٤١٥
ح٥٠د حدائق الدقائق في شرح رسالة علامة الحقائق، للديباجي
محمد بن سعد ـ ٦٠٩هـ. بخط أحمد بن محمد سنة ١٠٨٣هـ.
١١٣ ق ١٩ س ٢١×١٣سم
نسخة حسنة، خطها نسخ دقيق،
٦١٠٣ نسبه بروكلمان لسعد الدين البردعي.
الأعلام ٧:٧ بروكلمان ١: ٣٤٧ الذيل ١: ٥١٠
١ـ النحو، اللغة العربية أ ـ المؤلف ب ـ الناسخ
جـ ـ تاريخ النسخ دـ شرح المفصل للزمخشري
هـ ـ المحصل و ـ شرح الأنموذج في النحو.

Copyright © King Saud University

جامعة الملك سعود
King Saud University 1957

King Saud University
جامعة الملك سعود
1957
مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
الرقم: ٢٠٤٤ ف
العنوان: رسالة علم الفرائض وشرح لامية الزقاق
الجزء: ٢
تاريخ النسخ: ١٠٨٢هـ
اسم الناسخ: محمد
عدد الأوراق: ٤٧
ملاحظات:
Copyright © King Saud University

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم انا نريد ان نشبه لسن بحمدك على الآنام ، وان نشبه
بارزال من شكرك لسعائم ، على ما هديتنا الى لغة قوم خبى الزبد بينهم
واهديت لنا انا انزلت جبر كتبك والهم ، وبصلى على بيتك
الذى الوشر زبده العلوم والحكم ، وجعلت الشفيع المشفع يوم
تزلزل الارض وتزل القدم محمد المهدى الهادى ، وزرت به الشمس
للقاضى والدانى مع المحامد الكرم ، وضحى مصابيح الظلم وبعد
فيقول المعترف بالتقصير المفتقر الى التوسط سعد الدين
مسعود التفتازانى المهذبانى خرس اللهم سكان ارافى بروع ،
حيث على طوارق الضنى والبعد لما رايت الموج المزوق بالموج
لم لا يوجد فى اعراب عوج والاعرج هو الذى ساسخ مشلة الاقطار
او ماسخ ينجى ادوار الفلك الدوارها هو الامام جار الله كشاف
الحقايق التنزيل غواص من بحر كتاب الله بيطوى ميع وجازة نظم على ما يقتضى
به من المسائل ويحتوى على رموز لا يهتدى اليها بدون المعالم والعلائم
الدلايل الا الا وجدى المستكف لدقايق هذا الفن المقتش
المستطلع طلع ما فى الدن المسرع المهرول فى مسن ميدان التشاعر
عقال التعلم الكامل فى شاء اردت ان ارفع الحجب والاستار واظهر الغوامض

والاسرار

والسرابر واشير بكشفيات كنوزه واصرح باشارات ورموزه
تولايا الفوايد وتذليلا لجواجه وشوارده ، فنظمت ما فى حزانته
لخيال من فرايد الفوايد وعلقت على معاقد القواعد من تقاسيم
الفوايد فجاء بحمد الله ايضاحا لقواعد قسم الادب ومفتاحا
لمقفلات كلام العرب ومصباحا لدياجير معضلاته وضوء لظلام
مجلداته ومشكلاته لعرى العبارات كافيا لذوى الالباب وتحرات شافيا
لعطاش الاكباد من الالتهاب بل مغفرا فى جزاء الجلوه والمخصوص به
كل ما اهملوه الا انى لم اقدم عليه باقدام التامل والافتكار ولم انظر
اليه بعين الالتفات والاعتبار ولم اراجع فيه الى كتاب من كتب الغريقين
الا الى ايضاح المفصل فى موضع او موضعين فلو عرض فيه على ذلك
القدم وعن سنن الصواب على انحراف العلم فلا تحذف فى هذا المرام
بسهام الوادعة عثرة الابلام والعاثر لا يرجع الحاسر المنطف فكيف
بمرجوع مشرعه المزيف والمزخرف واما اصحاب الكمال فلهم الرضى منهم
من كل عيب كليل فهل تزييف الزيف وابطال الباطل الا تحريق المحرق و
تحصيل الحاصل وبعد ما ينشر الاعلام فى وقت وقود الغواكى فى الحديق

سميته حدايق الدقايق فى شرح رسالة علامة الحقايق ،
سيفا لا ورد اجيا من فلز الجناب اذ يجعل مثل الحدايق هذا الكتاب
بناء والبيهى الاستعارة فى الفصول والاوقات بجنى منه تفاريش
الازهار وكرايم الثمرات اللهم اجعله ذخيرة لى لاخرتى واخذا

بيدي عند ذلتي وفرجالي عند كربتي وغمتي وانا اعوذ بك ان اكون كمن
يرقم على الماء او يبني على الهواء لا طائل تحته سعيه وما له في الآخرة
من خلاق عليك توكلت واليك انيب وانا غريق الخطايا الا كاد يعجب
الكلمة من متمسكا بحبل التوفيق وعروة التحقيق مترقيا ان اراد ان
يبحث عن انواع الكلمة عرف الكلمة اولا لتوقف البحث عن الانواع على
معرفة الجنس انها نوع العلم فلا بد من تقديم معرفتها قبل
الخوض في مقاصده فقال الكلمة مفرد اي الحقيقة المعهودة المعبرة عنها
بلفظ الاسم في عرف القوم لفظ دال على معنى بالوضع اي وضع كان مفرد
بخلاف عرف اللغة فانها في عرف اللغة تطلق على مهمل ومركب ايضا يقال
تكلم بكلمة لا معنى لها ويقال لقولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولم يصرح
بعض قيود التعريف لاشتهارها فيما بينهم وميلا الى الايجاز سيما
في هذه الرسالة وانما التزم تكلف التفسير ليساوق الحد المحدود فان
المفرد يقع على المهمل ايضا لان اذ المعنى الموضوع له صدق عليه انه
لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى الموضوع له لانتفاء هذا
المجموع يجوز ان يكون بانتفاء بعض اجزائه اللهم الا ان يمنع الاصطلاح
على استعمال المفرد في المستعمل فتطلع بين المساوات بلا تكلف التفسير
وانما قلنا اي الحقيقة المعهودة لان التحديد للماهية لا للمفرد اذ الفرد
لا يعرف الا بالاشارة الخارجية والتعريف قاصر عنها الا ترى انك
اذا اردت معرفة زيد بتعريف آخر فانها لا تحصل الا بان يشير اليه ويقال

زيد هذا

زيد هذا والتعريف بنظم الحد لا يفيد تلك المعرفة لان الزيادة فيه ان يقول
هو رجل طويل القامة صغير الهامة عريض الجبهة حافظ التوراة في محل كذا
ومن المعلوم ان هذا لا يفيد صورة مساوية لجواز الاشتراك في هذه
الصفات فاللام في المحدود لتعريف الماهية فالتعريف للماهية من حيث هي
اذ لو اريد به تعريف الفرد كان المعنى ان الفرد المعلوم لفظ مفرد ما من افراد
الحقيقة المعلومة لفظ دال آه ولو اريد به تعريف الاستغراق كان المعنى
ان كل فرد من افراد الحقيقة المعلومة لفظ دال آه فيفيد كل الاحتمال الا
ان اللفظ الدال على معنى بالوضع المفرد اعم من الفرد المعلوم فيما عرفنا
ومن كل فرد من الافراد نعم من لا يشترط المساوات في مطلق المعرف ويجوز
التعريف بالاعم في الحدود والرسوم الناقصة ويكتفي بالتمييز في الجملة يكفي على
مذهبه تعريف الفرد وتحديده لان الاعم لا يتعلق عن افادة مقصود الاخص عن
تمييزه عن الاغيار في الجملة واما معرفة كنهه وتمييزه عن جميع الاغيار فلا
سبيل اليها الا بالاشارة الخارجية هذا هو وجه قولهم التعريف للماهية
لا للفرد فتامل حق التامل ثم اعلم انه خرج عن الحد بقيد اللفظ ما يشارك
المحدود في الدلالة على المعنى بالوضع ولا يكون لفظا كالدوال الاربع وبقيد
الوحدة بعض المركبات مما لا يطلق عليه لفظ واحدة افرد معناه او ركب
كعبد الله علما او غير علم وبقيد الدلالة المهمل المسموع عن الشاهد
لان وجود اللفظ يعلم بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ وفيه ما فيه وبقيد
الوضع اللفظ الدال [illegible] والالفاظ الطبيعية والمهملات المسموع عنه [illegible]

الاولى فهي فعل والاخرى اسم وان دل على معنى في نفسه اي على معنى
مقصود بالذات بلا دل على مقصود لاجل الغير كاللام في الرجل فانت
واو على التعريف في مدلول رجل اي الغرض من الاتيان باللام تعرف مدلول
رجل لا افادة بعض هو مقصود على انفراده فهي حرف وقيل ان كان بيت
الدال لحفظ الغير وتركيبه ولاجتماع الامور في اجزاء الخيال فهي حرف
كمن البصرة في سرت من البصرة فانها الدالة لخصوص السير والبصرة معه
وتركيبها واجتماعهما في اجزاء الخيال على ان يكون احدهما مبتدأ
والآخر خبرا مبتدأ والا فان افترقت باحد الامور فهي فعل والا فهي
اسم فوله والكلام مؤلفه ش قول لما اراد ان يبين احد قسمي موضوع
الفن اعني الكلام اشعر بما هو من محمولات المسائل عوارضه وان يقسم
الى قسميه عرف على وجه حصلت معرفته ومعرفة قسيميه فقال الكلام
مؤلفه اي لفظ مركب من جزئين هما اسمان اسند وضم احدهما
مفهوم وجودي او عدمي الى الآخر اما اثباتها الى الاول نحو زيد قائم او اوقعها
الى الثاني نحو هيهات زيد اذ اندرج في هذا القسم نظر الى اللفظ ومن جزئين
هما فعل واسم اسند الفعل الى ذلك الاسم فخرج عن هذا الاسناد
الاول وجوب الاسناد بين الاسمين بدل على وجوبه بين الفعل والاسم فذلك
لان الكلام لابد فيه من اجتماع الاجزاء وتضامها والاجتماع والتضام قد يكون
الا بالاسناد فكما لابد التضام بين الاسمين من الاسناد لابد من الاسناد
بين الفعل والاسم حتى يصير الجميع على هيئة وحدانية كلاما وانما الدليل على ان

الاولى

لان الدلالة بطريق استعمال الخطاء ودلالة الثاني والثالث بالطبع والعقل
وبقيد المفرد ما يطلق على لفظة واحدة من المركبات كالرجل وضربلو
ضربت لانقسام اجزائها على اجزاء المعنى الموضوع له وان من التحقيق
بهذا المقام معرفة ان الوضع في التعريف اعم من اللغوي وغيره حتى
يدخل في الحد كل لفظ مفرد بالنسبة الى الوضع اللغوي كلفظ الصلوة
بالنظر الى الدعاء وبالنسبة الى الوضع الشرعي كلفظ الصلوة بالنظر
الى الاركان الخصوصة وكذا بالنسبة الى العرفي الخاص كلفظ الفعل بالنسبة
الى ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة وبالنسبة الى العرفي
العام كلفظ الدابة بالنسبة الى الفرس وكذا اعم من الوضع الشخصي
والشخصي اعم من العلم وغيره فيدخل في لفظ الاسد نظرا الى الحيوان المفترس
والى المعنى العلم والرجل الشجاع فان وضعه باذاء الاول والثاني شخصي وباذاء
الثالث نوعي وهو اذكر الدال على الملزوم وارادة لازمه بنصب القرينة
جايز فوله اما اسم كرجل واما فعل كضرب واما حرف كعد ش اقول الكاف
للتمثيل وهو ايراد فرد من افراد الكلي لايضاح الشبيه والايلزم
ان لا يكون مدخولها فردا الكلي الذي هو الاسم وهو مع انه خلاف الواقع
خلاف الغرض ايضا اذ الغرض ايضاح الكلي بالفرد لا الشبيه ووجه الحصار انها
ان دلت بالهيئة على الزمان وبالمادة على الحدث فهي فعل والا فان
صلحت لان يخبر عنها وبها فهي اسم والا فهي حرف وقيل اذ ركبت على معنى
في نفسها او لم تنافي على معنى مقصود بالذات فان اقترنت باحد

الاسناد من الفعل الى الاسم دون العكس اعلم ان الفعل يتضمن المعنى النسبي
متعلق الان يسند الى الفعل لان المسند لابد وان يقوم بالمسند اليه والمعنى
النسبي كذلك لانحالة وكذا يدل على التعريف الآتي للاسم لانه يدل على ان نحو
الحديث من خواص الاسم فلو كان الفعل مسندا اليه لكان يخرج عنه
فلا يكون تلك الصحة من خواص الاسم فهي في الفعل كالاسم دون العكس واما في
الاسناد بين الجزئين لان الكلام لابد فيه من انضمام بين جزئيه حتى يخرج
حكم التعداد ولا انضمام هنا الا بالاسناد الذي هو ضم احد الجزئين
الى الآخر على وجه الافادة التام اي على وجه يصح سكوت المتكلم عليه سواء
افاد المخاطب فائدة جديدة تاما ام لم يفد سواء كان ذلك الضم اخباريا
او انشائيا والاخباري ايجابا او سلبا والايجاب هو الذي السلب جزئيا
او شرطيا الى ما يطول الكلام بذكره ثم الاسناد لابد له من مسند ومسند اليه
فالكلام لابد له منهما فالكلام منحصر في قسمين اسمين واسم وفعل
والاثنائي من الاقسام الاربعة التي هي ضم فعل الى جنسه وضم فعل الى آخر
وضم حرف الى اسم فهي من تركيبات الستة الحاصلة من انضمام كل من
الانواع الى جنسه والى خلافي جنسه فقد المسند والمسند اليه كليهما او فقد
احدهما في تلك الاقسام الاربعة وقولهم يا زيد يسمى ناقصا لانحصر
في الكلام حقيقة بل هو سادّ مسده والكلام في الحقيقة ادعوك
فاعل المتكلم فيه وهو مؤلف من الفعل والاسم على المشكل في ادعوك
تأليف الكلام من الجزئين اعم من ان يكون ملفوظين كزيد قائم او احدهما

ملفوظا

ملفوظا والآخر منويا نحو قم واقوم ومن ان يكونا مذكورين او يحذف
احدهما لحذوف بناء على القرينة نحو نعم في جواب اقائم زيد اي نعم زيد
قائم ونحو زيد في جواب من قعد اي قعد زيد وان سلمنا ان كلام حقيقة
لكن لانسلم بطلان الحصر به لان يا اسم وفعل على ما هو مختار بعضهم فالتأليف
من الاسمين احدهما يا والآخر الضمير المستكن فيه اعني انا واما الجملة الشرطية
فانتقضه بما ورد على قطعا لانها كلام حقيقة مع ان جزئيها ليسا
باسمين ولا باسم وفعل بل هما شرط وجزاء فانها قسم المركب والاسم
والفعل من اقسام المفرد ويمكن الجواب بان الكلام في الحقيقة عند
القوم هو الجزاء وحده والشرط قيد اذا قيل ان ضربت ضربت
فالمعنى اضرب وقت وجود ضربك كما هو المقرر في علم المعاني واما
على مذهب باب المفعول المنتقض عن هذا النقض لان الكلام عندهم
مجموع الشرط والجزاء والاسناد الشرطي منعقد بينهما ولو تكلفنا
وقلنا هي في قوة هذا لزم دخول ذلك الاحتمال في الجملة الشرطية وهو
ان يعني هو بعض الجملة الاسمية فالمحال المنتقض عنه على مذهبهم الآن
يقال حصر الكلام في القسمين على مذهب القوم قد ويتم الجملة شيء
المؤلف المذكور جملة ايضا قال بعضهم لفظ الكلام ولفظة الجملة مترادفان
فان كلا منهما موضوع بازاء المؤلف المذكور وقال بعض الائمة وفاضل الامة
الرضي الاستربادي ان الجملة اعم من الكلام مطلقا فكل كلام جملة من غير
عكس قال لان لفظ الجملة موضوعة بازاء المؤلف المذكور ولفظ الكلام

اعلم ان الحقيقة تقابل الاحتمال المجازي والآخر تقابل الظاهر ليس بقارن فافهم

هو موضوع بازاء معنى هو اخص منه وهو المؤلف المذكور مع قيد ان لا يكون مقصودا
لاجل الغير وغرض الخلاق يظهر في جملة تعلقت بالغير بالخبرية او غيرها
قائما عند العاملين بالمرادف في جملة وكلام ايضا وعند العاملين بالعموم
جملة وليس بكلام **وباب الاسم اه** شئ هذا باب الاسم او من الابواب باب الاسم
فعلى الاول خبر لمبتدا محذوف وعلى الثاني مبتدا محذوف والخبر فائدة
الفصل بين البحثين اي بين بحث الموضوع وبين بحث شامل لنوع الذي
هو الاسم يعني بعد ما فرغ عن بحث الموضوع اراد ان يشرع في بحث
الاسم ففصل بينهما بلفظ الباب ثم شرع في بحث ذكر الاسم فعرفه بالنحو الآتي وقال
على ما صح الحديث عنه المكي الاخبار عنه في الجملة عن نفسه او مراده فلم يقل ما اخبر عنه
ليندرج فيه شئ بدخل حالة الاخبار عنه وعدمها فان المتبادر من اخبر عنه
هو الاخبار بالفعل مع انه اسم اخبر عنها بالفعل او لم يخبر عنه بالفعل
فعلى هذا لو قال وان يدخل حرف الجر او ان يضاف آه ليكون عطفا على
فاعل صح ويلاحظ الامكان في كل منهما كان او جوابا عن ان المتبادر من
قوله دخول واضيف ونون وعرف هو الدخول والاضافة والتنوين
والتعريف بالفعل فلا يندرج في التعريف بكل منها بناء على التبادر الا ما وجد
في دليل التعريف بالفعل فلا بد ان يلاحظ الامكان في كل منها وقد كان على
خلاف المتبادر ليندرج في الحد بكل منهما المكلي في دليل التعريف سواء وجد
في الفعل او لم يوجد هذا مع ان قوله ودخل حرف الجر لا يدل على اختصاص
الجر المسند الى المضاف بالاسم فالاولى ان يقول ودخل الجر يشمل اختصاص

الجر بن كليهما واراد بقوله اضيف الاضافة بتقدير حرف الجر لان الاضافة
بلفظ جر في الجر يشمل النوعين اي اضاف زيد وسرت بزيد وبقوله
وعرف التعريف باحدى طرق التعريف العلمية والاضافة والاشارة
والموصولية واللام والميم عند طي والاضافة الى احد المذكورات نحو
وحرف النداء فان التعريف بكل منها من خواص الاسم وكذا اراد بقوله
نون التنوين باحد التنوينات الاربع التي هي تنوين التمكن والعوض
عن المضاف اليه والعوض عن نون جمع المذكر السالم وبيسمى تنوين
المقابلة وتنوين التنكير واما تنوين الترنم والتنوين الغالي
فلا اختصاص لهما بالاسم لان التنوين الترنم بدل من الغالي طلقا في القافية
لترك الترنم وهو رفع الصوت والتنوين الغالي وهو التنوين الآتي
في القافية المقيدة بالسكون وهما ان القافيتان تشملان
انواع الكلم باسرها فلا اختصاص للتنوين فيهما بالاسم لم السر في
اختصاص الاخبار عنه بالاسم هو ان الفعل خبر او بمنزلة خبر في
اقتضاء المسند اليه فجعل مخبرا عنه خروج به عن الوضع والحرف آلة
بملاحظة الغير وتصوره فليس بمدلوله استقلالي يصلح للاخبار عنه
او به لا يقال ان عدم الاخبار خبر عن الفعل والحرف في قولهم الفعل والحرف
لا يخبر عنهما لان المراد ان معنى الفعل والحرف لا يخبر عنهما اذا عبر عنهما
بلفظهما واما اذا عبر عن معناهما بلفظ الاسم كان يقال المعنى ضرب هو الحدث
مع الزمان ومعنى في هو الابتداء فيخبر عنهما لانهما حينئذ باسم قولهم تسمع

بالتعريف خبرني اذ تراه في نحو سماء علم وقولهم قام فعل ماض وان للتاكيد
وتختصص بحرف الجر وهو ان علامة الخبر عنه والفعل بالحرف الاخبار
عنهما وقولهم زيد من يقوم يقام في نحو مزيد من وقوع بعد النفي وفي اختصاص
الاضافة بتقدير حرف الجر هو انها اما المعرفين او للتخصيص والتخصيص
خبر او بمنزلة خبر وحق الخبر هو النكارة هكذا قالوا والاوجه ان يقال
ان الاضافة لا بد فيها من ملابسة تصحح الجر بحرف فقد لا يجوز الخاتم
فضة او ملابسة هي تملك المضاف اليه للمضاف او كائنها لك نحو غلام زيد واخو
ارضه ودراره وعلما او ملابسة هي ظرفية المضاف اليه للمضاف نحو مزيد اليوم او ضرب
في اليوم والفعل اذا اضيف لا يضاف الى الفاعل او الى المفعول بل الى الملفوظ اضافة
الى الفاعل او الى المفعول لانها لا ملابسة فيها من الملابسات المذكورة واما
الى الملفوظ فانها انما تصور اذا اريد به لفظ فيكون اسما لا فعلا واما التخصيص
فهو انما هو بسقوط التنوين او ما يقوم مقامه والفعل والحرف ليس فيهما هذا
ولا ذاك فلا وجه لاضافتهما اذ لكل في اختصاص التعريف باحدى الطرف هو
ان الفعل والحرف يلبسان بدون التعريف فلو تعرفا لوقع التعريف هباء والحق
ان التعريف فيهما لا يتصور الا بالنداء او الاضافة او اللام وهما لا يقبلان النداء
والاضافة كما مر واما التعريف باللام فلان معاني الحروف صدور الاخبار في محل ما
في الزمان الماضي وتعريف هذا الجزء موقوف على تعريف كل جزء ومن المعلوم ان اللام
لا يتعرف به كل جزء من اجزاء هذا الجزء واما في الاسم فلان معنى الشيء الذي يتضمن
تمثيلها اصطراد دخول عليه اذ اراد به الموصول بمعنى الذي الكوني يدخل على

بهذا

بهذا المعنى فيتأتى واختصاص التنوين بانحاء التنوين بانحاء الاربعة هو
ان تنوين التمكن علامة تمكن الاسم وخلوه عن الاضافة والفعل والحرف لا تمكن لها
فضلا عن تمكنها فيها وان تنوين المقابلة هو تنوين الجمع المؤنث السالم
مقابل نون جمع الذكر السالم وعوض عنه والحرف والفعل لا يقبلان الجمعية
فلا يدخلهما ما هو مخصوص بالجمع وان تنوين العوض عن المضاف اليه وهما ايضا لا
فلا يدخلهما ذلك وان تنوين التنكير علامة النكارة مدخول وفارق بين النكرة
والمعرفة كما اذا قيل سيبويه يراد به الشخص المعين المسمى بهذا الاسم واذا قيل سيبويه
بالتنوين يراد به شخص تام من الاشخاص التي تسمت بهذا الاسم بتعدد الاوضاع
وهما نكرة ابدا فلا يحتاجان الى فارق ثم اعلم ان هذا بحث الابد من التنوين على
وهو ان المعرف كل اسم يخرج من غير شامل لان يصح الحديث لا توجد في الاسماء
الا رتبة للظرفية كاذ واذ وكذا الاضافة لا يتصور فيها المضمر والاشارة والموصول
وكذا دخول ال لا يتصور في اللوازم الظرفية وكذا التعريف لا يتصور في بعض
اللوازم الظرفية كمتى وكذا بعضها لا يتنون لانه ظرف لا محل كالذي والتعريف
بغير الشامل لهذه الخواص لا يكون لوجوب طرد التعريف وعكسه لا عكس التعريف بذلك
الخاصة اذ لا يصح كل اسم صحيح الاخبار عنه وهكذا والذي يتجه في توجيه ان يقال
ان التعريف بجميع تلك الخواص والجمع مطرد بمعنى ان ما وجد فيه احدى الخواص
المذكورة فهو اسم ومنعكس بمعنى ان كل ما هو اسم يجب ان يوجد فيه احدى الخواص
المذكورة فقوله واضافة اه عرف ليحسن قسمة الى الاربعة ثم عرف احدى انواعه
وهو اسم ثم استمر الى آخر هذا واضاف هذا النوع اجمالا اولا ليبحث عن كل نوع

تفصيلا تاما يطلع على ترتيب الاجمال او ترك المعطوف عليه لتقابلين ... على غلط
التقييد فقال الاضافة الى الاقسام جمع قسمة وهو النوع المقيد بصفة كلية
عرضية وايضاح هذا المقام ان الكلي جنس كالحيوان واسم نوع كالانسان و
الجنس صنف كالرومي فكالانسان في الرومي امرا زائدا على حقيقته لكن اسم ملاق على
نفسه غير مقترن باحوال زيد واسم الجنس ما علق من هذا النوع على شيء
هو وعلى كل ما اشبهه اي ما يتناول عند الاطلاق على شيء او على ما اشبهه
على سبيل البدل بوضع واحد وهذا التناول خارج عن نفس
الحقيقة و زائد عليها كخروج الرومية عن حقيقة الانسان
او انحصاره فنقول لا يخرج منه عدد او الاحاد في الاجمال
واما ان يبحث عن كل منها تفصيلا على ترتيب الاجمال فقال
اسم الجنس وهو ما علق او اي اسم الجنس هو اسم يتناول عند
الاطلاق لفرد معين ولكل فرد يشبه ذلك الفرد في الحقيقة
اي قدر مشترك بين الافراد بوضع واحد على سبيل البدل
كرجل فانه جاز رجل فانه يتناول في هذا الاطلاق لزيد ولكل
فرد يشبه ذلك الفرد في الرجولية على سبيل البدل بوضع واحد فالتعليق على
شيء وعلى كل ما اشبهه هو التناول عند الاطلاق على سبيل البدل او
علقنا على سبيل البدل لامتناع التناول على سبيل الشمول والعموم [illegible]
موضع الاسم [illegible] ولا شك ان [illegible] جاء رجل [illegible]
الافراد فيخرج عنه المعارف كلها والنكرة ايضا او نوع علم [illegible]

لا تناول

لا يتناول الا عند الاطلاق لشيء وعلى ما اشبهه بل يختص عند
الاطلاق بشيء معين وان كان الوضع عاما واما نوع العلم
فلانه وان كان يتناول لا عند الاطلاق لشيء وعلى ما اشبهه
لكن ليس ذلك بوضع واحد بل باوضاع متعددة واما خروج
النكرة فلان الملحوظ فيها قصدا هو عدم تعين المدلول والتناول
فيها لشيء ولكل ما اشبهه خارجي خارج عن مفهومها ويجوز
ان يكون ما عبارة عن اسم نكرة فيخرج به جميع المعارف وقال النكرة فبقوله
وعلى كل ما اشبهه ويجوز ايضا ان يراد شيء [illegible] وما علق على شيء غير معين
فيخرج المعارف بانها معلقة اي موضوعة بازاء شيء معين وان كان الوضع
في البعض عاما ان قيل يرد التعريف باطلاقه علم الجنس كاسامة فانه يتناول لشيء
وكل ما اشبهه قلنا هو موضوع بازاء الحقيقة المعقولة واطلاقه على شيء
كل ما اشبهه مجاز وان سلمنا انه حقيقة لكن لا نم بطلان الطرد لان اسامة
اسم جنس [illegible] اطلاق العلم عليه باحكام لفظية فهو [illegible] حقيقة
واطلاقه على فرد منتشر مجاز بناء على الجواب الاول [illegible] الى حقيقة من حيث
هي [illegible] مجاز [illegible] حقيقة [illegible] بالالة لو كانت
بناء على الجواب الثاني ود اسم عين [illegible] شيء اي اسم شيء يقوم بذاته [illegible]
[illegible] فيما سبق [illegible]
[illegible] على تقدير وجودها [illegible]
[illegible]

الا ان اطلاق العين عليه ليس باصطلاح وغير معقول ايضا ان فسر العين
بالمكي الخاص وان لم يطلق عليه لتحجر التقسيم الا ان يقال التقسيم
باعتبار ما يراد منه فتامل قسما منه اسم على وآخر منه اسم على والثالث ليس
ولا ذاك كما في تقسيم المعرب الى المنصرف فان هذا على تقسيم المعنى غير حاصر ايضا
كما لا يخفى على المتأمل هذا اذا كان اسم العين اسم شئ يقوم بذاته ويستغني
عن محل يقوم به او اخر ج ليكون اسم المعنى اسم شئ لا يقوم بذاته بل يحتاج الى محل
يقوم هو به كالعلم يقوم بالعالم والمفهوم بين الفهم او قيل معنى القيام
بالمحل هو النسبة التحيزية المتحيز التقسيم لانه صفة الذات تع معان يقوم بذات
واسماؤها اسم شئ مع امتناع التحيز في الصفات مطلقا اللهم الا ان يقال
ليس المقصد الى الحصر والحق ان معنى قيام الشئ بذاته انه وجود في الخارج
بدون الانضمام الى محل يقوم به ومعنى القيام الشئ بالمحل ان لا يكون له
وجود بدون الانضمام سواء كان هناك تحيز او لم يكن فالتقسيم منحصر الا ان
الاطلاق العين على ذات الله تع واطلاق المعنى على صفاته تع ليس
باصطلاح بل هو غير معقول ان فسر العين والمعنى بما يمكن ان يخاض قوله العلم
شئ خارج من الصنف الاول اراد ان يخوض في انه فعال العلم وهو مستعمل
في شئ معين جائز استعماله في آخر بوضع واحد وبه اسامي وضعية
بازاء حقيقة معلومة متواطئ في فرد منتشر مجازا وهو اسم جنس
كما قالت العلم على الاحكام الفقهية فانه اصطلاح كتعريف العلم والامر
بتعريف الجنس ثم ان العلم المنقول اما مفرد او مركب والمنقول اما عن مفرد او عن مركب

والمفرد

والمفرد اما اسم جنس وهو الغالب او علم اما عن كثير من شخص زيد لا من
زيد شخص او منع اعتبار تجرده عن فاعله او مضاف كعبيد من يزيد المال
اعني قولهم المال لزيد او منع مع اعتبار تجرده عن فاعله المسكن او
امر كاصبت باعتبار تجرده عن فاعله اذ لو اعتبر مقارنة الفاعل كان
جملة ولكان النقل عن الجملة لا عن المفرد واما النقل عن الحرف فغير معهود
في كلامهم والمركب اما جملة كتابط شرا لقب ثابت بن جابر فان قلت له
اتحسن شئت عنه قيل ابن ثابت الادرك الا ما بين البيت وتابط
شرا اي اخذ تحت ابطه سيفا او مضاف ومضاف اليه كعبد الله او
غيرهما وكذا الرجز اما قياسي جار على القانون المستنبط من تتبع
كلامهم كغطفان علم لاثنى قبيلة وهو غطفان بن قيس غيلان
فان نظر نزوان واما معدول عن كجاسم رجلا فانه يقتضي القانون
في مثله هو الادغام وكوهب بفتح الهاء اسم رجل مع ان مقتضى القانون
في مثله كسر العين اولا وجود لمفعل بفتح العين من المضعف الفاء الواو
في كلامهم هذا وان المرتجل في مصطلح الاصولي قسمان احدهما هذا
والآخر ما نقل عن المعنى الاول ولم يراع المعنى الاول في الوضع الثاني ولا شاركه
فيه واشتقاق المرتجل من ارتجال الشعر اذا ابتدأه من غير تشبث الى نتاوه
وهو كانه على ارتجل بقوي اصطلاح القوم وهو ايضا ينقسم الى المفرد
كغطفان والمركب كامرأ القيس فان الهيئة الاضافية مرتجلة وان كان كل
من المضاف اليه وضع قبل العلمية في العربية شئ فالواو العربية اختلفوا

آخر باختلاف العوامل كانهم سئلوا عن مستعمل الواضع ووضع
لفظ العرب وقيل لهم ما مستعمل الواضع ووضع هذا اللفظ فاجابوا
وقالوا العرب مما اختلف آخره اي ما مستعمل الواضع ثم وضع لفظ
العرب بازاء هذا البيان للمستعمل موقوف على بيان ما اختلف آخره
على بيان اختلاف الآخر وبيان اختلاف الآخر موقوف على تتبع
كلام العرب فان من تتبع علم ان مثل زيد يختلف آخره باختلاف العوامل
وان مثل هؤلاء لا يختلف آخره ولا يتوقف بيان اختلاف الآخر على
بيان المستعمل حتى يدور واما اذا سئل عن حقيقة مع قطع النظر
عن الواضع ومستعمله وقيل ما حقيقة هذا الاسم المعرب فقيل
في جوابه ما اختلف آخره فيدور لان بيان الحقيقة حينئذ يتوقف على
ثبوت الاختلاف له وهو موقوف على اثبات الاختلاف له واثبات
الاختلاف له موقوف على الكشف عن الحقيقة وعلى معرفة ان هذا اللفظ
معرب لا يمكن الا بعد ان من انشاء تركيبا عربيا مما لم يعلم ان جزء المركب
معرب لا يمكن اثبات الاختلاف له فيدور بل الحق في الجواب حينئذ
ان يقال جزء مركب لم يشبه مبني الاصل فبيان الحقيقة حينئذ يتوقف
على ثبوت مركب خاص في الواقع كزيد قائم وعلى عدم مشابهة جزئه
مبني الاصل في الواقع وعلى تصور ان لازم المركب حيث انه مركب وعلى
تصور عدم مشابهة جزئه مبني الاصل ثبوت المركب الخاص وعلى عدم
مشابهة جزئه مبني الاصل تصورهما لا يتوقف على بيان الحقيقة

حتى

حتى يدور تامل قوله وهو على ضربين منصرف وغير منصرف شين تقسيم المعرب
على هذين مع تفسير المنصرف بهذا وغير المنصرف بذاك غير جامع اذ هو على
ما يستعمل ان المعرب بالحروف بالتفسيرين المذكورين واما اذا فسر
غير المنصرف بما وجد فيه علتان او واحدة يقوم مقامهما او المنصرف
بما لم يجتمع فيه علتان ولم يوجد فيه ما ناب منابهما يكون جامعا
فقصده ان المعرب بالحركات قسمان منصرف وهو هذا وآخر
غير منصرف وهو ذاك وثالث ليس هذا ولا ذاك وهو المعرب بالحروف
وكان يجعل التقسيم جامعا بالتكلف البارد قوله مع الجر والتنوين شين
اراد بالجر الكسر الخصوص بحال الجر لان الكسر المشترك بين النصب والجر غير
ممنوع من على اصح المذهبين وبالتنوين تنوين التمكين لان ما سواه
غير ممنوع من الصرف المعرب هو وسم المعرب الذي منع الكسر المخصوص بحال
الجر وتنوين التمكين اي كل منهما ممنوع منه قصدا وبالاصالة لشبه الفعل
وذلك لان في الفعل فرعين فرعية الاشتقاق وفرعية التابع في هذا
القيد ايضا فرعيتان اذ في علتان تكرار واحدة منهما فرع الاصل فلما شابه
الفعل وثقل منع بعض ما لا يكون في الفعل وهو الكسر والتنوين الذي
هو منشاء الثقل ولم يمنع عن جميع ما لا يكون فيه بقي بينهما فرق وبعضهم
قالوا ان المقصود بالمنع هو التنوين فقط ومنع الجر بتبعيته وهو لا يتم
قالوا اتبع الجر التنوين اي آثروا اللفظ تبع على الواو قوله ويقع في موضع
الجر ولم يقل وينصب في موضع الجر كما هو الظاهر من اطلاق النصب على المعرب

واحدة نابت منابهما خ

لان السبب الموجب لان النصب علم المفعولية فيؤل الكلام الى
معنى ويكون مفعولا في موضع الجر وهذا هذا ياذا واما
القسم الذي يسوغ في وجوه الاعراب التنوين منصرفا الخلوه عن الامور
المقربة عن شبه الفعل والحرف المبني الخالص اذ واخذ رغوته والقسم
الثاني غير منصرف لعدم خلوه فيها لان اشبهها بالفعل فوله الا اذا
اضيفا شيء مفرغ ظرف لقوله منع او بمنع على اختلاف التعبيرين لوضع
عن الجر في كل وقت الا وقت الاضافة ودخول اللام او بمنع في موضع
الجر كل وقت الا وقت الاضافة ودخول اللام فتح بجر بالكسر اما للضرائر
بسببها كما قال بعضهم واما لان سبب المقصود بالمنع هو التنوين وسقوط
الكسر تابع لسقوط وفي الحالتين لا يتصور وجود التنوين فلا يتصور
سقوط الكسر فلم يلزم كونه غير منصرف وللحق ان بقي في الحالتين علتان
غير منصرف ودخول الكسر اما لانه تابع التنوين في السقوط ولا يتصور التنوين
فيها فيسقط بتبعه الكسر واما لتقوي الاسمية بدخول اقوى الخواص
فدخل مع كونه ممنوعا بالذات في الحالتين ومع بقاء حكم عدم الصرف
واما لئلا يكون كالفعل في التعري عن الجر كالآيات وان لم يتبقيا او
يبقى احدهما لم ينصرف ودخول الكسر لانصرافه قوله الاعراب هو اختلاف
آخر الكلمة الخ خرج بقيد الآخر اختلاف الاول والوسط بقيد اختلاف
العوامل اختلاف الآخر بسبب آخر كاختلاف آخر من في من زيد ومن بكر
ومن الرجل فان سكونه بالوضع وفتحه وكسره لالتقاء الساكن وخرج

ايضا

ايضا قولهم سؤالنا مني حين قال المخبر جاء رجل اليك رجلا
مررت برجل فاذا واي كان في اختلاف الآخر الم يبق اختلاف العوامل
بل اليك المستفهم يريد ان يثبت على حركة السؤل عنه بما بحاسبها من
حروف الدليل يقع الاشتباه في السؤل عنه فقيد اذا كان الاعراب اختلاف
الآخر يلزم بناء الاسم في اول التركيب لعدم الاختلاف اذ هو انتقال من بعض الحركات
الى بعض لعدم العوامل وهو معرب بالاتفاق قلنا لانم عدم لان الاختلاف
مطلق الانتقال من حركة الى حركة او من سكون الى حركة والعوامل في قوة العامل
والاختلاف في بعضي الوجوه اي اختلاف في آخر الكلمة بوجود العامل والثاني موجود
في اول التركيب ولئن سلمنا ان الانتقال من حركة الى حركة لكن لا نم عدمه
في اول التركيب لان هذا الانتقال انما هو من الفتحة والضمة الغريبة والثاني موجود
في بعض احوى الحركات واحق العوامل فيما يقول عدمه فيما يضر لانه خاص
مغارقة وفي بحث ومنهم جعل الاعراب نفس الحركات والحروف وعملا عاد
على طريق الجمهور وبوجهين احدهما ان الحركات والحروف امور موجودة
يليق بها ان يجعل دلائل بخلاف الاختلاف فانه امر ذهني والثاني
ان الاعراب ثلثة باجماعهم والاختلاف امر واحد ناشئ من الحركات والحروف
فجعلهم الاعراب نفس الاختلاف يخالف اجماعهم على كونه ثلثة بخلاف ما
اذا كان نفس الحركات والحروف فانه لا تخالف فيه لاجماع على كون الحركات
والحروف ثلثة بلا شبهة اقول لا نم ان لا وجود للاختلاف في كيف ما
محسوس احد الحواس ولا نم ايضا ان الاختلاف امر واحد بل هو امور

ثالثة انتقالا من السكون الى الضمة ومن الضم الى الفتح ومن الفتح غلا للكسر قوله
وذلك في الاسماء الستة مضافة الى غير ياء المتكلم اه ش قال مضافة لانها
اذا انفصلت عن الاضافة اعربت بالحركات فان الى غير ياء المتكلم لانها
عند الاضافة اليها تعرب بالحركات المقدرة والمقدرة على اختلاف
انواعها وكان عليه ان يقول مكبرة ايضا لانها تعرب بالحركات الظاهرة
مصغرة نحو اخيبة وان يقول مفردة لانها تعرب بتمام الحركات اذ كانت
جمع تكسير نحو اباؤه آباءه آباءه آباءه وببعض الحروف اذا اثنيت او جمعت
بالواو والنون نحو ابواه ابوين وابوه وابيه ابوان وابين وجمع ابا على خلاف
القياس لكنه اعتمد على المثال فانه من المفرد المكبر فان قيل فلم لم يكتف عن قيد
الاضافة بالمثال قلنا كيلا يتوهم اعرابها بالحروف المخصوصين باضافتها
الى المضمر فان الاضافة في جميع الامثلة الى المضمر انما اعربت بالحروف عند
وجود هذه القيود والا فالى نعتها نقلا لانها لكونها من الامور الاضافية
يستلزم نعتها نعتا لغيرها فان نعت الاب يستلزم نعت الابن مع
اذا واخرها حرف تقدير للاعراب بالانقلاب قلوا اعربت بالحركات لتضاعف
الثقل ثقل النعت وثقل حرف العلة وثقل الحركة والجمهور على ان اعرابها
هو الاختلاف الذي في الحروف وبعضهم على ان اعرابها نفس هذه الحروف
والبعض الآخر على ان اعرابها بالحركات المقدرة للنعوت عن انجذابها الى
اوسطها وسلمهم من جعل اعرابها بالحركات والحروف المقدرة وعزى
الى سيبويه انها معربة بالحركات التقديرية والحروف الملفوظة وكذا وجهة

هو منها

هو منها والحق هو الاول والثاني ايضا لا يبعد عن الصواب فحوها
اضافة الى ضمير المؤنث اي الحم قريب زوج المرأة كالحمى زوجها واخيه قوله
وفي كلا مضافا الى مضمر ش قال مضافا لانه لا يتضح معناه الا باضافة
قال الى مضمر لانه عند الاضافة الى مظهر يعرب بالحركات تقديرا نحو جاني
كلا اخويكر ورايت كلا اخويكر ومررت بكلا اخويكر وانما اعربت
ببعض الحروف عند الاضافة الى مضمر لانه مثنى المعنى فاعرب باعراب
رفيقيه كلا هما في الرفع وكليهما في النصب والجر اعرب بالحركات عند الاضافة
الى مظهر لانه مفرد اللفظ فاعرب باعراب مثل المضاف فيرتفع الاعتراض
حقها ولم يمكن ان الظهر اصل والحركات اصل والمضمر فرع والحروف فرع فاعرب
بالاصل عند الاضافة الى الاصل وبالفرع عند الاضافة الى الفرع
الاضافة الى المضمر يقوي امر التثنية فيه لانه مثنى المعنى ومضاف الى الشيء
المتصل به فيعرب باعراب الشيء بخلاف ما اذا اضيف الى مظهر فان الاقوى
الامر التثنية فيه فلا يعرب باعرابها وقيل ان كلا شيء كلا هو باطلاق وجهه
احدها لزوم اشتمال الواحد من الشيء وهو باطل قطعا ولزوم اعرابه
بالحروف مطلقا وليس كذلك ولزوم امتناع كلا الرجلين جاءني بلفظ
الافراد وليس بممتنع ولزوم حفظ صيغ كثيرة ليس كذلك هذا وكان عليه
ان يعترض لانه ان لانه موهم ببعض الحروف كالشيء وليس شيء الوهم الآن
يدرج في الشيء بان يراد بالشيء ما يعم صورة الشيء سواء كان شيء حقيقة
او لم يكن قوله وذو التثنية والجمع المحض ش اي جمع المذكر السالم واما الجمع

الكسر وجمع المؤنث السالم فاختلفا في الآخر فيهما بالحركات وانما يختلف
آخرهما بالحركات لان فيهما شغلا معنويا وثقل زيادة العلامة فلو اعربا
بالحركات لتضاعف الثقل والان الحركات شطر الحرف والمفرد شطر الشيء
والجمع والتثنية ضعف المفرد بالشطر بالكمر والاعراب بعض الحرف
لانهما الواعربا بتمام الحرف يلزم البناء بنصبهما في حالة الاضافة
نحو قبر في نصب الشيء زيدان بالكسر في نصب الجمع زيدان بالفتح لان الحر
الفرع بحركة النون فضلوها بالاضافة لانها غير الفرعية وانما اعرب
رفعهما وكذا بين بين اجرتهما فيمكن بحركة ما قبل الواو والياء فوقعت
الحروف الثلث التي للمضمرات الست فاختص واحد برفع هذا
وآخر برفع ذلك واشترك اثنان في الياء وكسر ما قبل الياء وفتح
النون في الجمع وعكس الامر في التثنية وحمل نصبهما على جرهما لمناسبة
النصب والجر من اثنين وهذا كله ظاهر لكن كان عليه ان يذكر هنا عشرين
واخواتها لانها معربة بالواو والياء كالجمع المصحح والبناء لعدم المفرد اذ
لو كان عشرون مثلا بمعنى عشرة لوجب ان لا يطلق على اقل من ثلثين لوجب
اطلاق الجمع على ثلثة مقدار الواحد وايضا لزم ان لا تنقص في مضاعف
العشرة ولو جاز ايضا ان لا ينقص العدد لخصوص المعدود ليكون ذلك لانه ينقص
وهكذا في البواقي والذي يمكن في توجيهه ان يقال اراد بالجمع المصحح ما في آخره
واو ونون في الرفع وياء ونون في الجر والنصب سواء كان جمعا مصطلحا
كمسلمين او لغويا كعشرين وهي مندرجة تحت عموم المصحح فلا حاجة
الى التعرض

الى التعريف بباب عشرين على الانفراد وهذا جيد لو مثل من هذا
الباب ايضا ولم يمثل بـ قوله وما لا يظهر الاعراب بـ نقطة قدر في محل آه ش
او والاسم المعرب الذي لم يظهر الاعراب في محل اما في نفسه نحو الف الملهب
والا لزم خلو المعرب عن الاعراب وهو باطل قطعا وانما قلنا في نفسه
آخر الف الملهب ليتميز الاعراب المحلي والمعرب عن المحلي في المبني فان
الحرف المبني لا يكون في نفسه آخر الف المبني والا يلزم ان يكون معربا فالراد
بالمحل في المبني الف وانتي في بدل المبني بالمعرب لتخلف الاعراب فالف
المعرب فيظهر في مثل اذا قلت قام هؤلاء ثم رفوع المحل على معنى انك
لو اوقعت موقعه معربا وقلت قام ابوك كان الف الملهب مرفوعا
لان الرفع مقدر في نفس آخر هؤلاء والا لزم ان يظهر لان آخر المبني
عن محل الحركة وان يكون معربا بالوجود الاعراب في ذات المحل فان عصا
في هذه عصا فانه مرفوع المحل على معنى ان الرفع مقدر في نفس الآخر اذا
عصوا قلبت الواو مع حركة ما قبلها الفا لكنه لا يظهر لالتقاء الالف ساكن
ظهور الحركة وكذا باب جبلى وان لم يكن الف منقلبة عن المحرك فليتامل
وركعصا وسعدى ش الاولى منصرف معرب بتمام الحركات تقديرا او التقدير
غير منصرف معرب ببعض الحركات تقديرا او امتناع ظهور الحركة فيهما
لامتناع الالف عنه واراد بمثل عصا الاسم المعرب المقصور المنصرف
وبمثل سعدى الاسم المعرب المقصور الغير المنصرف ونوى القاضي
في حالة الرفع والجر اى كالقاضي اراد بمثل القاضي الاسم المنقوص الذي

الجر بياء قبلها كسرة كالشترى والجوارى والعمى واغاقال في حالة الرفع
والجر دون نصب ليشمل نحو الفتى على الياء واغا قدر في الحالتين لثقل الضمة
والكسرة على الياء ويقال جاءني القاضي ومررت بالقاضي بالسكون ورايت
القاضي بالفتح واما قوله فيوما بجاورين الغوى على ما مضى بكسر الواو وفتح الراء
وكاد يذهب بالدنيا ولذتها هواى كلب شاس الهوى سنحاح بضم الياء شاذ
ارتكبه بعض الكسائيين لوزنه كما ان سكون الياء في قوله لم يعط الغوى بارزها
وانزل العار بابيها شاذ والقياس الفتح جروا على لغتهم بسكون الياء
لكثرة استعمال الكلمة مثلا (واسباب منع الصرف تسعة اه) اى الاسباب
التي بوجود اثنين منها او بتكرير واحد منها يمتنع الاسم من الصرف تسعة
وقيد احد عشر تسعة منها ما ذكر في المتن وواحد منها شبه الف التانيث في مثل
ارطى الف الحاق بجعفر للتانيث بمثل ارطى لجعفر وارطاه للواحد واذا
سمي به رجل امتنع عن الصرف شبه الف الحاق التانيث في الزيادة وعدم قبول
التاء لان التسمية تمنع الصرف وآخر مراعاة الاصل في مثل احمر بعد
التنكير فانه اذا نكر بعد ما سمي به شخص سمي غير منصرف على اصله سببه نظرا
الى انه كان قبل التسمية غير منصرف للوصفية ووزن الفعل وقد زالت
الوصفية بعروض العلمية لبقيتها من التضاد العقلي فاذا نكر عاد حكم الوصف
لزوال المضادة وقال بعضهم انما منع الحكاية والتركيب كل ما امتنع عن
الصرف فتشبث اما الحكاية واما التركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل
سواء كانت العلية كبيرا او الوصف كاحمر ووجه الحكاية في الاول ظ

لانكا

لانه كما ان قبل العلمية فعلا لا يقبل الكسر والتنوين وبعدها بقي على حاله
الحكم واما في الثاني فشكله لانه لم يسبق وصفية الفعلية حتى يحكى
على الحالة الاولى وان احتمل ان ذلك الوزن لو كان في الفعل لياد خلته
الكسر والتنوين فكذا لابد خلاته اذ كان في الاسم وزد عدم عرفا فكل
حال الجنسية لمثل ذلك الاحتمال مع انه منصرف بلا خلاف واما التركيب فهي
البوا كريت فانه في تركيب العلمية مع التانيث وكورنفا فانه في تركيب
العلمية مع الالف والنون وهكذا والحق انها تسعة فان شبه الف التانيث
راجع الى الف التانيث تسامحا ومراعاة الاصل راجعة الى الوصف
فان شرطه ان يكون في الاصل لو عددت مثل هذين سببا على انفراد
لم يمكن ان نعد تشبيه سببا واحدا على تقدير تركيبه اذ يجب تضاد الاسباب
على انفراده حتى يكون الاسباب تسعة عشر واما الحكاية فقد عرفت
ما فيها واما التركيب فباطل العكس اما بطلان الطرد فلان في بعض اسماء
تركيب المزج المذكور والامتناع فيه عن الصرف كذا ما فانه في تركيب
الوصف مع الالف والنون مع انه منصرف واما بطلان عكسه فلان بعض الاسماء
ممتنع مع عدم التركيب كما جزم ان التركيب الذي يكون احد السببين او
تمام المانع الصرف ينبغي ان يكون تركيب لفظ كفعلان يكون اجزاؤه مرتبة
مسمى عنه وتركيب بعض الاسباب مع البعض تركيب نحو او العلية شرط بكون
الاسم على اسم البعض كما ان الحقيقة ان الاعيان كاسامة والحقيقة للمعنى
كسيحان او الموزون كفعلان او العلم كفلانة فانه وضع ليكتب به على اعلام

التعليم والصفة المشبهة والجامد فخرج افعل التفضيل في الكلام فقط
احتمال الحكم كما قال بعضهم لكنه يرد عليه نحو ما اضرب رجلا ان فاعل
في الغالب اكثر من الكلام مع ان المذهب الصحيح ان المعرف اللام لا
الفعل ويدعي العكس قال المتقدمون انما يؤثر وزن الفعل اذا اختص به او كان في
اوله زيادة غير قابلة للتاء سواء كان غالبا في الفعل او مصلوبا فخرج نحو
ما اذا سمي به رجل لعدم الاختصاص وعدم الزيادة في اوله وقال بعضهم
مختص في الفعل وجعل علة المنع عن الصرف سواء اختص به او غلب فيه او كان
في اوله زيادة او لا فصرف اذا سمي به رجل امنع عن الصرف وهذا يعرض على
الحكاية **قوله** والعدل اي انتقال مادة الكلام عن هيئة الى هيئة اخرى مع ان
الاصل ان يكون هي على تلك الهيئة فالمادة منتقلة والهيئة الاصلية منتقل
منها والهيئة الاخرى منتقل اليها وبعد العناية خرج عن التعريف مثل
رجيل ورجلان ورجال لان ليس الاصل في شيء من هذه الابنية ان يكون على
الهيئة الاصلية لان يختار المعنى المستفاد من الهيئة العارضة بخلاف
ثلث وعرفانها لو كان على الهيئة الاصلية لم يختر المعنى فاذا قيل جاءني
رجال ثلث كان المعنى تقسيم الموصوف على العدد المخصوص وكذلك اذا قيل
جاءني رجال ثلثة وكذلك اسم وعمر فلا تفاوت في المعنى بين المعدول
والمعدول عنه ثم العدل قسمان تحقيقي وهو ان يوجد بدون ملاحظة
عدم الصرف بدون علتين دليلي يدل على انتقال المادة من هيئة الى اخرى وتقديري
وهو ما الدليلي فيه على انتقال سوى عدم الصرف بدون العلتين العاريتين

علة فهو علم الاعلام او خفة وقت حاصل بحرفين كل من الخفة
العلم اذ كون معتبرة عدم الصرف **قوله** والتانيث اي التانيث اللازم
لفظا كحبلى فانه لازم بالوضع وكطلحة فانه لازم بالغلبة لان التسمية بمؤنث
الصرف او معنى كتانيث زينب فانه لازم بمقارنة العلمية فقيدنا التانيث
باللازم لعدم الاعتداد بغير اللازم ولذا صرفت الصفات المؤنثة كضاربة
ولمرأة جريح مع وجود التانيث **قوله** والوصف اي الوصف
الوضع وهو ما يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين كاحمر معناه الحمرة والحمرة
اللازم عن ذلك فيه كما بالثلث فانه وصف تحقيقي لانه يقال ثلثة رجال لثلثة رجال
ثلث ومعرفة منع للوصف اللازمي والعدل التحقيقي او الوصف العارضي
فلا اعتداد به فلذا صرف اربع في مررت بنسوة اربع مع تحقيق الوصف العارضي
وزنة الفعل فالاجم الا صرف اربع لا صرف فيه دليلا على عدم الاعتداد بالوصف
العارضي لجواز ان يكون صرفه بناء على افتقاد شرط وزن الفعل فان شرطه
ان لا يقبل التاء التركيبة وهو يقبلها يقال ثمر جمال ايضا ومن منع افتقاد الشرط
مستندا بان التاء ليست علامة التانيث بل التذكير لما بانه يسلطان يقال
لان التاء التركيبة التي يوقف عليها هاء في خواص الاسم سواء دخلت لتذكير
او للتانيث **قوله** ووزن الفعل اي وزنة الفعل الذي يختص او يوجد في
الافعال اعني الفعل كثيرا وعن الاعجمي كبعتم او يغلبه كاقعدا فانه في الفعل اكثر منه
في الاسم لان الفعل اربعة اصناف في هذا الوزن ماضي الافعال وصيغة المتكلم وحده
من باب فعل يفعل ففعل بفعل واحد وصيغ التعجب في اسم ثلثة اصناف فعل

كالشيء في رجلا ثلث فانه يعدد لرعي الكرة اي ثلث ثلثة فان غرض
من جريه على الوصف تقسيم الموصوف على عدد مخصوص اي واحد رجال المقسم
على هذا العدد بالغا ما بلغ المقسم كلامهم مكرة بخوابصوت العراق بلدا بلدا
وقرأت الكتاب بابا بابا فهو معدول عن المكرر وانت الفاذ فاذ فمثل عمر وجد غير
منصرف وليس غير العلمية تقدر فيه العدل حفظا لقاعدة عدم الصرف والا لم يفهم
فيه العدل فضلا عن ان يحرم اذ المصرف من هذا الوزن نكيرة والتقدير عدل فيه
او الجمع اي الجمع الذي ليس على زنة واحد كمساجد ومصابيح فان هذين
الوزنين من الجموع الا يوجد عليهما واحد من الوحدان العربية تقول الجميع في
نائب الحلبتين فامتنعا عن الصرف وقيد في هذين الوزنين فاجعامرتين كانك
جمع كلب وجمع كلب ناعم جمع انعام جمع نعم فامتنع ذلك لتكرر الجمعيتين
ثم ملاحظ جمع مرتين من هذين الوزنين كمساجد ومصابيح حمل عليه عدم
الصرف الشاكلة برد على قوله مثل افلس فانه جمع لا نظير له في الآحاد مع انه
منصرف بالاتفاق ولو قيد هو الجمع الذي ليس على زنة واحد وكان بعد الف
تكسير حرفان متى كان كمساجد او ثلثة اوسطها ساكن كمصابيح زيد مثل
افلس قوله والتركيب اي التركيب المقارن بالعلمية لا يكون منقولا عن المركب الذي
لا يكون ثانيه صوتا ولا متضمنا لمعنى الحرف قبل النقل اما مقارنة العلمية فلزوم
لان التركيب المعتبر هو الملزوم واما عدم النقل عن الذي فلانه حينئذ يحكى على ما هو عليه
قبل النقل كتأبط شرا وعبد الله وحيوان ناطق علما واما عدم كون ثانيه
صوتا ومتضمنا لمعنى الحرف فلانه حينئذ لا محل له من الصرف والاعدد قال المصنف

في مفصل

في مفصل اذا جعل مثل خمسة عشر علما فيه وجهان البناء والاعراب
مع عدم الصرف قوله والعجمة ش اي العجمة التي كانت علما في العجم قبل النقل
لان العجمة التقديرية يعرف العرب فيها بخواص عربية بحيث لا يبقى فيها
رائحة العجمة بعد النقل ثم تتبع بها ما لا يبقى لها اثر فمنع الصرف قال بخم الائمة
اما اذا كان اسما اعجميا علما في اول الاستعمال عند العرب بعد النقل وقبل التعرف
سواء كان علما في العجم قبل النقل عدم التعرف فيه بعد النقل اذا كان علما قبل
ولم يكن وطنا ان يسمى عن الصوابان المقصود من العلمية في العجم قبل
النقل عدم التعرف فيبعد النقل اذا كان علما قبل التعرف فالمقصود من
اشتراط العلمية حاصل بوجوده عدم صرفه فلو لم يكونوا قبلا لابن نافع
قبل التعرف لجودة قرائته وهو قبل النقل رومي معرب بمعنى الجيد قوله
والنون ش اي الشبهان الثاني التأنيث بعدم قبول التاء فان كان
في اسم فشرط العلمية ليلا يعبر التاء ويتحقق الشبه ولو كان في صفة
شرطه انتفاء فعلانة ليثبت الشبه ثم ان الكوفيين على ان منع
الصفة الذي فيه الف التأنيث بلا هو كسائر الاسباب والبصريين على
منع الصفة بعضهم على انه مستقل في الصفة كالشبه والالف
العلمية في الاسم ولا للوصف في الصفة والجمهور منهم على عدم استقلاله
لان الشبه والشبيه فلا يلزم من استقلال الشبه استقلاله قوله
متى اجتمع في الاسم ش اي في الاسم المعرب لان الاسباب التي لها
في المبني انما اعتبر في منع الصرف الى سببين الا تكرر واحد لان كل واحد

في نسخ بزيادة دون

تعريف متكرر يعلم من الصرف وعلامة ففيجب به الصرف لا صالة فينصرف فلابد
من آخر او من تكرر ليترجح جانب الفرع فيمتنع عن الصرف ووجد الامتناع
عند اجتماع اثنين او تكرر واحد هو ان كلا من الاسباب فرع
الاصل فان العلمية فرع النكرة والتانيث فرع التذكير والوصف
فرع الموصوف ووزن الفعل فرع لوزن الاسم والعدل فرع معدول
عنه والتركيب فرع الافراد والجمع فرع الواحد والعجمة فرع العربي
والالف والنون فرع لا نفي التانيث عند البصريين او لما يرد عليه
عند الكوفيين فيكون في الاسم فرعيتان كما ان في الفعل فرعيتين
فرعية التاليف وفرعية الاشتقاق فيمتنع عن الكسر والتنوين
امتناع الفعل عنهما الا لاما كان على ثلثة احرف اوله آه الموصول
مع الصلة شيء من فاعل لم ينصرف اي لم ينصرف وجوبا وعلى سبيل
القطع الا ما كان على ثلثة احرف سكن الوسط فانه لا قطع
لعدم الصرف بل يجوز الصرف وعدمه واغا قلنا وجوبا وعلى سبيل
القطع لان عدم الانصراف لو اخذ مطلقا لم يمتنع الاستثناء كما لا يخفى
على من له ادنى ذوق واما العرف فلخفة لان عدم الصرف لدفع ثقل السببين
وخفة الاسم يعارض ذلك الثقل واما عدم الصرف فلاعمال السببين
مع قطع النظر عن خفة الاسم فاركنوح ولوط كافان في كل منها العلمية والعجمة
يجوز صرفه للخفة وعدمه لاعمال السببين وكذا ما احد السببين تانيث
كهند ولم يمثل به لان جواز الامرين فيه منقطوع وايضا ورد بدون الفعل

النصحاء

النصحاء قال لم تنتفع بفضل مبزرته وحضور تشوهه بتحذق الفاضل
واما احد سببي عجمة كنوح فان جواز الامرين في مجرد القياس
لم يرد استعمالهم بعدم صرفه حتى ان بعض المتاخرين قطع صرفه و
استدل بالمنقول والمعقول اما المنقول فلورود منصرفا في النثر بل و
غير ما كلام العرب العربا ء واما المعقول فهو ان العجمة سبب ضعيف لانعراض
الخفة بخلاف التانيث فلذا مثل به ولم يمثل من باب هند ثم ان
اراد بمثل نوح ولوط ما فيه سببان من هذا النوع سواء كان احد السببين
عجمة كنوح او تانيث كهند واما في باب ثلثة من هذا النوع كماه
وجور فان كلا منها اسم لبلدة مخصوصة فيها العلمية والعجمة والتانيث
المعنوي فلا يتاتى فيها امتناع صرفه لان الخفة لو عارضت احدها
بقي اثنان بلا معارض فيمتنع قطعا فان قيل فليتعارض العلمية
والتانيث لان شرط ان يعمل عمل ان وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط
فليصرف قلنا وجود العلم شرط لتاثيرهما الاثر والخفة تعارض
الاثر وكل علم لا ينصرف اه اي كل غير منصرف احد سببيه او سبب
العلمية ينصرف عند التنكير اي عند ارادة فرد ما من الافراد المسماة
بهذا الاسم بالاوضاع المتعددة ودليله ان ما هو مشروط بها
من الاسباب يكون زوال العلمية زوالها فينصرف لبقاء بقية الاسباب
وما هو غير مشروط بها كالعدل ووزن الفعل وان لم يكن زوالها زوالها
لكن يبقى بعد التنكير سببا واحدا فينصرف وهما متضادان ان استقرا

فلا يكون لمنع الصرف الا اذا كان واحد منها علم بريئة من تاء التأنيث بكسر
العين وان لم يشتهر فلا فرق به كليلة فلك الكلية واما الجمع و التأنيث
بالالف فلا اثر للعلمية فيهما لاستعلالهما في المنع واما الوصف
والالف والنون ففيه لا يجامعهما انفاقا واتفاقا في الغالب
لان مثل احمر بقي غير منصرف بعد التنكير ايضا على رأي سيبويه
لانه كان في الاصل وصفا وقد زال بالعلمية فبعد زوال العلمية
يعود الحكم الاصلي لزوال العارض واما عود نعت الوصف فلانه بـ
فان يغث لهم قبل التسمية شيء لم يخرج وبعدها ذات مشخصة وبعد
التنكير شخص ما من الاشخاص المسماة بهذا الاسم فالعائد
حكم الوصف لانه على رأي الاخفش ينصرف لان الوصفية زالت
بالعلمية وهي زالت بالتنكير والساقط لا يعود ويجاب بان العائد
ينفي الساقط بل حكم وهنا فائدة لا بد من التنبيه عليها وهي
ان خلافهما يجري في كل ما احدث قبل التسمية وصفا والآخر
سوى افعل التفضيل فانه لا يجري فيه خلافهما لان التسمية لو قارنت
عن بقي غير منصرف بعد التنكير اتفاقا لان من مذكورة للوصفية
الزائلة فكانها غير زائلة واذا لم يكن بعارضة من ينصرف بعد التنكير
بالاتفاق لضعف معنى الوصفية وقيل لانه لا يجري على الفعل المنصرف
بحال وقوله وقد ترفع على ضربين شائع لما كان وجوه اعراب
الاسم رفعا ونصبا وجرا كان اقسام المعرب بالضرورة مرفوعا
ومنصوبا

ومنصوبا ومجرورا واما كان وجوه الاعراب ثلثة لان مقتضيات
الاعراب ثلثة الفاعلية والمفعولية والاضافة فلو زادة الوجوه زالت
عليها لزم التوارد ولو نقصت عنها لزم الاشتراك وهما خلاف
الاصل فالوجوه ثلثة فالمعرب كذلك وقدم المرفوع على الاخرين لانه
عمدة الكلام لا بد منه ومن بخلاف المجرور فانه فضلة والمنصوب
وان كان البعض من عمدة الا ان اكثر فضلة وقال المرفوعات على
ضربين اصلي اي في حكم الرفع اصلا في استحقاق الرفع اصالة وملحق
اي بالاصالي الرفع يعني ان احد القسمين يرفع بالاصالة لا على سبيل
التبع والالحاق بالغير والاخر بخلافه والاول هو الفاعل وانما كان اصلا
لقوة عامله اذ عامله لا يكون الا فعلا او شبهه وقوة العامل بنائبها
اقوى الاعراب وهو الرفع ولان الفاعل ثاني اثنين وغيره من المرفوعات
ثالث ثلثة والثاني اصل بالنسبة الى الثالث ولان رفع الفاعل لا ينسخ
ناسخ بخلاف رفع المبتدأ والخبر فانه ينسخ دواخل المبتدأ والخبر فالفاعل
اصل وما سواه ملحق به لانك اذا ذهبت الى ابعد من ان المرفوعات اصول
في الرفع ولانك اذا ذهبت الى ابعد من ان المبتدأ والخبر اصلا والفاعل ملحق به
قوله وهو على ضربين مظهر اشار في هذا التقسيم نمهيد لبيان ان الفاعل
في مثل زيد ضرب منوي لا محذوف ولا مستقدم والدليل على امتناع الابدال
ضرب الزيدان ويضرب يعني لو كان الفاعل فيه محذوفا او مستقدما لوجب
ان يقال الزيدان ضربا والزيدون ضربوا فاذا ضرب لا قيل الزيدان

هذا انه كلما ازداد خصوص المحكوم به على الحكم بعد ان يتعلق به الاسناد
فالاخبار به افادة اذ فالنظر الى قولك زيد حافظ التوراة والى شيء ما موجود
حتى يتحقق الزمان الاول يحط الفائدة والثاني ليس في شيء منها وقد يجيء نكرة
الى بقيد للفائدة بخرجه الحكم لعلة النكارة لان الاصل فيه هو التعريف لكن
اطلق الحكم ليكون له الان ورود نكرة مشروطا بان يتخصص بوجه من الوجوه
بالوصف المستفاد من التنكير اي شر عظيم اهر ذاناب لا تتكل للتعظيم وامثلوه
فاعلا في المعنى لان الاصل اهر ذاناب الا شر فشر فاعل اهر محكوم عليه بالاهرار
متخصص بتقدم اهر واسناده الى الفاعل مطلق شر بل هو شر موصوف بالاهرار
فالمقصد الاختصاص اسقط حرف النفي والتقدم المحكوم عليه على المحكوم به يفيد الحصر
الاختصار مع انتفاء الخبر مع انتفاء الخبر فكلما انه تخصص حال الكونه شاذ ذا ناب لمخلوق
بعيد بعد العدو الكذا قرر وفيه بحث وهو ان التخصيص السابق على الحكم لم يكن سبب
لتحقق الحكم على النكرة وهو لا وجود لها في مثل شر اهر ذا ناب بل يوخذ الوصف من التنكير
اذ قولهم هو في قوة ما اهر ذا ناب الا شر في حيز المنع لان هذا التخصيص
اما تخصيص بحسب المعنى ان المهر جنس الشر لا جنس الخير وهو باطل قطعا لان
الخير لا يهر والتخصيص رد للاعتقاد الخطا ولا اعتقاد فلا رد وفيه بحث
لان الشيخ عبد القاهر قال اذا قدم شر ليكون المعنى ان الذي اهر جنس الشر
لا جنس الخير فالخبر يكون مهرا لان المهر بمعنى الكلب عند من يرغب في الكرد
وقد يباح واما تخصيص الافراد والمعنى ان المهر شر لا شر ان وهو بعيد قطعا
من مقتضى استعمال هذا التركيب فالحق ما اشير اليه اولا من التخصيص بالوصف

في نسخة الاصل كذا بخط المصنف وفي بعض النسخ بعد قوله الخبر

هذا انه

بمرفوع اعتبار التقدم فتكون الواو للحال فعند الفاعل ومع اعتبار يجذ وقلزم
التناقض وفي علة عدم كون المقدم فاعلا بقاعدة امتناع تقديم الفاعل
لدار لان قاعدة الامتناع نشات من عدم جواز ان يكون المقدم في
زيد ضرب فاعلا فلو اخذ عدم جواز ان يكون المقدم فاعلا منها الدار
والاتزم باطل لانه يجب الزيدان ضربا والزيدون ضربوا فالملزوم مثله
فالفاعل يتوفى او المحكوم به خاصة ضرب شيء والمحكوم به بالفاعل في الرفع خص
لا زيد ولا انعقد والدليل على الحصر هو الاستقراء فقط واما التوابع فرفعها
تحت حكم المتبوع بنصب العامل على القبيلتين يعني المتبوع والتابع
انصبابه واحدة الا ان عمل العامل يصل الى المتبوع بلا واسطة والى التابع
بواسطة كي يجاز الاتباع فانه حامل الاتباع والاتباع جميعا وفيها مذاهب اخر
لا يتسع بيانها هذا المختصر قوله البتداء والخبر اعلم ان في الكلام جزئين
حيث كون مسندا اليه وجزئية كونه آخر جزء من الكلام فالمبتدا المحكوم
في الرفع لاشتراكهما في الجزئية الاولى والخبر المحكوم به في الرفع لاشتراكهما في
الجزئية الثانية وقدم ذكر المبتدا والخبر مبتدا لانه الى ردت من ذهب الى اصالتها
او وحق المبتدا ان يكون نكرة شر اي ما يناسب ويليق بشانه هو الشر او اي
المعلوم عند المتكلم ليمكن ان تخبر عنه وعند المخاطب ليفيد الاخبار
الا يرى انك لو قلت شيء ما موجود لا افدته بكلامك الا ما كفت الضرورة
امره اذ المخاطب يعلم بالضرورة ثبوت الوجود لشيء ما بخلاف ما اذا قلت زيد
قائم فانه تحط الفائدة بستفيد المخاطب منه ثبوت القيام لزيد في الجملة

فيستفاد منه تخصيص وبيانه هو تخصيص نكرة يحكم عليه بالاظهار وساغ الحكم على
النكرة المخصصة مذهب الفاضل ابن الدهان والبيس بعض المتأخرين من المحققين
وذلك لان الغرض من الحكم على النكرة اذا كان غير افادة السامع فلا مانع
الظهور ولو كان افادة السامع فدار صحة ثبوت الافادة فحيث ثبتت فذاك
نحوه من مخصص ويمكن ان يحمل اطلاق المصنف على هذا الرأي **قوله** وحق الخبر ان يكون
نكرة **شرح** اي وشان الخبر ومقتضاه النكارة اي ينبغي ان يكون الخبر بحيث
لا يشير بحوم ما وبالاذان الى معلوم المخاطب لانه تحط الفائدة وان كان
معلوما للسامع فلا باس به **قوله** وقد يجيئان معرفتين **شرح** الظاهر ان
الاسلوب ان يقول وقد يجيء معرفة لان البحث في الخبر ولان شان المبتدا
هو التعريف فلا وجه للتغليب في تعريفه لكن لما اراد ان ينبه على ان تعريف
الخبر مشروط بتعريف المبتدا في التركيب الخبري غير الاسلوب وقال وقد يجيئان
معرفتين اي قيل اذا كان معرفتين فالعائد في الاخبار فقلنا انه يحكي الكلام
بصدد الاخبار والاعلام فالاظهر جواز توجيه الظاهر الى الغرض ليستفاد افادة
الى السامع مثلا فانه كذا الله الهنا ومحمد نبينا غرضه التعريف بحكم كلمة الشهادة
لا افادة السامع حتى يرد انه لا فائدة فيه وان كان بصدد الاعلام فالاولى
ان يقال ان المخبر نزل العالم بالخبر لعدم جريه على موجب علمه فانه من جنس العلم
هو العلم بمنزلة الجاهل فالقى اليه الخبر وقال الله الهنا ومحمد نبينا افادة
الى الجاهل او يقال غرضه لازم فائدة الخبر لانه معلوم المخاطب غرضه اعلام
المخاطب انه عالم بالخبر كالمخاطب وفي مثل زيد المنطلق وجه آخر وهو ان

المخاطب

المخاطب كما يعرف زيدا يعرف ان شخصا قد انطلق لكن لا يعرف ان
زيدا هو ذلك المنطلق فافادة الخبر ان زيدا هو ذلك المنطلق بعينه ثم انهما
اذا كانا معرفتين يجب تقديم المبتدا على الخبر للتحرز عن الامر المؤدي الى
الالتباس والتساوي ام الخبر نزلة الاصل بلا ضرورة فالمقدم مبتدأ والمؤخر خبر
فاذا قيل الهنا الله فالهنا مبتدا والله خبر الا ان لا يستقيم المعنى الا
بان يكون المؤخر هو المبتدا كقولهم ابو حنيفة ابو يوسف فانه صحح المعنى
واستقامة التشبيه تقتضي ان يكون ابو يوسف هو المبتدا والمراد
خبر انه على معنى ابو يوسف كابي حنيفة لم يجد التشبيه بحرف
لان تشبيه الاقوى بالاضعف والامر في على العكس وبعضهم اطلق وجوب التقديم وجعل
مثل قولهم ابو حنيفة ابو يوسف من قبيل التشبيه المقلوب وهو تشبيه الاقوى بالاضعف
مبالغة في شان الاضعف كقولهم وبدا الصباح كان غرته وجه الخليفة
حين يمتدح هذا ما قالوا وفيه بحث لان المثال المذكور وامثاله ليس من باب
المبتدا والخبر بل ما نظرا الى التحقيق فتامل **قوله** والخبر على نوعين مفرد **شرح**
اراد بالمفرد هنا ما يقابل الجملة فالمراد ما لا يكون جملة فهو مفرد بهذا المعنى ولهذا
يشمل المضاف وقال نحو زيد غلام ولم يقل نحو زيد غلام كما هو الظاهر
والاصل في الخبر المفرد ان يكون حالا من ضمير المبتدا خلافا للنحاة الكوفية فانهم ذهبوا
الى استكنان الضمير واول الجامد بالمشتق وقالوا غلام في زيد غلام
في معنى مملوك وهو هذا الا تكلف بلا ضرورة **قوله** ومن على رتبة التقديم **شرح** وجه الخبر ان
ان كان المبتدا مقدما لفظا ورتبة او رتبة فقط نحو زيد قائم وقائم زيد

فالجملة اسمية وان كان المسند مقدما وكان ظرفا او جارا ومجرورا نحو في الدار زيد وعندك زيد
فالجملة ظرفية نحو في الدار زيد وزيد في الدار ابوه وامامك بكر وبكر لقيامه
زيد وان كان فعلا قد دخل حرف الشرط فالجملة شرطية نحو ان ضربت
ضربت والا فعلية سواء كان المسند المقدم فعلا نحو ضرب زيد او
اسما نحو ما زيد او صفة واقعة بعد حرف النفي والاستفهام
اقائم الزيدان وما قائم الزيدان او لا نحو زيد وان نكرم نكرم بكرا فالخبر
في الحقيقة عند القوم هو الجزاء والشرط قيد لاي زيد بكر بكرا وقت اكرامك
اياه وبجوز الشرط والجزاء عند ارباب المعقول والمعنى زيد ان اكرمك اكرمك ايا
يلزم لاكرامك وصحة قيامهم زيدان يكرمهم بكر اكرم عمرا بعد قولك ان
العقول الحالي الجزاء على الضمير العايد الى المبتدا والحال على راي القوم زيد ان
عمرا وقت اكرامه بكرا وعلى راي ارباب المعقول زيد اكرامه بكرا ملزوم لاكرامي
عمرا والاستثنائي في سياقة المعنى الاول وفي حق الوصلة وثانيا واو ظرفية
نحو خلق الله ملكا وبشرا من الكرام ثم الاول في الخبر ظرف حقيقة والثاني
مجاز بقرينة العقل مثل مشى الظرف بمعنى اتى في الشخص في المعنى وانتقال العقل
اليه على الثاني كما في الاول ثم الضمير في خلق حصر املاكا واحاصر املاكا
وبشرا حصر من الكرام او حاصر من الكرام في خلق وانتقر فاعد الى الظرف في الحقيقة
وفي المجاز والمجرور وكونه جملة بناء على تقدير الفعل كما هو مذهب النحاة
البصرية فانهم يقدرون فعلا لان الاصل في العمل والاثر بقدر الفعل عند
وقوعه صلة بالاتفاق فعند التردد وجب المصير الى المتفق عليه وهو ما

واما اذا

واما اذا قدر اسم فاعل كما هو مذهب الكوفية فلا يكون جملة لان
الاصل عدم جملة فالخلاف كذلك ووجههم ان المقدر خبر وحق الخبر هو
الافراد والقياس على الصلة فاسد لان الصلة من مظان الجمل والمجاز في
الخبر والانصاف ان المتبادر من زيد في الدار عند الاطلاق هو حصول
زيد في الدار فالمقدر حاصل ولو كان المقدر حصل لزم ان يفهم عند الحصول
فيما في زمان سابق على زمان الاطلاق وهو لازم باطل والملزوم مثله
نور ولا بد في الجملة من خبر ما شيء اي لا بد في جملة الخبرية الواقعة خبرا عن ضمير
الشان من ضمير يرجع الى المبتدا وهي قايم مقامه كلام الاستغراقي في فهم
من جار زيد على تقدير ان يكون المخصوص مبتدا والجار خبرا مقدما قوله
من غير حاجة على الاكثر فان الاربط في اغلب المواضع بالضمير واما
بناء على ارادة هو من المجاز اي لا بد في الجملة من ذكر فان الذكر يتناول الضمير
وغيره واعاقيد بالجملة بالخبرية لان الانشائية لا يقع خبرا وانما قلنا
من غير ضمير الشان لان الجملة الواقعة خبرا للكون ما عبارة عن نفس الاسناد
الى ضمير يعود به ما دخلت هي عليه وهو الشان ولا اذا كان معلوما بالقرينة
مشى مفرغ اي لا فرق في الجملة من ضمير يرجع الى المبتدا لفظا كما وقع
الاوقت كونه معلوما بدلالة السوق فانه حينئذ لا حاجة الى ذكر الضمير بل
يكفي مجرد تقدير وان اردت فقل لفظا لا بد من عناية ليصح الاستثناء
تامل قوله البر الكر بستين درهما اي الكر منه بستين درهما مبتدا فعلى
الاول صفة الكر وعلى الثاني حال من فاعل الظرف اعني بستين والرابط

على الحذف وسوق الكلام هو تقديم البر على الكرم قالوا وفي مثل هذا الكلام
يجوز حذف الخبر قياسا على نحو شاة بدرهم اي شاة منها بدرهم
قوله وقد يقدم آه شروع في جواز او وجوبا اما المتقدم على سبيل الجواز
فلما لا هتمام به لكونه محط الفائدة وسياق الكلام لافادته واما
المتأخر فلذهاب نفس السامع فيه ذكره الى الكلام فيذهب بمكنى مثلا اذا قيل زيد
يذهب نفس السامع الى احوال ليست شيئا الى ان الخبر قيام او قعود او غيرها
الى ما لا يتناهى فاذا قدم وقيل قائم علم من اول الامر ان الاخبار في هذا
الكلام عن الخبر عنه بالقيام فيصير كحصول العلم عقيب سؤال وتعلم ان
يقول اذا انقطع الاحتمالات بتقديم الخبر في جانب الخبر بشارك الاحتمالات
في جانب المخبر عنه فيذكره واما لغيرهما من استقامة النظم وغيرها
اما المتقدم على سبيل الوجوب فلامر عرض وهذا على سبيل الاصالة قطعا
وذلك كتضمن المفرد ما هو صدر الكلام كاين في اين زيد فانه خبر مفرد متضمن معنى
الاستفهام الذي هو صدر الكلام فكون متغيرا جاعلا المقطوع مشكوكا فيه
فلان المقتضي على الابتداء وهو ما حفظ للتذكر الصدارة ولا يقال زيد اين هو
بضاف التقديم الى هذه العلة ولا يضاف الى الاهتمام والى دفع الاحتمالات
ولا الى غيرها وانما امكنت وكون خبر مرفوعا عند كون المبتدا منكرة فانه يجب
تقديم على المبتدا مثلا لئلا يلزم الاخبار بالنكرة المحضة واما الدفع الالتباس
بالصفة لو قيل رجل في الدار لم يعلم ان الظرف خبر او صفة فيقدرها على
ما عرف في المطولات قوله ويجوز حذف احدهما عند الدلالة شروع في بحث حذف

مما ايضا نعم في جواب ازيد قائم فان التقدير نعم زيد قائم والتقرير
هذا الاندراجه تحت قوله ويجوز حذف احدهما لان حذف احد الامرين يستلزم
حذف احدهما وانما قال عند الدلالة لامتناع حذفهما بدون الدلالة
لكونهما كلمتين من الكلام ثم حذف كل منهما مرة على سبيل الجواز ومرة على سبيل
الوجوب اما الحذف على سبيل الجواز فكقولك تقديره خير جبل فاذا ابتداء
محذوف الخبر اي فصبر جميل اجمل اي من الجزع وبث الشكوى واما خبر محذوف
المبتدا والتقدير قائمي اي عادتي وسيرتي عند مسيس الكروه صبر جميل اي حسن
افضل من الجزع وبث الشكوى الى الجزع وبث الشكوى فيحمل الآية على
حذف المبتدا لقيام وجود كون المبتدا معرفة وكثير في حذف المبتدا عدم
غرض المدح على سياق الآية فان سياقها المدح للصابر بالصبر فتوافق
قراءة نصب الرفع في اسناد الصبر الى الصابر ودلالة الحال على حذف المبتدا
وهي ان سوق الآية لمدح الصابر بالصبر وحذف المبتدا يؤيد بوني هذا الاخير
نظرا الى ان سياق الآية دالة على حذف المبتدا كما ذكر القائم يدل على
حذف الجمل لان من سير الصالحين ان يقولوا اذا اصابتهم مصيبة صبر جميل اجمل
فاذا قيل صبر جميل بدون ذكر اجمل يفهم معنى الاجملية بقرينة المقام ولو لم يكن
دلالة على حذف الخبر لما كان لحمل الآية على حذف الخبر وجه اصلا واما الحذف
على سبيل الوجوب فهو اما سماعي او قياسي والسماعي كقولهم رعية من غير
راع اي هذه رعية والقياسي كقولهم لعمرك لاصبرن اي هو اصبر لعمرك وعليه
جميل ما قطع بالرفع على المدح او الذم او الترحم وهذا الوجه

في الاول لاتباع الاستعمال الوارد على تركه وفي الثاني اتباع الاستعمال الوارد على
نظائره واما حذف الخبر وجوبا ففي مواضع كثيرة لا يسع ذكرها المقام فمنها
واسم في باب كان ش شرح كان واخواتها الباب اليه الاصالة لكثرة اقسام
واستعماله ان قيل ما الفرق بان المصنف لم يذكر اسم كان في المفصل في
ملحقات الفاعل وذكره فيها في هذه الرسالة قلنا انما لم نعرف الفاعل
هناك بحيث يدخل فيه اسم كان وهو ما كان المسند اليه فعلا
او شبهه معتمدا عليه واسم هذا الباب كذلك فلم يذكره في الملحقات
وفي هذه الرسالة لما لم يعرف الفاعل بنى الكلام على ما عليه الجمهور من ان اسم
في هذا الباب ملحق بالفاعل شبيه بفي كونه مسندا اليه هذا ولكن لقائل
ان يقول لانم صدق تعريف الفاعل على اسم كان لان كان لكونها ناقصة
لا تسند الى اسمها بل الاسناد الى الاسم من قبيل الخبر فقط اللهم
الا ان يتقبل ما قاله البعض من ان معنى كان زيد قائما عاد زيد متصفا بالقيام
المتصف بالكون اي الحصول في الماضي فيتحقق الاسناد من قبل
كان الى الاسم ايضا فيصدق عليه المتعرف ق و الخبر في باب ان ش
الحق بفي الرفع لانه شبهه بفي كونه آخر جزء من الكلام ق او حكمه
حكم خبر المبتدا ش اي حكم خبر هذا الباب حكم خبر المبتدا في الاصالة
والاحوال والتسير اعني في انه يجوز ان يكون مفردا او جملة وفي لزوم الضمير
عند كونه جملة وفي جواز حذف الضمير بدلالة السياق وفي جواز تقديمه وتنكيره
وفي غيرها التي للتقديم اي لا يجوز تقديم خبر هذا الباب على اسمه ضعيف

في الاصل

في الاول وامتناع التقديم الى اللبس بالفعل كاوقت ورمان الاوقت كون ظرفا
او جار ومجرورا فانه يجوز تقديمه لان الظرف لا تساهد ومقارنته
بكان ممكن لتعلق الحرمية بالاشياء والتنزل منها منزلة انفسها فيجوز
فيما لا يجوز في غيره مع ان لعدم ظهور الرفع فيه لا يؤدي التقديم الى
اللبس ولا يلزم من وقوع اللبس وامتناع التقديم فقط صحة وقوع مثل
ابن خبر ان كما يصح وقوعه خبر المبتدا لان غرض المصنف ان غيبت
شاركت بخبر المبتدا في جميع الاحكام سوى التقديم بعد ما ثبت
خبرية ان بل قوة الكلام ما يصح خبر المبتدا ان ورد التقفي بمثل ولم يقل
كذلك فلا ورد عليه مثل قولهم وخبر النفي الجنس آش قال النفي الجنس
لان خبر لا يعني ليس ينحصر في قسم المنصوبات قولهم لان رجل افضل منك الا ان
ان يمثل لاغلام رجل افضل منك ليكون المرفوع نصبا للخبرية ولا يكون
في احتمال الوصفية اذ المرفوع في هذا المثال متعين للخبرية ولا احتمال للوصفية
لعدم التطابق في الاعراب بخلاف مثال المصنف فان المرفوع فيه يحتمل ان يكون
وصفا جاريا على محل رفع المبني في وقد يحذف ش اي خبر لا هذه عند
قيام القرينة كقولهم لا بأس اي لا بأس عليك والقرينة انهم يقولون مرة
لا بأس عليك وهو اخرى لا بأس فدل ذكرهم عليك في ذلك على ان المقدر
في لا بأس عليك ونحوه ان يكون جوابا لقول القائل هل على بأس ففي القرينة
هي السؤال وبنو تميم لا يشبتونه اصلا عاما كان او خاصا واذا قالوا
لا رجل افضل نصبوا افضل او رفعوا لا على الوصفية وقال بعض الائمة

لا يشترط اذا كان عاما كالوجود واذا كان خاصا كالقيام والافضل
فهم والنجاريون سوائي الاثبات لعدم الدال على الحذف وميل المص
الى الاول لانه قال في المفصل في فوق خاتم ولا كريم الولدان مصبوح يحلب
ان يترك طائية الى النجارية ويجعل مصبوح خبرا ولا يترك ويجعل
صفة جارية على محل الرفع مبتدا خاص فلي كان مذهبهم اثبات الخاص
والاشبه بالحق ما ذكره نجم الائمة لامتناع حذف ركني الكلام بدون القرينة
والفرقان لا فرق بينهما في اثبات الخاص والعام فيتم التميم بوجود
الحذف والنجاريون يكثرونه قوله باسم ما وان لم يحصنه اه شرح جهة الحاجة
بالفاعل كونه مسندا اليه مثل قام بعمر بن لان اسم لا التي لنفي الجنس من قسم
المنصوبات مثل لا مانع لما بين تنبيها على انها تعرف في المعارف والنكرات بخلاف
ان فانها لا تعمل الا في النكرات وذلك لان لا أكد أو عز في الشبه بليس من ان وعلمها
مشابهتها بليس قوله المنصوبات على ضربين اه سواء احدهما اصلي في
استحقاق النصب والآخر ملحوب به في الاصل في النصب هو المفعول لان النصب
علم المفعولية والمفعولية صفة المفعول وكذا التمييز والمستثنى وغيرها
ملحقات بالمفعول لانعقاد الشبه بينها وبينه والتوابع المنصوبة
داخلة تحت حكم المتبوع المنصوب بتبعية العامل على الاقيس لانتفاء
واحد فيها ان نصب التابع هو كان نصب المتبوع لان العامل يعمل فيه
باقتضاء المتبوع فقط فلا تعتد في الاقتضاء بما كان لا تعتد في النصب
فلا بطلان نجم المنصوب على التشبيه قوله وهو على حد اعربت اه شرح

دليل

ودليل الحصر هو الاستقراء فقط قدم المفعول المطلق لكونه اقرب
الى الفعل لكونه جزء مدلول الفعل ولكونه اصلا بالنسبة الى سائر
المفاعيل ولان فعل الفاعل اختياري او طبعا بخلاف غيره
فان زيدا في ضربت زيدا ليس فعل المتكلم وانما يقال له مفعول المتعلق
الفعل به بالوقوع وانما ضربت تاديبا فالتاديب وان كان فعل المتكلم
كالضرب الا انه على سبيل التوليد لا على سبيل المباشرة وقيامي كرهت
قيامي وان كان فعل الفاعل لكن لما ذكر لغرض ان يتعلق به فعل الفاعل
بالوقوع صار كانه ليس بفعل الفاعل وليس بمصدر عنه قوله وهو المصدر الخ عرف
بالصدور واراد بالمصدر المعرف اسم الحدث الذي جرى على الفعل تاكيدا لمدلوله
نحو ضربت ضربا او بيانا لنوعه نحو ضربت ضرب الملوك او لعدده نحو ضربت
ضربة سواء اشتق منه الفعل كالامثلة المذكورة او لم يشتق كقهقرى
في رجع القهقرى ولو اراد به اسم الحدث المشتق منه الفعل بطل
عكسه نحو رجع القهقرى في رجع القهقرى لعدم اشتقاق على المصدر
وغير المصدر بعد ما عرف بالمصدر فاذا لم يرد بالمصدر المعرف ما
ذكر بل اراد اسم الحدث المشتق منه الفعل كما اراد ذلك من المصدر
الذي هو احد قيدي المفعول المطلق في قوله وهو على ضربين مصدر
وغير مصدر لبطل عكسه نحو رجع القهقرى لان قوله المفعول المطلق
هو المصدر في قوة كل فرد من افراد المفعول هو المصدر وقوله المفعول المطلق
مصدر وغير مصدر في قوة بعض المفعول المطلق ليس بمصدر فيتناقض

الفعل من الدال على المفعول المطلق للفعل او المصدر

كلامه هذا وان قولك ضربت ضربت يجوز ان يكون الكسر والتاء في كلامها
للنوع وهي الهيئة التي هي عليها الفاعل عند ملابسة الفعل فالمعنى ضربت
نوع ضرب ويجوز ان يدل بالكسرة على النوع وبالتاء على وحدة والمعنى
ضربت نوع ضرب واحد اي نوعا واحدا من الضرب ز وقصد به ش بذكر
هذا المثال الاشارة الى عدم لزوم الموافقة بينه وبين عامله لفظا بل
اللازم هو الموافقة معنى ورد على سيبويه بابلغ وجه واوكده حيث
شرط في الموافقة لفظا ومعنى وذلك لانه لما قال المفعول المطلق هو
المصدر اي اسم الحدث الجاري على الفعل سواء اشتق منه الفعل او لم
يشتق منه على ما هو هذا الاطلاق ان كل اسم متصف بذلك الصفة جعل
ان يكون مفعولا مطلقا سواء وافق في اللفظ او لم يوافق فاراد ان يرد
بهذا الاطلاق قصدت جلوسا يكون تصريحا للرد المستفاد من الاطلاق وهذا هذا
او الرد على وجه التاكيد ومذهب سيبويه في هذا الاسلوب ذهاب
الى التقدير وجعل المفعول المطلق لتقدير اي قصدت جلوسا جلست جلوسا ولو
المفعول به آه س قدمه على الواو لانه اقرب الى الفعل بالنسبة
اليهما لان الفعل المتعدي له طرفان طرف القيام وهو الفاعل وطرف
الوقوع وهو المفعول به وهو الذي يتعلق به فعل الفاعل بالوقوع عليه
حتى في ضربت زيدا او معنى ودخانا نحو علم سواء كان له وجود
قبل تعلق الفعل به كالمثالين المذكورين او خرج من العدم الى الوجود

بتعلق

يتعلق الفعل به نحو خلق الله العالم وان اورد على عكس الشيء بنحو
ما ضربت زيدا فالجواب ان الاصل ضربت زيدا والنفي ظاهر وهو التعلق
بالوقوع حاصل في الاصل وان اورد على طرده بنحو زيد ضربته بان زيدا
فيه يصدق عليه الحد ورد الحد وان كونه مبتدا فالجواب ان قيل
لم يجز ارادة المعنى الذي يتعلق به فعل الفاعل بالوقوع عليه ويذكر
لهذه الحيثية وزيدا في زيد ضربته فان كان في هذه الحيثية لكن ذكره
لحيثية اخرى وهو ان يحكم عليه بالضربية لان يقع عليه الفعل
وقد يعرض ما ذكر لما يصدق عليه الحد صدق الحدود الا ان الفعل الاشتغال
بضميره ينصبه او حتى من تتبع الغاية بيوت لان ابتداء المحكوم عليه
ركن من الكلام والمفعول فضلة فكيف يكون احد المتباينين هو الباب
الآخر بعينه ولقول مكة آه س الجارة للتعليل اي كقولك لاجلك من يريد
الحج والاجل من يريد الرمي وليست للمفعولية العلة والا لزم تقدير المخاطب
وانقدر غالبا كما يسهل به عبارته في المختصر اي بريد بقولنا العازم مكة
ويجب في الحج المشي الوقوف بعرفة وقد يخص عرفة بالحذف في الاول تهيئة
اسباب الحج وفي الثاني توجه المشي المقدر سهوا الى جهة الوقوف قوله و هو
السادي المضاف آه س غير الاسلوب بابراد كلمة منه تنبيها على لزوم اضمار
الفعل في هذا الباب والوجه في اللزوم ان الاصل كان ان يقال يا عبد الله
لانه اذا قصد بالتوجه لمخاطب الكلام من سمع فيحتاج الحاجة الى الاتيان بكلمة الى ليصل
ان الى المخاطب من هو ثم لما علم الواضع ان هذا الباب يكثر وقوعه في لسانهم

وضع الباب على الحذف والنيابة تخفيفا ولا يذهب عليك ان المعنى بكثرة الاستعمال
او كاوجب الحذف يستغنى بالذكر شرحا او ستة وكثر الوقوع في
لسانهم بالفعل ثم حذف المنوب وناب المنوب منابه لانه هذا ينافي وجوب
الحذف تأمل قوله والمضارع لم يكن خيرا من زيد سر وجه مضارعته ان خبرا
يعمل في تحقيق الجار والمجرور والمنصوب على الضمان في الضمان اليه بالخبر او ان خبرا من يعمل
في زيد عمل الضمان في الجزء الضمان فيه فانه من زيد او زيد من نفسه الاول كما ان الضمان
اليه من نفسه الضمان اليه ع اعلم ان المضارعة بتحققها بضيعة هو جعله
نحو يا عليما لا يجهل ويا جبارا في الدور ونعت موزن عند بعضهم نحو يا رجلا
خيرا منا ويكون الثاني معطوفا على الاول بشرطه كما مر ما علا وقيل مطلقا نحو يا تيس
وتسمى اسم رجل او امرأة به جاءت معدولة عن هذا العدد قوله والنكرة نحو يا رجلا
صفة وهو الذي يطلب اقباله ان كان نصبا وفي طلب اقبال المعين كما في المنادى قوله
واما المفرد المعرفة الخ سواء كانت قبل انت قلت ومن المتابع المضاف والمضاف
اليه والنكرة لما حال المفرد المعرفة فقال واما المفرد المعرفة اي غير المضاف اي
وغير المضاف اليه وغير النكرة المقصود اي مبني على الضم او على ما يقوم مقامه من الالف
والواو او حال بحسب الظاهر هذا واما بحسب المحل فهو منصوب مفعول به عامله
مضمر وجوبا كالمضاف وغيره وانما بني لانه شبهها بكاف الخطاب
في التعريف والافراد والمعنوية لان كلا منهما معنى بسيط فلا يكافي شيئا يكافي شيئا كما
الذي هو حرف مبني لا محل له من الاعراب شابه الشيء فخالفه المنادى لكونه شابهها كما
كان كاف الواسطة مبنيا على الحركة لتركيبها مع التاء التي هي على السكون من حيث ان المنادى

الناظم

اللازم على الضم لبناء حركة اعرابه التي هي الفتحة يا عبد الله و
لبناء يا زيد ولا نه لو بني على الفتح لالتبس المفرد المذكر في نحو يا احمر بمن سقط التنوين
لعدم الصرف او بني على الكسر وقد يا غلام لالتبس بالمضاف الى ياء المتكلم المحذوفة وباؤه
مكسورة قال بعضهم ان نحو يا زيد بنكرة ثم عرف بالنداء فلذا يجتمع التنوين
العلم والنداء وفيه نظر لان هذا لا يفيد التنكير والبعض الآخر على ان متعلق النداء
في يا هذا الخ
مع بقاء علميته والجمع اجماع المتعارضين يا لا تنبي اللفظيين وهو ليس
ببعيد عن الصواب تأمل قوله اذا قلت يا زيد ينتظر السامع من سماع لفظ
زيد معرفة توجه فعلي الموضوع لدعى نفسه وهو التعريف العلمي ثم يفهم ان المعنى
بالحضور مطلق الاقبال وهو التعريف النداي وقيل اذا كان زيد معرفة استغنى
عن التعريف النوايي والنداء لمجرد طلب الاقبال قوله وفي صفة المفردة الخ شارح
في صفة المنادى المضموم المفردة اي غير المضاف بالاضافة المعنوية الرفع
والنصب اي يجوز فيها حالا على لفظه لجريه مجرى المعرب عروض الحركة ونصبها
حالا على محله لشبهه وتابع المبني تابع محله واما التوابع الباقية في البدل
المعطوف بغير الام حكمها حكم المنادى الذي بشرح حرف النداء بيانا ان
اذا اردت ان تنصبها فان اضفتها دون الالتفات الى حال المنادى نحو يا عبد الله
بشر ويا بشر عبد الله ويا عبد الله وزيد ويا زيد وعبد الله وذلك لان
البدل في حكم تكرير العامل وحرف العطف نائب مناب حرف النداء مع امكان
تقدير حرف النداء معه اذ كلا منهما مقصود بالنداء فهو كالذي يا بشر
حرف النداء والمعطوف بالام وعلة البناء والتأكيد المعنوي حكمها حكم

الصفة بلا فرق واما التاكيد اللفظي فقد قبل حكم حكم بتوع على ازاده والصفة
وقبل حكم حكم الصفة فقصر البيان على حكم الصفة مبالغة في الاختصار ولتوالم
المتعلم الحكم حكم بعض التوابع ليجعل مثالا يحتذى به احكام سائر التوابع
حتى يعلمها بالمندرج **وز** في الصفة وتنصب لا غير **ش** وذلك لان المضاف في النداء
واجب النصب مع وضع حرف النداء المقتضي للضم فقدم عليه فيطرد في الاول يجب
النصب الصفة المضافة التي لم يضع قبلها حرف النداء ولما التوابع الباقية
المضافة فكالصفة بعينها وتخصيص الصفة بالذكر لتوهم
للمنادى بالبنوة نظرا الى الابن فان وقع الابن بين العلمين فتح المنادى
اي بني على الفتح اختيارا عند الجمهور وجوبا عند البعض مع ان الابن معرب
منصوب خلافا لبعضهم فانه ذهب الى بنائها معا على الفتح وقال بسراية البناء
من الموصوف الى الصفة كقولهم لا رجلين ظريفين ومنهم من ذهب الى الاعراب فيهما
قائلا بسراية الاعراب من الصفة الى الموصوف وهذا الاشويد لي كلامهم وانما
بني جزء على الفتح لكثرة استعمالهم لفظ ابن صفة بين العلمين فاستحق
بذلك الحركات في النداء وقيل بازيد بن عمرو بالفتح اختيارا اوجوبا لتحصل التخفيف
بوجهين بحركة المحذوف على سبيل واحد وتبدل الضمة فتحة مع ان لفظ
الابن جزء متصلا بالموصوف ولا ينظر هذا لا يرى ان بنوة زيد لا ينفك
عن احد الاعلام بخلاف يا زيد ابن اخي لانفكاك هذه البنوة قد تنظر بان لا يكون
ثم تعدد ولنحو يا رجلا ابن زيد ويا زيد ابن رجلا وان امتنع الانفكاك فيه ايضا لان
المتبوع رجلا لا ينظر عن احد الاعلام وكذا ابوة زيد لا ينفك عن انتسابه
الى رجل

الى رجل لكن مشاركة هذه البنوة بنوة ناقصة يشبه ما يمكن
الانفكاك فاشبه صدر بعلبك فبني على الفتح **وز** ولا يبنى يا ايها الرجل
الا الرفع **ش** لانه وصف **وز** وفي صفة المفردة الرفع والنصب جواز الا يبنى في
يا ايها الرجل المذكور اي معرف ومعرفة والرجل صفة معرفة وقد بقول
ويبنى يا ايها الا الرفع فكان الاولى ان يذكر هذا قبل بيان حكم الصفة
المضافة وانما تعين الرفع لانها المقصودة بالنداء لان المتوغل
في الابهام لا يقبل النداء لكي اذ به لئلا يدخل حرف النداء على ما فيه
اللام اذ لو قيل يا الرجل لزم اجتماع آلتي التعريف واجتماع المتنافيين
ايضا لان حرف النداء يقتضي بناءه وخطاب اللام اعراب وغيبة
كذا يتعين الرفع في توابع الرجل مفردة او مضافة لانه معرب وان كان
مقصودا بالنداء وتوابع الموصول توابع لفظه وقوله يا هذا الطريق كيا
ايها الرجل ان قصد نداء الطريق وان قصد نداء هذا فكيا زيد الطريق
لجواز الوجهين **وز** ويحذف حرف النداء من العلم المضموم **ش** اما على سبيل
الجواز كقوله يوسف اعرض عن هذا يا يوسف واما على سبيل الوجوب
كقولهم اللهم فانه منادى محذوف حرف نداءه وجيء بالعوض عنه الميم
المشددة وبعضهم على انه مركب مع جوابه والجواب عوض عن حرف النداء
والتقدير يا الله استجب لي فاقصد بالخبر لحذف حرف النداء والضمير المفعول
وركب المنادى مع جوابه فصار اللهم وضعف هذا الجواز اللهم اغفر لنا
اذ لو كان الامر كذلك لوجب اللهم واغفر لنا ما سلف انما يحذف في النداء

لكثرة استعمال نداء ما هو من المضاف لطوله وقد يحذف ايضا من لفظة
اى كقولهم يا ابتها الكسلى اعبد وا ربكم ومن لفظة من كقول العايل من
لا يزال الا محسنا احسن الى اى يا ابتها الناس ويا من لا يزال الحلم شعارهم
لزمها العلة الحذف فيهما بالنسبة الى الاولين وقولهم اصبح ليل وافتد مخنوق
واطرق كراسا مرخمة اضطر الى الحذف للحذف لكثرة استعمالها
بمثليها قولا ومن خصايص المنادى الترخيم اه سري ومن خصايصه جواز البناء
والاعراب اذا قاسا عراذا اضطر لترخيم غيرها وانما اختص مبنى على الضم
لان النداء لا يكون الا بالحرف فبالترخيم وسرعة الفراغ عن اللفظ بقصد
سرعة الاقبال او هو اى الترخيم حذف فى آخر المنادى على سبيل الاعتباط
واشتراط ان يكون على الاذ لشهرته ووضوح بدل ما بقى منه على
ما طرح منه بسبب ترخيم ويكون غير مضاف لان المضاف لو رخم لرخم آخره
فيكون الترخيم من الوسط لو آخر المضاف اليه فيلزم الترخيم من غير المنادى
لان آخر المضاف اليه فى آخر المنادى صورة والكريخ جواز الترخيم من آخر
المضاف اليه بناء على تنزيلها منزلة اسم واحد وقولهم بما صاح فى ياصاحبى
شاذ بالاتفاق لان الحذف من آخر المضاف ويكون زايدا على ثلثة فلا يلزم
الاجحاف بمجرد التخفيف خلافا للكوفيين لانهم يرخمون نحو كتف لتدرك
حركة الوسط منزلة حرف رابع فيقولون فى يا كتف عليا يا كتف وبعضهم رخم
ما كان على ثلثة احرف مطلقا محركا الوسط لان فى الاسماء ما يشاكله
فيقول فى بلزيد يا زعلى انه لحن هذا فاعلم ان العلة والزيادة شرط ان يكون

فى آخر المنادى

فى آخر المنادى تاء تانيث فان التاء تحذف سواء كان علما او زيدا
او لم يكن وان المستغاث والمندوب والمنقول عن الجملة لا يرخم
مطلقا لكون الاستطالة مطلوبة فى الاولين ووجوب حكاية
المنقول عن الجملة على الحالة الاولى ولما كان المحذوف للترخيم اقساما
اشار بالاشارة البها فيما حار مما حذف فيه حرف واحد وياسم
وياعم مما حذف فيه زايدا ثانيا ساكنا منها فى الاولى الالف
وهمزة التانيث وفى الثانى هما الالف والنون وبامنى مما حذف فيه
حرفان اولهما مدة زايدة وثانيهما حرف صحيح اصلى فكان عليه ان يميز
من ترخيم المركب كما بحث فى بابه نظر ليقع الاشارة الى ترخيم قسم
المركب والا ان المحذوف منه هو الجزء الثانى بكماله والضابط ان المنادى
ان كان مركبا حذف الجزء الاخير بكماله ان كان فى آخره زايدتان زايدة
مما حذف مطلقا عند البعض لانهما بمنزلة حرف واحد
تخيرنها باعتبار الحذف كامتناع تحرى الحرف الواحد بقولون فى يا دان
علما يا دا ومشروطا بالزيادة على الاربعة عند الآخرين لئلا يلزم الاجحاف
بمجرد التخفيف فيقولون فى يا من علما يا دا ان الالف ان كان فى آخر حرف
صحيح حقيقة او حكما فبمدة زايدة وهو اكثر من اربعة احرف حذف
حرفان اما الاخير فلكونه اخيرا واما المدة فلكونها حرف علة زايدة مع
عدم المانع عن الحذف والحرف الواحد لا تحذف الا لكثرة التغيير والمدار على
تحقق ان المحذوف ايا كان فى حكم الثابت لفظا ومعنى على الاصح الاكثر

وقد يعامل بما يعامل به المنادى الذى لم يجد من شئ فيقال يا حار ويا لهم
فى يا حارث ويا حار بالكسر على الاصح الاكثر قوله المفعول فيه متى هو ما فعل
فيه فعل مذكور من زمان او مكان فالزمان نحو صمت كل اى جزء من اجزاء
جزء مدلول الفعل كالصوم فكما ينصب الصوم بها او نحو وكذلك ينصب
الزمان بها محدودا او مبهما متمما بتعيين له مقدار مخصوص من نكرة كان
او معرفة كحين والحين والمحدود متما بتعيين له مقدار مخصوص معرفة كان
او نكرة كاليوم والليلة ويوم وليلة اذا كان منها اثنا عشر ساعة او عشر
ساعات مثلا الا ان اليوم من الطلوع الى الغروب والليلة بالعكس فالمبهم يقابل
المحدود والمعرفة بإزائهما فقد يتصادقان نحو سرت الحين فانه مبهم ومعرفة
ايضا وقد يصدق المبهم بدون المعرفة نحو سرت حينا فانه مبهم وليس معرفة
وقد يصدق المعرفة بدون المبهم نحو صمت يوم الجمعة فانه معرفة وليس مبهما والفرق
المبهم والمحدود فيما بينهما ان فقطها تباين المنكرة والمعرفة فان كلا من
كلمتى المحدود بعضها محدود ومعرفة والبعض الآخر محدود ومنكرة والفرق
فى تخصيص الاشارة به هو ان ينصب المبهم من الزمان ظاهرا او مقدرا فيدخل فيه
النصب ومن فسر المبهم بالنكرة والمحدود بالمعرفة فان بعض الامثلة مما فسر المبهم والبعض
الآخر محدود فذلك من تتبع كلام القوم الكلام حتى يطلع على حقيقة
الحال قوله والمكان لا ينصب الا المبهم متى لما كان المبهم من المكان مقابل المنصب الذى فى الفعل
دلالة على السؤال عما وان القيام فى مثل لا بد وان يكون فى مكان ما تحقق او المحدود منه
فان العدم العدم دل الفعل عليه بوجه من الوجوه لا بنصب بل لا بد من لفظ

فى نحو

فى نحو صليت المسجد ودخلت الدار ونزلتها وسكنتها توسع لكثرة الاستعمال
والفرق بالتعدية مزيف وكما عدل الطريق الثعلبية شاذ والتجاوز فى الطريق ثم
انهم اختلفوا فى تعميم المبهم من المكان فسر بعضهم بالفاظ الجهات فورد عليه
عند ولدى ودون ومع ولفظ مكان والوسيع والبريد والميل الذى هو لا غير
مبهم بالتفسير المذكور مع انها تقبل النصب فتخلف بها على المبهم فى النصب اى هو لا
فى النصب محمولة على المبهم وفسر البعض الآخر بالنكرة وهذا ظاهر الفساد
لبطلان عكس ثلثة امثلة فان مبهم بهذا التفسير لان نكرة مع
انها لا يقبل النصب فلا يقال جلست دارا بل فى دار وفسر الآخرون بانه
مكان لم اسم باعتبار امر غيبى داخل فيه مثل سمية المكان الذى يحاذى
خلف المسجد بالخلف بكسر الخاء خلف المسجد فى جهة وليس خلف المسجد
داخلا فى ذلك المكان بل فى المسجد هكذا والمحدود بانه مكان لم اسم
باعتبار امر داخل فيه كسمية لفظ الدار فان تسمية بلفظ الدار بسبب
الاجزاء المادية والهيئة المخصوصة الصورية وكلها داخل فى المسمى
وهذا هو الصحيح طردا وعكسا ولا اشتغال فى الحال اصلا فان عند
نحو الفرسخ والبريد والميل كلها داخلة فى المبهم بناء على هذا
التفسير لان اللحوق فى تسمية المسمى بكل منها هو الامر الخارج عن المسمى
تأمل حتى تطلع على حقيقة الحال قوله المفعول معه متى وهو المنصوب بعد
الواو بمعنى مع لا بد له من ناصب اما فعل كصنع فى ما صنعت وابا وما معناه
كفى فى ما شأنك وزيدا ما صنع مع زيد لان السؤال عن الشأن

سمي المعنى المصنف وهذا الباب قياسي عند بعضهم بعلة في كونه كلي
عملا لان الواو بمعنى مع فكما ان العامل يعمل فيه بطريق القياس فكذلك
في ... الواو وعند الاخرين مقصور على السماع اي يعمل فيه ما سمع
عمله من العرب كصنع وشان نحو ما صنعت وما شانك لا يعمل فيه ما لم
يسمع عمله فيه من العرب كضرب ونحوه من الافعال نحو ضربت وعمرا وهذا لك
ونحو السموم السماع فيهما والقياس بلا منع فاسد لانه مع ظرف في الواو
حرف كذا قيل والظن انه الاشبه بالحق هو الاول وكونه السماعية ...
النظر قياس لقبول الاول وكونه ... عند الشيخ عبد القاهر ...
... لكونه الحرف ... بلا ريب ... الواو ولو كونه عاملا
... الشيخ لكانت ... لم يكن عاملا بل كان العامل
الفعل او معناه ... قوله والمفعول له
... علة للاقدام ... على ضربته تاديبا ...
... قعدت عن الحرب جبنا ... باعتبار ... علة للاقدام على
الضرب وباعتبار ... علة ...
للاقدام على المقصود ... فانه ...
وسواء ... الاول ...
... وسواء كان نكرة
كضربت تاديبا او معرفة نحو ضربت ... قوله ... على
علة للفعل اشارة ... التفاصيل ... ان يكون فعلا

التفصيل بان

لفاعل

لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الحصول ومصدرا كالتاديب
في المثال المذكور فانه فعل المتكلم كالضرب الا ان الضرب فعل مباشر
والتاديب فعل توكيد او مقارن له في الحصول في الخارج ومصدر
ايضا وبعضهم شرط الفعلية والمقارنة في الحصول ولم يتعرض
للمصدرية لا نفيا ولا اثباتا لعل الوجه في ذلك ان فعليته تستلزم
مصدريته اذ كان فعلا كان مصدرا فلا حاجة الى التعرض بعد التعرض
للفعلية فاذا انتفت الفعلية والمقارنة كلتاهما او احدهما فاللام
نحو خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس ونحو جئتك اليوم لاكرامك
لي امس ونحو جئتك للسمن نحو خوفا وطمعا في قوله تعالى يريكم البرق
خوفا وطمعا حال بمعنى خائفين وطامعين ولئن سلم انه مفعول له فالمضاف
محذوف اي ارادة خوفكم وطمعكم او علة المقدر اي لارادة اي فترون
خوفا وطمعا فالخوف والطمع وان لم يكونا فعلا لفاعل الارادة وهو الله تعالى
لكنهما فعل الفاعل الرؤية وهم المخاطبون قوله الملحق بها اي والملحق
بالنصب المفعول في التسمية بالاستغراب الى الحال وهي بيان هيئة
الفاعل او المفعول به ولا تمنع سائر الفاعل والملحقات ونحو ضربت
الضرب شديدا في قوة اوجدت الضرب شديدا فالحال بيان لهيئة
المفعول به في المعنى ونحو جئت انا وزيد راكبين في قوة جئنا راكبين فالحال
عن الفاعل في المعنى وقولهم بيان في تعريف الحال من المسامحات المشهورة
والمراد به اسم الفاعل يبين هيئة الفاعل والمراد بالهيئة الصفة

التي عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل واقعا منه او عليه نحو ضربت
زيدا راكبا بالبطل به عن التغيير فلا يصدق عليه انه ما يبقى هيئة ما
هيئة احدهما بالفرد وواقع الحقيقة مصدرا ومخبرا فاحدهما هي الفاعل
والآخر هي المفعول به اذ التخصيص هذا الفعل يفيد الهيئة خرج بمبنى الذات
نحو عشرون درهما وباضافة الهيئة الى الفاعل والمفعول خرج نحو اعجبني ضرب
اذ هو مبني هيئة الفعل الى الوجود والنعت نحو رجل قائم عالم فان قائما وان
كان مبنيا لهيئة الذات الآن فتلك الذات ليست بفاعل ولا مفعول به ونحو
جاء زيد القائم فان القائم وان كان مبنيا لهيئة الفاعل الآن الغرض من
وروده ليس بيان هيئة زيد من حيث انه فاعل بل الغرض من وروده ايضا
ايضاحه من حيث انه مبهم بتعدد او اوضاح مع قطع النظر عن فاعلية
بخلاف راكبا في جاء زيد راكبا فان الغرض من وروده بيان هيئة زيد من حيث
انه فاعل لا ايضاحه من حيث انه مبهم بتعدد او اوضاح لان مشاركة
الابهام لا يرتفع بذكر راكبا كما لا يخفى على من له ادنى ارتياض وقولنا نحو ضربت
زيدا قائما شفاعيا احال عن الفاعل والمحض ضربت زيدا احال قيامه واقعا
على المفعول والمحض ضربت زيدا احال قيامه قائما نحو الآتي ثم حال من المفعول فلو
كان حالا عن الفاعل لذكر في حيز ففيما فيه قوله وحقها التنكير اي
مقتضاها وما يليق بشانها هو النكارة فقط عاد وجوبا لانها خبر في المعنى
عن ذيها ولانها نعت المعنى والمعنى نكرة فيجب نكارتها ولانها لو عرفت لاستغنت
بالصفة في نحو ضربت هذا القائم عن ارسالها العراك ومررت به وحده وفي

تعترك

تعترك العراك وينفرد وحده فهما مصدران معرفتان والحال العامل فيهما
المحذوف اوهما واقعان موقع معترك ومنفردا فالحال اوان كانت معرفة
في الظاهر لكنها نكرة في الحقيقة كما هو شان المعهود الذهني اوهما
ظرف على التوسع اي ارسلها زمان العراك ومررت به زمان وحدته
او وحق ذي الحال التعريف لانه محكوم عليه ولانه لو كان نكرة لصح الابتداء
بالموصوف في ضربت رجلا راكبا فان تقدمت الحال على صاحبها جاز لتمكن
لعدم الالتباس بالموصوف حينئذ لان الصفة لا يتقدم على الموصوف ومثل
بنحو جاءني راكبا رجل لان التأخير فيه يؤدي الى اللبس لا اللازم في مثل
جاءني راكبا رجل لانه لا التباس فيه بالتأخير فاشار بالمثال الى ان التقدم
لازم مطلقا سواء كان هناك ما يلبس بالصفة بالتأخير او لم يكن ثم
اعلم ان المعنى المطلوب وجوب التقديم عند التنكير ذي الحال الآتي في تفصيلا
وهو انه يجب التقديم اذا لم يكن تلك النكرة موصوفة ومعتمدة بالاستفهام
واقعة في سياق النفي والمفصول بينها وبين الحال بالا والا مشاركة للمعرفة
في الحال فالوجه ان يقال ترك الاستناد بناء على الشهرة ورمز الى المفصول بالمثال
او رفع الابهام عن الجملة آه ش والمراد بالابهام في الجملة احتمال المجاز
في الجملة اي في الاسناد نحو طاب زيد نفسا فان في هذا الاسناد
احتمال المجاز لانهم يجوزون ويسندون الطيب الى زيد بطيب شيء او
رائحته او غيرهما فاذا قيل بنفسه تبين المراد وظهر ان الاسناد حقيقة
وان اسناد الطيب الى زيد من جهة نفسه لا من جهة اخرى وبالابهام

في المفرد ان لا يكون تنوين الاسناد احتمال المجاز وهي تغوير ان يكون نحو قال
المجاز ان لا يريد التمييز نحو عندي راقود خلا از لا يجوز وذا في هذا الاسناد
ولا يبدو ان الحصول عند التكلم الى راقود مع ان الاصل عنده لا يكون ذا راقود
بل شيء آخر يتعلق به وكذلك عندي منوان سمنا وعشرون درهما وملؤه
عسلا بل في احد طرفي ابهام يقتضي التمييز لا راقد وذلك لان الابهام لعلق الغرض
المقدار باعتبار الموزون نحو عندي منوان سمنا او باعتبار الكيل نحو
عندي قفيز ان بر او باعتبار العدود نحو عندي عشرون درهما او باعتبار
ملقيه نحو عندي راقود خلا او باعتبار المقيس نحو لي ملؤه عسلا فانك
لو قلت لي ملؤه لا يعلم المخاطب ان عندك شيئا تقيس بمل هذا الاناء
فكل لا يعلم انه عسل او غيره فاذا قلت عسلا تبين المقيس وظهر انه عسل او
باعتبار الموضع نحو ما في السماء موضع كف سحابا او في غير المقدار باعتبار
الاداة نحو لي خاتم حديدا والذي يتم بالتنوين وبنون التثنية منها يجوز
اضافة المميز نحو راقود خل وخاتم حديد والتخفيف اكثر في الثاني ومايتم
بالاضافة ويثبت نون الجمع لا يجوز تركه الى الاضافة ولا يقال ملؤه عسل
لانه ان قدر اضافة الملء يلزم ظرفية العسل وان قدر اضافة الاناء يلزم
ان يكون العسل بيانا للاناء واضافة الجمع اضافة الاجزاء في الحقيقة
لان الجموع هو الاجزاء مع الهيئة الوحدانية فامتناع اضافة الاجزاء
يستلزم امتناع اضافة الجموع وكذا لا يقال عشرون درهم لان الاول
يستلزم سقوط ما هو من نفس الكلمة بسبب الاضافة والثاني يستلزم ثبوت ما هو

شبيه

احتمال

شبيه بنون الجمع في الاضافة واضافة باب عشرين لا داعي لها الى
اجماع النحاة فيبقى ممتنعة مطلقا الا يضاف الى المميز او الى غيره **قوله**
والمثنى بالاداة **شرح** اي وثلث المحمدات هو المثنى بالاداة بعد كلام
موجب غير مقدر بحرف النفي او نهي او حرف استفهام قال بالالف المثنى
بغير سوى وسواد واجب الجر فجاشا نختار الجر حالة النصب على
المفعولية وبعدا وخلا نختار النصب على المفعولية وجاز الجر بما بعد
وخلا واجب النصب على المفعولية وبيد لا يكون واجب النصب على الحالية
وقلا بعد كلام موجب لانه المثنى بالاداة بعد كلام غير موجب لا يجب
بل يختار في البدل ويجوز النصب على التشبيه والالحاق اذا ذكر المثنى
منه بخلاف ما اثنى بالاداة بعد كلام موجب فانه واجب النصب على التشبيه
والالحاق ولامتناع البدل فيه لانه لو شاع البدل فيه لشاع المفرغ
والتفريغ باداة الى الفاعل فاسد اما الاول فلانه يلزم عامل واحد
لو قيل جاءني الا زيد وا زيد جاءني زيد لزيد زيادة الا وهي باطلة قطعا
وان اريد ما جاءني زيد لزم ان يكون الا نافية للفعل مذكور بعده
وهو باطل ايضا وقيل لانه لو قيل جاءني الا زيد لزم منه بحيء من سوى
زيد وهو غير معقول وهذا وجه معقول ايضا لانه عند عدم القرينة
الى الخاص وجب الصير الى الغير العام فيصير جاءني كل الناس الا زيدا لكن يرد ان
اسقاط البدل منه مشروط بان لا يلزم منه فساد ولو لزم منه فساد
لم يجز الاسقاط كقوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن فان الجن بدل

من شركاء ولو استغلت البدل التي جعلوا للمدلول وهو ظاهر الخ أقول المبدل
منه يجوز التفريغ في الجار وفي بعض المواد وقد وإن كان الفصيح هو البدل
سي حال قيام قرينة تؤكد جواز النصب في غير الوجب على الالحاق أي ويجوز النصب بعد
غير الموجب على الالحاق إذا ذكر المستثنى منه وإن لم يكن الفصيح هو البدل وإن كان
الفصيح فيه هو البدل أو الرفع على البدلية في المثال المذكور يعني أن فصاحة
البدل لا تكون مختار الأسنائي جواز النصب على الالحاق وإنما قلنا إذا ذكر المستثنى منه
لأنه إذا لم يذكر يعرب المستثنى على حسب العامل إن اقتضى رفعا يرفع نحو ما جاءني
إلا زيد وإن اقتضى نصبا ينصب نحو ما رأيت إلا زيدا وهكذا نحو ما مررت إلا بزيد
وما مررت إلا بزيد ولم يذكروا اعتمادا على المثال وعلى وضوح اعتبار ذلك في
جواز البدل وربما للاختصار لا سيما في هذه الرسالة قوله والمستثنى المذكور
هو ثالث الملحقات هو المستثنى بإلا المتصل المتأخر عن المستثنى منه المذكور
فالمستثنى بها هو منصوب في كلام موجب وغير موجب والمستثنى منه بإلا المتصل المتقدم
على المستثنى به والمستثنى بإلا المنقطع عن المستثنى منه بأن لا يكون من أفراده
قدم أو أخر نحو ما جاءني أحد إلا حمارا فإن حمارا المستثنى من أفراد أحد لأنه الذي
العلم وكذا إذا قيل جاءني بنو تميم إلا الحمار بعين الحمار بعين يكون منطقا لأن
نوعه من هذه القبيلة لا يكون من نوع البعير إذا عرفت هذا فنقول المنقطع
بإلا والمقدم بإلا كلاهما واجب النصب على الالحاق لأنه لو رفع لرفع على البدلية
أو على الوصفية وكلاهما ممتنع لامتناع تقدم التابع على المتبوع ممنوع وكذا المنقطع
لو رفع لرفع على البدلية أو على الوصفية وكل منهما ممتنع أما امتناع البدل

فلامتناع

ولامتناع كونه أحد الأبدال الأربعة أما امتناع الأقسام الثلاثة فظاهر
لأن الحمار لا يكلي القوم ولا بعضهم وليس بينهما ملابسة وامتناع بدل الغلط
فلانه يبدل عن الغلط ولا غلط هنا وأما امتناع الوصفية فلأن كون أحد
غير حمار معلوم بالضرورة فيقع التقييد بالوصف ضائعا وبتقدير تجويز البدل
في المنقطع وغير الموجب إذا ذكر المستثنى منه كما في الغالب ويقولون ما جاءني أحد
إلا الحمار فالحمار صار أحد الغير بالتخصيص فيكون بدل البعض من الكل اعلم أن
الحمار والتميز والمستثنى بإلا المعمول هو ان هؤلاء فضلة كالمفعول بحيث بعد تمام
الكلام وإن المستثنى بها خاصا بالمعمول هو من حيث أن العامل يصل إليه
بواسطة قوله حكم غير أي حكم المستثنى بغير لكونه مضافا إليه واجب
الخفض وأما منصوب غير فحكمه في الإعراب كحكم الاسم الواقع بعد إلا على التفصيل
المذكور يجب نصبه في الموجب وعند التقديم وعند الانقطاع ويجوز نصبه والجار
البدل في غير الموجب إذا ذكر المستثنى منه لكن النصب في المستثنى بإلا على أنه
بالمعمول من حيث أن كلا منهما فضلة وفي غير على التشبيه بالغايات في الإبهام
وذلك لأن أمامك في نحو أمامك مبهم يتناول جميع ما يحاذي أمام المخاطب
من الأمكنة إلى انقطاع الأرض كذلك غير في جاء القوم غير زيد مبهم يتناول
جميع من سوى زيد فكما أن أمامك منصوب على الظرفية كذلك غير في جاء
القوم غير زيد على التشبيه قوله والخبر له باب كان شيء أي والأفعال
الناقصة مرفوعة كان والمضاف إلى الباب إليه لأصالة ووجه نصب
خبر هذا الباب أنه هذا الباب بمنزلة المتعدي لخافضا الطرفين

نصب المبتدا مرفوع الخبر نصب المتعدد معمول مرفوعه فاعله فالتزم تقديم
المنصوب هنا لان المقدر اعلان اصلي وهو تقديم العام على
المرفوع على الخصوص فرعي وهو تقديم المنصوب على المرفوع فرعا
فلناسب الفرع على الفرع ولان تقديم المرفوع في هذا الباب يؤدي
الى اللبس بالفعل تامل وا واسم لا النافية للجنس س قال النافي للجنس
اسم لا بمعنى ليس من المرفوعات وقال اذا كان مضافا او مضارعا
له لانه اذا انتفى الامران جميعا بني على الفتح او على ما يقوم مقامه
من ا با، في الاعلام من كلا والكم في المسلمات في الدار اما
علة البناء فتضمنه معنى من الاستغراقية لان الاستغراق النافي
وكلمة من لتاكيد استغراق النفي فكان ما بعد لا هذه مظنة لوقوع
من الاستغراقية فحيث لم يرد ما ملفوظة حكمنا بتقديرها
مع ان اظهارهم ايا ها في لا من لا غلام لك شاهد صدق على ذلك
وبناؤه على الركن تعويض البناء وعلى الفتح او على ما يقوم مقامه
للخفة قوله واما المفرد فمفتوح س كقوله فيما مر لا رجل اذا
لم يكن مضافا ولا مضارعا له فقال واما المفرد فمفتوح اي مبني على
الفتح او على ما يقوم مقامه من قبيل عموم المجاز ويجوز ان يكون
قد بني الامر على الاعم الاغلب اذ لا غلب فيه البناء على الفتح وعلة
البناء على الفتح قد ذكرناها فلا يقيدها وقولهم لا اب لك لبيد
برته نقصا على قاعدة البناء لانا با اسقاط الى الكاف واللام مخصم

لتاكيد

لتاكيد الاضافة وليتحقق نكارة الاسم صورة والخبر محذوف والتقدير
لا اب لك موجود وقيل هو معرفة والقياس لا اب لك لانه ليس بمضاف
ولا مضارع له لكن شبه بالمضاف بمشاركته في النسبة اللامية فاخذ
حكم المضاف فنصب بالالف فالاسم نكرة كما هي مقتضاها والخبر محذوف
كما هو الاصل ان قيل كان علة البناء وهي التضمن قائمة في المفرد قائمة
في المضاف والمضارع له فلم يبنيا قلنا كما ان الحكم ينتفي بانتفاء
العلة كذلك ينتفي بوجود المانع عنه والاضافة وكذا المضارعة
تمنع البناء قوله وخبرها لا يعني لبس اي بخلاف خبر لا النافية للجنس
فانه من المرفوعات كما تقدم ووجه الالحاق انها في قضاء الطرفين
كالمبتدا فالحق مرفوعه بالفاعل ومنصوبه بالمفعول والتزم هنا
تقديم المرفوع ليجري الفرع مجرى الفرع لان تقديم المرفوع اصلا مقتضى للعدول
عنه لان لفظ ما الوا لا بد من هيئة الفعل بخلاف باب ان فان تقديم
المرفوع فيه يؤدي الى اللبس قوله وهي اللغة الحجازية س اي لغة
اعمال ما ولا عمل ليس هو لغة الحجازية فان قلت لا تقدم للفظة اللغة
فكيف يرجع الضمير اليها قلت هو متقدم ذهنا وبمنزلة المتقدم لفظا
بناء على فهم القرينة وهي عد الخبر من المنصوبات والصفة الحجازية
وكون الخبر لفظ اللغة كقول لكل واحد منهما السوس
كقولك كلاهما انها لغتي نزاعة لشوى الخبيرة الاول البيت
بقرينة المبرات وفي الثاني لجهنم بقرينة ذكر لظى وبقرينة النزاعة للشوى

اعلم ان سند هم في الاعمال عقلي ونقلي اما العقلي فلان شبه الشيء بالشيء يقتضي اخذ حكمه كما بيناه فانه لما اشبه بالمفعول في اقتضاء الطرفية اخذ حكمه الذي هو الرفع والنصب فشبهها بين ليس يقتضي اخذ حكمها الذي هو الرفع والنصب واما النقلي فقوله ما هذا بشرا فان ما فيه بمعنى ليس وقد علمت وبنو تميم لا يعملونها عمل ليس وحجتهم في ذلك انها قد دخلت على الفعل والاسم جميعا والعامل يجب ان يختص بفصيل واحد ويقرون ما هذا بشرا بالرفع على طبق لغتهم الا من اتفق منهم اثر المصحف فانهم يوافقون الحجازيين في ذلك قلنا الا لزوم مشترك الا الى تلقي الحجازيين عاملة بالاتفاق مع انها تدخل على القبيلتين ايضا فان قالوا اذا دخلت على الفعل بقيت لافية للجنس قلنا كذا اذا دخلت على الفعل ليست بمعنى ليس مع ان قراءتهم قولهم ما هذا بشرا بالرفع على طبق لغتهم غير معقول لان قراءة القرآن على اختلاف اللغات غير جائزة وقد وقع اجماع القراء على قراءة النصب فلا يجد بعد ذلك تعويل على الاجماع ان قيل لم يتبين اختلاف الفريقين في بحث الخبر ولم يبين في بحث الاسم مع انه متقدم على هذا البحث قلنا لان الاعمال انما يظهر في الخبر اذا اسمها مرفوع سواء اعملا او لم يعملا والاول اذا تقدم الخبر اي اذا تقدم خبرهما على اسمهما لان تقدم الخبر عليهما يمنع اعمالا او لم يعملا او انتقض نفيهما لا يبطل عملها في رفع اسمها وخبرها على البتة والخبرية لازم اما بسبب التقديم فلانها ضعيفة في العمل ووضعها على تقدم الخبر بخلاف خبر اسمها الا ترى ان بطلان الوصف وتغير

السمت

ظرفا

اعلم ان النصر وغيره اطلق ابطال العمل بتقديم الخبر مطلقا سواء كان ظرفا او غير ظرف وليست تشرق لهم بسبق غوايتهم عند تقديم الخبر الظرف كما في باب ان اللهم الا ان يقال الفرق ما بين الباب بين في قوة الشبه وضعفه لان الباب ان شبهها بالفعل غير للتصرف منعا واقتضاء لعمل الجزء ابقاء العمل مع تقدم الخبر الظرف في ذلك الباب ولم يكن ذلك في هذا وامتناع الانتقاض فلان عدم ثمرة الشبه من جهة النفي فاذا انتقض النفي بطل شجرة المشابهة فيبطل ثمرة العمل مثل التقديم والانتقاض من ما وقط لانها اذا بطلت عمل ما التي هي اقوى في النفي لانها لنفي الحال كليس فابطالها عملها لا يكون بطريق الاولى اذا وجبت ملتزمة عليها فاعلم انهما اذا عطف على خبرها بحرف عطف ناقض للنفي كبل ولكن جاز عملها في المعطوف لبطلان سبب العمل نحو ما زيد قائما بل قاعدا ولكن ان عاد عملها بعد زيادة ان نحو ما ان زيد قائم وزيادتها بعد لئلا يتوهم كلامهم لم يثبت هذا

المجرورات على ضربين آه ش اي المجرورات باعتبار عامل الجر على ضربين مجرور بالاضافة اي بالمضاف اي بسبب اضافته فالباء داخلة على السبب الذي هو المضاف والعامل لان الجر علم الاضافة والعامل يعلم الجر يكون علما عليها وقد يعامل الجر هو الحرف المقدر لان حرف الجر عامل بالاتفاق وعمل المضاف لم يثبت بعد وعند التردد يجب الصير الى ما هو قطعي العمل وقد ان العامل هو المضاف والحرف المقدر كلاهما عاملان الحرف فلانه الاصل في عمل الجر واما المضاف فلان لفظ حرف الجر ساقط والمضاف نائب والخروج الى النائب انما يجب حيث يتعذر حرف الجر واقتضاء المضاف اليه بعمل الجر واضمار الجار ضعيف ان قولهم غلام زيد في قوة غلام لزيد بحيث فهم منه ما فهم

انتهى الجزء الثاني من شرح المفصل ويتلوه الجزء الثالث من شرح المفصل وأوله الكلام على الظروف المتصرفة

بمعنى المضاف لتضمنه معنى اللام بعلاقة تخفيف منهم كيف والمضاف اليه بمنزلة
التنوين والفصل بينه وبين التنوين مشتى اللفظ وتقدير اللام بين المتلازمين
وتوسلهم فالواجب ثبوت التنوين وعدم التعريف كما اذا اظهر صورة اللام
مع ان نوادر العاملين على نحو زيد واحد مع انه غير معقول انما القصد الاحتجاج على
رفعه قوله والاضافة على ضربين آه شرع في الاضافة بتقدير حرف الجر على ضرب
معنوية اي مفيدة المضاف معنى لا وجود كذلك للمعنى قبل الاضافة وهو
تعريفه اذا كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه اذا كان نكرة قوله وهي التي بمعنى
اللام آه شرع تفسير لها بالنظر الى ملابسة ثابتة فيها اذ هذه الاضافة
لابد فيها من تحقق ملابسة بين المضاف والمضاف اليه تامة او في الجملة حتى يصح
الاضافة فالصحيح جرها ويصادف القبول مركزها لابطال الشرك كوكب زيد لعدم
الملابسة خلاف كوكب الخرقاء سهيل الذي فيها ادنى ملابسة اي طلوعه على حين
طلوع فتلك الملابسة كانت اختصاص المضاف بالمضاف اليه مع التمليك نحو غلام
زيد ومولى غلام او بغير هو بمنزلة التمليك نحو ابي وابنه واخي وجاره وبهذا جاز كون
كالاضافة بمعنى اللام التي هي لاختصاص التمليك وان كانت تبقى المضاف
بالمضاف اليه صحة تصادقهما نحو خاتم فضة اضيف الى الفضة لتخصيص ...
بالاضافة وبقي المعنى حقيقي ... الاضافة وحمل المضاف
اليه على المضاف وقلت هذا الخاتم فضة كان اشد كلاما ...
والتقدير ... كانت الاضافة بمعنى من وان كانت
ظرف المضاف اليه للمضاف نحو مكر الليل ... مكر في الليل ...

سنة

سنة اثنين وسبعين اي في تاريخ سنة في رأس اثنين وسبعين
كانت الاضافة بمعنى في الا انه لم يذكر هذا القسم لقلته مع انه يمكن ارجاعه
الى التي بمعنى اللام لان للمظروف نوع اختصاص بالظرف كاختصاص
الجبل للفرس ثم ههنا بحث يناسب المقام وهو ان هذه الاضافة مثل
كاللام في انها قد يشار بها الى حصة معينة كقولك جاء غلام زيد
مشيرا الى متشخص معهود كغلام وقد يشار بها الى حقيقة معلومة
في ضمن حصة ما كقولك جاء غلام زيد مشيرا الى فرد ما من افراد
الحقيقة المعلومة مضاف الى زيد بملابسة التملك اي جاء فرد ما
منسوب الى زيد بالتملك من افراد الحقيقة المعلومة ...
وقد يشار بها الى نفس الحقيقة كقولهم ماء الهند خير من ماء الورد
ما الهند المعلومة خير من تلك الحقيقة وقد يشار بها الى الحقيقة المعلومة
في ضمن جميع الافراد نحو قولهم بذلك على حر اي الارض ... من
... اي يطلعك على كل فرد من افراد هذا الجنس ... او الفوج
من داعية كذا قيل والحق ان القصد في الجنس اي بذلك على هذا
الجنس ومثال الاستغراق نحو ضرب زيد قائما ونحو عبيدي احرار اي لا يقع
ضرب مني على زيد الا حال قيامه وكل فرد من افراد الحقيقة المعلومة
منسوب الي بالتملك حر اي جميع عبيدي احرار قصدا بالاضافة
الى العموم والاستغراق قوله ... الاضافة اسم الفاعل الى المفعول
اي اضافة اسم الفاعل المتعدي الى مفعوله بلا حاجة على ذلك ...

عاذكرا المفعول به بخلاف الاضافة لنصب وذلك بان كان فرق قارن شرط
عمل الذى هو الاعتماد على احد الاشياء الستة وافتراق احد
الزمانين بان لا يكون مصغرا ولا مقصودا به الى التعريف المنع
نحو يا سارق الليلة اهل الدار و يا سارق الجمام و يا جا الغلام
المجد فيما والصفة المشبهة الى فاعلها نحو الحسن الوجه س
اى واضافة صفة المشبهة الى فاعلها الاصل حسن وجهه
فلما اضيف الى الوجه سقط الكناية وعوض عنها اللام وحصل
التخفيف من غير وجه سقوط الكناية وسقوط التنوين و
تبدل الضمة بالكسرة وكذا اضافة اسم الفاعل اللازم الى فاعله
نحو زيد قايم الاب اى قايم ابوه واسم المفعول اللازم الى القايم مقام
فاعله نحو زيد معمور الدار اى معمور دارا ولم يذكرهما ازما للاختصار مع
امكان معرفتهما بالمقايسة الى اضافة الصفة المشبهة لان كلا
من المضافين صفة لازمة كالصفة المشبهة والمضاف اليه فيهما
الاضافة مرفوع كما اشير اليه قوله ولابد في المعنوية من تجريد المضاف
منها بين المعنوية واللفظية اراد ان يبين احكامها واشير بكلمة
فعال ولابد في المعنوية من تجريد المضاف عن التعريف اى عن التعرف
باحدى طرقه من العلمية وغيرها لانه لو تعرف ثم اضيف صاعت
الاضافة ولو عكس صاعت اللام يضاف اذا دخل اللام مثلا وقيل الغلام ثم
اضيف قيل الغلام زيد صاعت الاضافة ولو اضيف اولا وقيل

غلام ثم

علام ثم ادخل اللام وقيل الغلام زيد صاعت اللام لانه لا يجتمع تعريفان كل
منهما عن تعريف الاخر وقول الكوفيون الاثنان والاربعة الكتب
لمخالفة القياس واستعمال المضمر مردود وصيلتهم في ذلك المقصود
بالذات من جهة التعريف والحكم هو المعدود فادخل اللام عليه لذلك واشكل
على العدد ايضا لكونه عدة وركنا في الكلام بحسب الظاهر افاد التعريف و
اضيف الى المعدود لبيان الجنس اضيف بنات لاتحادها ذاتا وقيل
الثلثة الاثواب وهي باطلة يمكن جمعها في جمع جزئيات الاضافة
البيانية مع ان كلا من العدد والمعدود مقصود بالذات بالجزئيين
قال الشارح فتدبر واترك حتى الاشارة وقال اخر ثلث الاثاني جمع
والدار البلاقع فيه والاثواب ايضا في الابعد تجرده عن اللام عددا او غير عدد
وكذا العلم لا يضاف الا بعد التنكير اى بعد ارادة فرد ما من الافراد المسماة
بهذا الاسم بعد الاوضاع كمر الخير او زيد بط وقد يحكم الائمة بضا
العلم عندي مع بقاء علميته لاوثوق به لان اتباع اضافة اشارة
المعارف ثابت فيها واما المبهم وضمير المتكلم فلا تقبل ان التنكير
لا يضاف ايضا لعدم المحض للاضافة قوله وتقول في اللفظية
الضارب زيدا الخ يعني ان شرط الاضافة المعنوية تجرد المضاف
عن التعريف بخلاف اللفظية فان التجرد فيها ليس شرطا لان الغرض منها
حصول الخفة فيما وجدت فيه فهو مخرج سواء كان المضاف منكرا
نحو ضارب زيدا او معرفا نحو الضارب زيد فان الاصل الضرب من

زيدا الا اضيف سقط التنوين وفي لم الضارب الفعل وان لم يكن فيه
خفة بوجه من الوجوه محمول على الحسني الوجه لان المضاف في كلامها
صفة معرفة باللام مذكور بعدها ذو اللام ان قيل بالخفة في
الحسني الوجه قلنا سوغه الكثابة وتبدل الضمة بالكسرة ان الاصل
الحسني وجه قوله والا يجوز الضارب زيدا اه شرح ويجوز الضارب
الرجل وان لم يكن في الخفة حمل على الحسني الوجه بخلاف الضارب زيد
ونحو من الضارب هي زيدا والضوارب زيدا والضرب زيدا فان هؤلاء
يجوز لعدم الخفة بوجه ما ولعدم شبهها بالحسني الوجه لان المضاف
اليه فيها ليس ذي اللام كما في الحسني الوجه خلاف للفراء فانه يجوزه
معتبرا بان الاضافة سابقة على اللام او بانه محمول على الضارب
وكلاهما موضوع اما الاصل فلان اللام لكونه لتحقيق ذات الاسم
سابقة على الاضافة التي هي لتحقيقه العارض اي الخفة واما
الثاني فلوجوب المناسبة العامة في الحمل كما بين الحسني الوجه واضافة
الرجل فالمناسبة تامة بين الضارب بكر وبين الضارب زيد حتى يحمل
احدهما على الاخر والضارب بكر ونحوه محمول على ضارب بكر لانهم لما رفضوا
ان يجعلوا بين التنوين والتصرف في ضارب بكر وان نحو ابي ضارب او
في ضارب بكر الاضافة مع حصول التخفيف بسقوط التنوين وقالوا في
ضارب بكر بمعنى اعلى الضارب بكر والضارب بكر والضاربان والضاربي
والضاربا في الضوارب بكر بناء على كون المضاف صفة في كل المضاف اليه

غير ا

صيرا المتصل ومنهم من قال بالخفة في هو ان باستبدال المتصل المنفصل
بناء على ان الاصل هو الضارب اياك لما اضيف انقلب المنفصل متصلا
فصار الضاربك والامام عبد القاهر فكر العزيز على ان المتصل
في نحو الضاربك ضمير مضروب فلا حاجة الى تكلف الحلول او الاستبدال
وهو حسن ليس بباب الاضافة قوله والمضوية تعرف كل مضاف الخ اي
بخلاف اللفظية فانها تفيد الخفة فقط بخلاف المضوية فان المعتبر
الاصلي منها هو تعرف المضاف وان حصل التخفيف ايضا اتفاقا الى معرفة
لان الاضافة الى نكرة لا تعرف المضاف لان تعرف المضاف بالاضافة
سرياني حواري كتكسير الحجر بكثيف الحرارة عند مجاورتها النار فاذا
كان المضاف اليه نكرة فكيف تجرد المجاورة بل الابتداع ذلك اتمام العهد
سواء كان المعهود فردا او الحقيقة في ضمن فرد ما او في ضمن مجموع الافراد
او نفس الحقيقة من حيث هي الا ترى انك اذا قلت اما الهند خير
بلد الورد الذي هو عالم بالحقيقتين وتشير بالاضافة الى احداهما
وكذا اذا قلت جاءني غلام زيد مريدا به غلاما الذي هو عالم بانه غلام
فتشير بالاضافة الى معلوم التقييد بالخبر الجزئية في الاول والجنسية
في الثاني حتى لو لم ينضم اليها عهد اصلا وقيل جاء غلام زيد كان نكرة
كغلام لزيد بلا فرق وان حصل المجاورة في الاول قوله الاخير غير مشتمل
وتبعه السيد والذي استوعر هذا الباب الابهام وعرفته فليس المعرف
هو الاضافة الى المعرفة بل تخصيص لفظ ما ترى انك اذا قلت مررت برجل

غيرك على معنى مررت برجل غيرك وبامرأة مررت برجل غيرك وبرجلين مررت
برجل يغايرك في الاخلاق والشمائل فكلّ من عدا المخاطب غايره
يتناول الغير على سبيل البدل الا اذا اشتهر الموصوف بالمغايرة
المضاف اليه او بما اشتق منه نحو عليك بالحركة غير السكون وتعلم الفقه
غير الشافعي مثل ابي حنيفة والدليل على عدم تعرف هذا الباب بالاضافة
انضاف النكرة به بعد اضافته الى المعرفة نحو مررت برجل غيرك ولو كان
معرفة لم يقع صفة للنكرة لاشتراط التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا
ان قيل فليتعرف بانضمام العهد وليكن انضاف النكرة به كانضاف
الموصول الذهني الذي هو معرفة بالاتفاق بالنكرة كقول ولقد امرّ
على اللئيم يسبني فمضيت ثمّة قلت لا يعنيني قلنا وضع باب غير
ليس على الابهام على عدم العهد ولا يضاف الا لمجرد التخصيص
بخلاف المعهود الذهني فان قلت بيّن الفرق بين هذا وبين المعهود
الذهني حتى يتبيّن ان هذا نكرة وذاك معرفة قلنا ان وضع هذا الباب
لم يقتض وضع المعهود الذهني لحقيقة معهودة في ضمن فرد ما فيكون
هذا نكرة وذاك معرفة انما لو ورد على الدليل وقيل لا يلزم من انضاف
النكرة به مخالفته كما لا يلزم من انضاف المعهود الذهني بالنكرة مخالفته
لبهيرة المثل اللهم الا ان يقال المعرفة هي الحقيقة والمتصف
بالنكرة فرد ما قائم ان قيد اذا كان باب غير نكرة فلم لا يجوز الغير كالبدّ
فلما مر امتناع بجانب اللفظ وغير كالبدّ في الصورة مثل غلامك وغلام
الغلام

الغلام رجل فلا يلزم تخصيص الاخص بالاعم قلت وقد يحذف المضاف
سر هذا ايضا من احكام الاضافة المعنوية لان الحذف في باب الاضافة
اللفظية غير معهود في كلامهم الى بعد الفيدة المقدّر المحذوف عند
القرينة بمنع الحذف لا يقال رايت هندًا والمراد غلامها لانه عند وجود
يجوز الذكر ايضا وقد شذّ في بيت فرّ الحارثيون بعد ما قضى
نحبه في ملتقى القوم هو براء ابي هو براء لان القرينة على في فاوة
الشعر لا بدّ ان تكون على المقتضي حتى في موضع المقال هو ابو هو براء هو بنفسه
لم يجز ان يكون ذكر هو هو براء نفسه لا بنوه ولا يدلّ على المقصود ايضا
كما في اسئل القرية لان هو براء اقرب الموجود موضع المقال كما بيّنا فان
قيل فكيف يحكم بحذف المضاف قلت نظرا الى الواقع فان المقصود في
المقال انما هو ابو هو براء فاقيم بعد حذفه المضاف اليه مقامه في سائر
بالنظر الى الكلام وفي المعنى والاعراب المراد به الى ان تقوم قرينة على الحذف في
الجملة الا امتنع عدم الحذف تامر فوله ويقام المضاف اليه مقامه في سائر
المضاف اليه باعرابه ان رفعا فرفع ونصبا فنصب وان جرا فجر نحو اسئل
القرية والاصل اهل القرية فحذف المضاف بقرينة السؤال لان القرية
جماد والسؤال عن الجماد محال واعرب المضاف اليه هو القرية باعرابه الذي
هو النصب فالقرية حقيقة لغوية والاعراب مجاز ويجوز ان يكون من قبيل فكس
المجاز واردة الممكن والقرية مجاز لغوي والاعراب حقيقة وقيل لفظة
القرية مشتركة بين السواد والاهل كالعين بين الماء والمراد هنا

هذا هو الاصل الا السواد فمخ احد فه والاجاز اصلا الا فى لفظة القرية
والا فى الاعراب وقيل يجوز ان يكون السؤال فى هذه المجاز عن تذكير الفعل
فيقال على طريقة قولهم سئل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وحين
اشجارك فان مقصود القائل بتذكيره فعلها وحالها على الاعتبار
المذكور خراب العمارة وانقراض اهلها او نهيها عن الانهماك فى التوغل
فى طلب الدنيا المخاطبة بالارض والمسألة بها حقيقة فح الذى فى السؤال
وقد يترك المضاف اليه على اعرابه الاصلى بعد حذف المضاف كما يترك الجر
بحرف الجر على جره بعد حرف الجار كقولهم لا ابوك لى فى لا ابا بوك منطلق
فالكل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة على راى سيبويه لانه لما لم يجز
العطف على معمولى عاملين مختلفين مطلقا او لم يجز عطف سوداء
على بيضاء والعامل فى حيز لفظة كل وعطف تمرة على شحمة والعامل
فى نصب بعض ليس بعاطف واحد وهو الواو وهنا حرف على حذف المضاف و
ترك المضاف اليه على اعرابه فعار والتقدير فلا كل سوداء اى خبز سوداء
ليس لفظ كل المذكور دالا على انه يلزم منه العطف على معمولى عاملين مختلفين
بل لفظ كل المقدر والعاملين جوز العطف على معمولى عاملين مختلفين
مطلقا او فى مثل المثال المذكور ونحو ما عندنا من باب حذف المضاف قطعا
بل لفظ الكل المذكور مضافا اليها وعامل الخبر فيها جميعا الا ان الاضافة
الى الاول وعلى المجرد دون واسطة واضافتها الى الثانى وعلى المجرد بواسطة
الاول كما فى لا ابا بوك منطلق الا انه قوله والتوابع الخ هى كل ثان اعرب باعراب

سابقه

سابقه من جهة واحدة اى بسبب عمل العامل على السابق والتابع بمقتضيات
واحدة اى يعرفهما معا باقتضاء السابق فقط كى يحل الاول والثانى بحيث
يحل الاول كى يحل العامل فى السابق بدون واسطة وفى الثانى بواسطة
السابق بخلاف المبتدا والخبر والمفعولين فى باب اعطيت فان الحكم
وكذا المفعول الثانى وان كان معربا باعراب سابقه الا انه بحكم بنى واقتضائى
لان التجرد عن العامل اللفظى يرفع المبتدا باقتضاء المسند اليه
والخبر باقتضاء المسند وكذا باب علمت ينصب المفعول الاول
باقتضائه منسوبا اليه والثانى باقتضائه لان وضعه لمعرفة الذات
بصفة والذات منسوب اليها والصفة وكذا باب اعطيت ينصب
الاول باقتضائه اخذا والثانى باقتضائه مأخوذا وفيها
مذاهب اخر ايضا تظهر بتتبع تضاعيف دلائلها فافطن وهذا
المختصر بعضهم لا يقول بالانصباب وتقدر العامل من جنس المذكور
فى الكل ومنهم من يقدر العامل فى البدل والمعطوف الغير المعرف بالاداة
ويقول بالانصباب فى البواقى ومنهم من ذهب الى ان العامل
فى الصفة معنوى وقال بالانصباب فى البواقى قوله وهو خمسة
اى بحسب الاستقراء ان قيل ما بعد اى التعريفية من التوابع من
الاجماع لانه معرب باعراب سابقه من جهة واحدة مع انه خارج عن
التقسيم الخمسة فالحصر فى الخمسة باطل قلنا هو عند الجمهور راجع
الى قسم عطف البيان فان عطف البيان عندهم قسمان احدهما

عام يذكر بعدا ي والاخر ما ذكر بعدها وعند صاحب المفتاح راجع الى
قوله المطلق بالحرف لان اي التعريف عنده عاطف فالحصر في الخ
علم المنع ساقط قوله التاكيد اه سواء اريد به مطلق التاكيد اعني
كلي او لفظيا اما المعنوي فهي الفاظ مخصوصة نفس نفسها انفسها
انفسهما انفسهم انفسهن وكذلك عينه وعينها الى اخره
وكلاهما في الذكر وكلتاهما في المؤنث وكل كلها كلهم كلهن و
اجمع جمعاء اجمعون جمع وكذلك اكتع وابتع وابصع بلا فرق
وجميعه وجميعها جميعهم جميعهن وكذلك عامة وطرا وقاطبة
في قولهم رايت القوم طرا وقاطبة واللفظي تكرير اللفظ في الالفاظ
كلها والاتيان بالراد في الضمير المتصل نحو بكرا انت وزيدا عجبني هو
وانما قصر المثال على المعنوي لكونه اصلا بالنسبة الى اللفظي لان المعنوي
يؤكد جانب الحكم كما اذا قلت جاء زيد فان جاء زيد فان لظان ان يظن
ان مراد المجيء الى زيد نحو ركوبه او ان الجاء غلامه او كتابه او غيرهما فاذا
قلت بنفسه زالت احتمال التجوز وبينت ان الجاء نفس المسند اليه واللفظي يؤكد
جانب اللفظ ويميط شبهة مثل انك اذا قلت جاء زيد فربما يتوهم
المخاطب ان قد وصله لغفلة او بسهو لكن يظن انك ساه او ناس
فيريد ان يذكرك بعد وفيهكر لسانك فاذا كررت وقلت زيد زيد جاء
وارد احتمال السهو والنسيان وقررت ان مضمون كل من الاخبار
عن زيد تحقيقا او نحوا وقد يراعى بعد دفع الشبهة من جانب

المتكلم

المتكلم ايضا بيانه انك اذا اردت ان يقول جاء زيد وقد قلته
ثم عرض لك شك في انك قد قلته فتكرره لتكون متلفظا بزيد يقينا
بخلاف جاء زيد نفسه فان تواكد جانب المعنى فقط ولا يرفع بمثله
احتمال السهو والنسيان لان لظان ان يظن ايضا ان مضمون كل
ان تقول جاءني عمرو نفسه فيكذبك لسانك وقلت جاءني زيد نفسه
لو اردت ان تدفع هذا الظن فقد جاء زيد زيد نفسه قوله والرجلان
كلاهما اه لان مجائي احدهما والاخر شمول الاخر وكنايته الى غير
ذلك والفرق بينه وبين الرجلان انفسهما بحسب المقام لان مقام
التاكيد بكلا مقام توهم ان الجائي احدهما او بعضهما او نحو ذلك
ومقام التاكيد بانفسهما مقام توهم التجوز في الحكم مطلقا
بحيث جاء في الرجلان كلاهما ان الجائي كلاهما لا ان احدهما جاء
فقط ومعنى جاء الرجلان انفسهما ان المجيء صدر عنهما لا ان الجاء
فعلهما او رسول احدهما قوله والقوم كلهم اجمعون اه منصوص
بان المجيء صدر عن كل القوم في زمان او زمانين او ازمنة لا ان
الجائي بعض القوم ورسول البعض الاخر لكفر نزلت الرسول
منزلة المرسل وقلت جاء القوم تجوزا ولا ان الجائي بعض لكن
قلبت الجائي على غير الجاء او قلت جاء القوم تجوزا ولا انك
نزلت غير الجائي منزلة من لا يكون منهم لكونه ساقطا الاعتبار
ولا انك نزلت المجيء الصادر عن البعض منزلة الصادر عن الكل

CURVE

بناء على المشاورة كما صار في الكل وقلت جاء القوم تسلها وقائلة
اجمعون بعد ذكر كلهم في زيادة تأكيد الشمول والاحاطة والا فالاول لم
على صدور المجيء عن الكل في زمان واحد كما ذهب اليه المارتي نظرا الى ما
من الاجتماع المقتضي لوحدة الزمان ثم اعلم ان النفس والعين يتعاقبان
تأكيد المفرد والمثنى والجمع من المذكر والمؤنث ويفرق بين كل نوعين
باختلاف الضميرين والصيغتين معا او باختلاف الضميرين فقط الاول
المثنى المذكر والمؤنث فانه لا اختلاف في تأكيدهما بهذين اللفظين
يقال جاء الرجلان والمرأتان نفساهما او انفسهما اما نفساهما
فظاهر واما انفسهما فلكمال اهتمام اجتماع الشيئين مع امتيازهما
عن اللبس لان لكل نفسا واحدة وان كلا وكلتا تأكيد المثنى المذكر والمؤنث
في حكم يتصور صدوره عن الواحد كالمجيء بخلاف ما لا يتصور صدوره عن
الواحد كالاختصام فانه لا حاجة فيه الى التأكيد بكلا لا يقال اختصم
الرجلان كلاهما لامتناع صدوره عن الواحد وليس في كلامهم اطلاق المثنى
وارادة الجماعة حتى يدفع به في مثل الاختصام فتدبر الاحمال واعلم
ايضا ان كلا واجمعون واخواتهما اعني اكتعون وابتعون وابصعون
تفع تأكيدا الذي اخر يصح في بعضها ان يقع تأسيسا كالعموم او حكما كالتجديد
بخلاف النقطة ومثل زيد لا يقال كتب النقطة كلها او اجمعها زيد كلها
لان النقطة بل اخر اجزائها وزيد لا يصح جزئيته لا حسا ولا حكما وكل في
لفظة كل يفرق بين النوعين بالضمير فيقال في المذكر كلهم وفي المؤنث

كلها

كلها وفي جمع المذكر من ذوي العلم كلهم وغير كلهن وفي البواقي بالصفة
يقال اشتري الصبيان جميعا والجارية جمعاء وجاء القوم اجمعون و
النساء جمع وكذا اخواتها تأخر او الاثبوتية لان يدل على بعض احوال
الذات وبوضحها او يخصصها واما الكان فلان تبين هيئة صدور
الصفة عن الفاعل او هيئة وقوعها على المفعول به لان تدل على بعض
احوال الذات وتوضحها وان شئت اتضاح ما قلنا فتأمل فرق لنا
زيد قائم وضرب زيد قائما وزيد القائم عالم فقائم في الاول ليفيد السامع
ثبوت القيام لزيد لا ليدل على بعض احواله وبوضح ان زيدا معلوم و
على تقدير عدم معلوميته لم يتضح بذكره وفي الثاني ليدل على هيئة زيد حال
صدور الضرب عنه لا ان يدل على بعض احوال زيد وبوضح ان زيدا معلوم
السامع وعلى تقدير عدم معلوميته لم يتضح بذكره بل الواجب ان يقال
زيد العالم قائم وضرب زيدا العالم قائما واما ذكره في الثالث فليدل على
بعض احوال زيد ويوضح لانه مبهم يتعدد اله وضاح وتكونها احكا
بعد الاعلى بعض احوال الذات وجب ان تكون مشتقة او في وقوعه و
في الاول كضارب ومضروب وكريم وانت تكرم وفي مال وهاشمي
فان العدل بمعنى العادل لان الصفة النحوية يجب اتحادها ذاتا مع الموصوف
وذو مال بمعنى صاحب مال او متمول وهاشمي بمعنى معرق ونسوب
الى هاشم وكذا قولهم مررت برجل رجل الا تراه رجلا مثله في الرجولية
واما قولهم رجل رجلا اذا اريد الوصف بالشدة فليس من قبيل

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات

بل من قبيل الاول لان الشهد مثلا مشتق صفة بمعنى رجل وكذا لو
مررت برجل هذا الان بمنزلة مررت برجل الشار اليه بالحسن وكذا
قولهم هذا الرجل عالم لانه في قوة هذا المذكور ثم اذا اردت ان تؤكد
واحدا او اثنين او اكثر اجمع واحواته جيعا فاذكر اولا اجمع ثم اكتع ثم ابتع
ثم ابصع والاجود ان تستعمل مجموع الثلثة على الترتيب او بدون
واحدها بدون اجمع والاولى ان تقدم كلها او بعضها على
اجمعين قوله والايؤكد به النكرات اه س اي لا يؤكد بما التاكيد المعنوي
النكرات محدودة كيوم وليلة او غير محدودة كحين ودهر لان قال
لفلان تبوما كله ولا صمت دهرا كله ويشير الى هذه الاطلاق والعموم
قال ولا يؤكد النكرات بلفظ الجمع ردا على الكوفية حيث جوزوا
تاكيد النكرات المحدودة به تمسكا بقولهم قد مرت البكرة يوما
اجمعا مع المحدودة كالمعرفة والوجه في عدم تاكد النكرات بالمعنوي
هو ان المؤكد للنكرات يقتضي العموم والمؤكد للتعريف يقتضي
الخصوص فيتناقضان مع ان التاكيد تقوية الثابت بذكره
ثابتا والنكرة غير ثابتة الوجود وغير منحبة الوجود فلا
يؤكد ولا يرد رجل لان التاكيد هنا اللفظي وهو ثابتة
الوجود بلا خفاء قوله والصفة اه س قال المصنف اسم الدال على
بعض احوال الذات كعالم في جاءني رجل عالم فانه دال على بعض
احوال الرجل وهو العلم ان قيل الحال كذلك فلما لا تعم لان

للراد

بل المراد ان الصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات اي اسم
لم يذكر الا ليدل على بعض الاحوال الذات ويوضحها او يخصصها
او يفيد مدحا او ذما لها الى غير ذلك مما يطول تعداده والخبر
والحال ليسا كذلك اما الخبر فلانه ذكر ليفيد السامع النسبة
الجزئية التي هي النسبة الثبوتية او المنفي من جزئي الاسناد
كما علم واذ قد عرفت ما سبق فاعلم ان الغرض الاصلي لاتباع الصفة
هو ايضاح الموصوف اذا كان معرفة وتخصيصه اذا كان نكرة وقد
يتبع لاغراض اخر لا يسع ذكرها هذا المختصر قوله ويوصف
النكرة بالجمل س اي بالجمل الخبرية كما امثل اشار الى المثال
لان الانشائية لا تقع وصفا اذ الوصف يجب ان يتعلق بعض
احوال الموصوف وذلك السامع بناء على ان السامع يعرف
بتلك الصفة قبل كلام المتكلم او بخصصها بناء على تقييده بالقيد
المخصص والانشاء لكونه غير ثابت الوجود لا يصلح لايضاح
الموصوف ولا لتقييده وفي اجاد وايعاز هداية الركب قط
خلافا لمن قال اي بعذق ومعمود عنده هذا القول لوقوعه
للاستفهام واغفال وفي وصف النكرة لامتناع اتصاف المعرفة
بها لوجوب التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا وفي قوله ولهذا مر على
اللئيم يسبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني قيل ربما حال من اللئيم
لا صفة وقيل هو صفة واللام زائدة في الموصوف والحق ان صفة

والعلم للعهد الذهني اما الثاني فلان القارئ يوصف بمطلق الدائم في
الوقار فيقول ولقد مر زمانا بعد زمان على لئيم من اللئام فسبني
سبابا بعد سب الفت اليه لاحالة السب لا بعدها الان الالتفات
الى المحسن وسخافة فالمناسب لهذا الغرض هو الوصفية لا الحالية واما الثالث
فلان المعهود الذهني لكونه القصد عنه الى فرد ما من افراد الحقيقة
المعلومة ينصف بالحال انتفاء النكرة بها والزيادة خلق فلا يصار اليها
الا لضرورة تدعو اليها فالمناسب النكرة في هذا المقام هو النكرة
للحقيقة والحكمية ايضا واذا اتصفت النكرة للحقيقة او للحكمية الجامدة
وجب الذكر منها الى النكرة لتربط كما اشار اليه اي الى وجوب الذكر
بالتأويل واما قولنا مع ولكن رسول ابلغكم رسالات فوجهه ان
رسولا لما وقع خبرا عن المتكلم صار كانه متكلم فصح اضافته بقولنا ابلغكم
رسالات ربي ضرورة اشتمال هذه الجملة على ضمير المتكلم وهو والصفة
توافق الموصوف في اعرابه اي في الصفة التي هي فعل الموصوف
وحال يجب افتقارها الى اعرابه موصوفة ان رفعا فرفع وان نصبا
فنصب وان جرا فجر في افراده وتثنيه وجمعيه اي فرد الموصوف
افردت الصفة وهكذا في تثنية الموصوف وتثنيه وفي تذكيره و
تأنيثه اي اذا كان الموصوف مذكرا فتكانت الصفة كذلك وهكذا بجميع
الامور التي يعتبر فيها موافقة الصفة للموصوف عشرة اعراب الثلثة
والافراد ومقابلاتها والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث الموصوف

منها

منها اي من هذه الامور المعتبرة في الصفة الموافقة للموصوف
في الافراد ومقابليه واحد من الاربعة اعني الافراد ومقابليه
من الافراد ومقابليه واحد من الاربعة اعني التعريف والتنكير
من التذكير ومقابليه واحد من الاثنين اعني التذكير والتأنيث
والتأنيث وهذا ان قيل رجلا فالواجب اذا وان قيل رجل عالم
واذا قيل رجلان فالواجب اذا وان قيل رجلان او رجلين عالمان او
عالمين واذا قيل الرجلان او رجال او العالمون او العالمون هكذا اذا قيل
في كل جزء اي في كل جزء مثال اربعة منها والاصل المعتبر واما في
مخالفت الصفة التي هي فعل الموصوف وما في الامور المذكورة اما في الاعراب
فلان الصفة تتوابع واعراب التابع مشاعر متبوعه واما في غيره فلان
هو الموصوف في الحقيقة فلو خالفت في احد الامور الباقية بخالفت نفسها
مثلا لو قيل رجل عالمة لزم اما ان يكون الشيء الواحد مذكرا ومؤنثا
او قيل رجل عالمة امرأة عالم لزم ان يكون الشيء الواحد مذكرا ومؤنثا
وكذا لو قيل جاء الرجل عالم او رجل العالم لزم ان يكون الشيء معينا او غير معين
وهو كما ترى باطل لان قيل المبتدأ والخبر يجب ان يتطابقا مع ان حق الاول
التعريف وحق الثاني التنكير فيلزم ما ذكرتم في الموصوف والصفة بعينه
قلت ينبغي ان يعلم ان المقصد من المبتدأ هو الذات ومن الخبر المفهوم ولا شك
في مغايرة الذات والمفهوم فجاز تغايرهما تعريفا وتنكيرا فجاز ان يكون المبتدأ معرفا
فان المقصد من كليهما هو الذات نحو زيد العالم قائم والمفهوم فقط نحو
رجل صالح فان قصد منهما الذات فاتحاد الذات ينافي اقتضاء التعريف

Copyright © Princeton University

للعروي

على الابدال ... بعض ... [illegible] بدل بعض من كل ... [illegible]

... [illegible] ... فان ... [illegible]

ونحو ... [illegible] لان المقام مقام الايضاح والتبيين وان لم يتعد دون بدل

... [illegible] مقام الايضاح ... بدل البعض من الكل ... [illegible]

... [illegible] ... [illegible]

... [illegible] ... والثالث بدل الاشتمال

... [illegible] ... بدل ... والبعض ... [illegible]

... بدل الغلط ... والبعض ... [illegible]

... [illegible] ... [illegible]

... [illegible] ... الكل والبعض ... [illegible]

... [illegible] ... هذا البدل ... البدل ... [illegible]

... [illegible] ... [illegible]

على ... [illegible] ... زيد ... [illegible]

... [illegible] ... [illegible]

... [illegible] ... زيد ... [illegible]

زيد ... [illegible] ... [illegible]

... [illegible] ... زيد ... [illegible]

... [illegible] ... [illegible]

... [illegible] ... [illegible]

... بدل الاشتمال

... الغلط ... [illegible] ... [illegible]

... [illegible] ... بدل الاشتمال ... البدل ... [illegible]

في وجه تسمية هذا البدل بدل الاشتمال ... بعضهم ... بدل الاشتمال ... على البدل

كالاشتمال ... على ... فان الاشتمال ... على البدل ... كاشتمال ... على

... [illegible] ... الاشتمال الكلام على ... الكلام ... [illegible]

... الكلام ... على ... [illegible] ... بدل الاشتمال

... على ... [illegible] ... الرابع بدل الغلط ... [illegible]

... [illegible] ... [illegible]

... [illegible] ... بدل

من الغلط ... [illegible] ... بدل ... الغلط ... [illegible]

... [illegible] ... في افصح الكلام ... النكرة ... ابدال احد

... [illegible] ... اشتراط ابدال النكرة من المعرفة ... [illegible]

... على اشتراط ابدال النكرة من المعرفة ... [illegible] ... المعرفة

من النكرة ... ابدال المعرفة من المعرفة وابدال النكرة من النكرة ...

... اشتراطها ... ابدال النكرة ... [illegible]

... [illegible] ... ابدال المعرفة من المعرفة وابدال النكرة من النكرة

... [illegible] ... [illegible]

... عدم ... [illegible] ... عدم ... [illegible] ... الاتفاق

... [illegible] ... فاذا كان نكرة كان ... [illegible]

Copyrig… University

Copyright © Princeton University

[illegible] في الكلام [illegible] بغير ذكر [illegible]

[illegible] ان المنفصل [illegible] المجرور والمنفصل

لكونه [illegible] المتصل لا [illegible] الا

تعذر التقدم نحو اياك ضربت والمنفصل نحو ما ضربت الا اياك ومن حده

[illegible] او كان [illegible]

[illegible]

[illegible] المجرور ولا متصل [illegible]

[illegible] للمنفصل [illegible]

[illegible] الا اشتين هذان وحده [illegible]

[illegible] والتذكير وغيره [illegible]

[illegible]

[illegible] فان [illegible] على الخاطب [illegible]

[illegible] اياه اياها [illegible] اياكما اياكم اياكن

[illegible] اياي ايانا [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] المنفصل والجرور [illegible]

التكلم

[illegible] كنت ان [illegible] المثنى والجموع [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

Copyright ... King Saud University

وهكذا

Copyright King Saud University

Copyright © Cairo University

نحو ما

Copyright © Princeton University

في الاستواء

الامر بسكت ولا تقل اقتلهم فيعد الصابئ قرض الاصوات في الجملة لكن ينبغي
ان يختص الاصوات ايضا كما في المصدر وما بمعناه كما لا يخفى ولا
معنى لقولهم لام الامر معنى الامر والنهي معنى المضارع نحو لعلها او على
معناها او بعضه بعض الطروق احترس بالبعض لان البعض الآخر منها معرب
كاليوم ومعنى اذ واذا ومتى وايان وقبل وبعد اما اذا فهي للزمان الماضي
ويتعين بعدها الجملتان نحو قمت اذ يقوم زيد قائم او اذ يقوم زيد اذ قام
زيد فيه للوقت المجرد استقبل او اذ يقوم زيد قائم لا ان فصل الفعلية
او قام زيد وان فصل الى الاسمية وان الى الماضي للدلالة على قيام في معنى فتذكر
العلامة لكن لما استعادت متى لفظ اذ يعني فيها لفظ الماضي واعادوا اخرى للاستقبال
لما اضمنت معنى حرف المجازاة فهي لا تدخل الا على الجملة الفعلية عند الكسائي حرف
المجازاة والدليل فيه قول الشاعر اذا تستجد عنده فاعل فعل مفسر مضمر
الذكر وقد يكون بمعنى وقت المجرد عن معنى المجازاة متضمنا اليه معنى المفاجاة نحو خرجت
فاذا السبع وعن متضمن نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وبمعنى وقت قيام
زيد وقت قعود عمرو ومما يتضمن اليه معنى المفاجاة تدخل على الجملة الاسمية لما
لا يتضمن اليه يجب ان تدخل على كلتا الجملتين ووجب بنائها لتضمنها الحرف
لانها مضافة الى الجملة ابدا مع ان وضع اذ لوضع ان وان اذا تقتضي جملة
او الشرط وامتى فهي تستعمل تارة للاستفهام نحو متى القتال اي عند اي وقت
تحتاج الى مال يكاد ينضبط او اخر عن الحجاز وذات نحو متى تاتني اكرمك اي تاتني
نهارا اكرمك وان تاتني ليلا اكرمك الى مال يكاد ينضبط فيه استفهامية

لتضمنها

لتضمنها معنى حرف الاستفهام وتشرب المتضمنة معنى حرف الشرط وتارة تكون
في الاستفهام لمعنى استبعاد كمتى يأذن يوم الدين اي في هذه السنة او في
البتة الآتية الى ما لا تناهي والمقصود استبعاد دخل اليوم وامكان وقوع
في الاستقبال فقد تضمنها معنى حرف الاستفهام وانما قدرها بعد فيها من سكون
الجهات وذلك لان ما جوابا للشرط في احد بها مبني على الجزم وهي ان يقتطع
عن ما يضاف اليه يجري ذكرها في السابق وتنوى معنى ذلك الحدوث في المضاف
اي يورد معنى المضاف اليه بلفظ المضاف كهو كائن بعد اليتمي بالتنوين
والنون بعد التصلية على الرسول في الخطب اما بعد فليحدث المضاف اليه وهو
اليتمي بالتنوين والتجديد والتصلية على اسم الرسول بقرينة جريها في السابق
ويندرج معنى المضاف ويعتبر رجوعها عن جموع المعنيين بلفظ المضاف فيتضمن المضاف
معنى المضاف وهي معنى من معاني الحرف والحرف مبني على الضم للتضمن معنى المضاف
اليه لكونه منويا بعد المضاف اليه فصار الحرف المتعلق الى الباء على الحركة
فلزم من بنائه اعلى فالمحذوف باقوى الحركات وفي الاخريين وهما
ان المضاف نحو ضربك قبل زيد وان يحذف ما يضاف اليه ويجعل تنوينا
اي يكون مرادا في نفسه ولا يتوى معناه في المضاف وجعل تنوينا على معنى
ان لا يكون مرادا في نفسه اطلاقا لان من اسماء الجهات امرا ضافيا لا ينفصل
عن المضاف اليه شرعا قبل التكلم وحذف قبل زيد لا ينفصل الا بالنية
الى نحو زيد معربة منصوبة او مجرورة اما الاعراب فلعدم تضمن الاضافات
لمعنى احد ذكر المضاف اليه احدى الصورتين وكونه نائبا منابه في الاعراب

Copyright © Library of Princeton University

المضاف في الصورة الاخيرة واما النصب فلعدم جواز الرفع لتوكول الى
النبع قال فسقيناها اشتراب وكنت قبل ذلك اكاد اغشى بالماء الفرات
اى قبل ساعة الشراب لكن هذا الحرف لما كان مرادا في مقتضى على معنى في
لفظ المضاف ومعنى مضمن معناه للمضاف اعرب اعراب لفظ المضاف وكذا قيل على
ان التقدير في مثل الى البارحة من الدهر والمعنى وكنت في سابق من الدهر
اكاد اغشى بالماء الفرات القرب السهل الدخول فالقريب بمعنى السابق
من الدهر هنا وان استلزمت السابقية على ساعة الشراب لكن ليس المقصد
الى السابقية على ساعة على ساعة الشراب وانما المراد لكن لساعة الشراب
مقدرة القصد وبنى على الاستطراد اي بالنظر الى المضاف والى المضاف جميعا
مع ان هذا الفرق لا يقتضي جواز الاعراب والبناء في كل موضع الحذف لكن ان
تنوى معنى المضاف اليه للمضاف فتبنى وان لا تنويه فتعرب ومرادنا ان نقسم
فنقرر هذا لكن الا ان كلامنا معين في موضعه فليتأمل في هذا المقام
فانه قد يطلع عليه الواحد بعد الواحد من قريب ان هذا المقدار فوله
المركبة الخ هي كل لفظة ركبت مع كلمتين لتبين بها نسبة الخبر الى المخبر عنه
النسبة نحو زيد قائم وحيوان ناطق وغلام زيد فان اجزاءها مع ربطة
لا تتغاير عند الاسناد او في حين ما تعرض عند المركب الذي لا نسبة بين جزئيه
ان تقتضي تأثيرا معنى الفرق بين شراء ولما الثانية فللنفي واما الاولى فلتوكيد
متصل معنى لكن حرف استدراك لا من جر وعشرة المركب هذا والا
لان شيوع الواو بينا في التركيب الذي لا نسبة بين جزئيه

وتنزل

وتنزل الاولى في الاضافة بالتاء منزلة صورة في الثاني من المضاف
والاولى بالنزل على الفتح اما الحركة فلعروض البناء واما الفتح فلخفة
ان قلت الواو وسيلة فالدليل على ان المضمن هو الثاني دون الاول قلت
لان تعرف في الثاني دون الاول لانه مدخل الثاني في حكم الاول ولا يفيد
في الاول شيئا وقولهم اتيتك صباح مساء وهو جاري بيت بيت ووقعوا
في حيص بيص كل عشرة تضمن الثاني في الحرف وتنزل الاول منزلة المجرد
وقولنا كل من الجزئين على الفتح سواء هو تركيبات تتبين اجيوذكل
تعدادي فان للمعدد بيت بيت حارة بحارة فقد رأيت كل صباح مساء
وهو جاري تذهب الى بيت ووقعوا في حيص بيص فتنة شديدة فتح
باعلها متقدمين مرة ومتأخرين مرة وماض بمعنى تأخر
فاركبت هو لا تحذف الحرف المتوسط وتضمن معناه الثاني وتنزل الاول منزلة
صدره في الجزئين على الفتح وصباح ومساء ظرف للفعل المتقدم على التركيب
الضاف كما اشتريا البارحة بيت حال من ضمير عجل مدلوله الدلالة المطابقة
المتقدم متعلق بقوله ذكر التزاما تم لعلم ان بناء الجزئين على الفتح ثابت في الاعداد
المركبة سواء ركبها العدد نحو خمسة عشر او العدد نحو خامس عشر الى
اثني عشر فان الشرط الاول اعني تعرب الثاني منزلة النون المنزل منزلة
النون ولهذا لا يضاف ولا يقبل اما عشر كيفما جاء اما عشر الاولى فلان
اثني عشر كذا في الجزء البارد اذ قلت ان المعلم المبني للمركبات تاسع لا تسعة
كلمة حكيمة يعود وضمير المركبات تقلت تسعة عشر في الصاد في ذكر المركبات

Copyright © Princeton University

وانما اجراها والمقصود منه اجراء المركبات مع انهم كما يطلقون العطف
على المجموع من حيث هو مجموع يطلقونه على الحروف ايضا وتصريحهم
بعدوه مالى عدادية الاسماء فيها يقولون زيد مركب الخبر مبتدأ مقدم اليه
فحكمهم ان يكتبوا مراداتهم بالمركب هيهنا هو المعنى الذى منه سمى الاسماء المفردة بعضها
الى بعض اى اسماء التضامة تاسل فرارا من الكناية اذا اريد بها الفاظها
بعبرتها المتكلم على معلوم عنده فى ان الاخبار او نحوها فان الاخبار معلوم
فجعل الاخبار على سبيل الابهام فى الاول بعرض بعلق به فى الثانى فعرف فى
الجملة فى ان الاخبار فعلى لا يكون وكم الاستفهامية من الكنايات الا بهما لا يعرفها
على استفهام بها الكلام يذكرون لها فى بحث الكنايات كما سلم الجرجانى والمعنى يذكر
لكم الجرجانى وهم المشار اليهم بقولهم استفهامية لكون الجرجانى من هذا القبيل لاستبداده
او لم تذكر لحالان لا استفهامية فانها ليست من هذا القبيل على التحقيق بناء على ان
المذكور فان ذكرت فيكون منه على سبيل التبع والالحاق والا فلا واما بقية
استفهامية لتضمنها معنى حرف الاستفهام لان معنى كم الكم اعنى لو تلفظ بها
الا على ما يناسبها كما جرت العادة بها كان استفهامية صفة او لكونها تفيد
رتبة لكونها للتكثير كما انها للتقليل واما كذا فلانه مركب من كاف التشبيه وذا وكل
منهما قبل التركيب فانتفى حكمها بعد التركيب وان الجامع عنهما معنى واحد
هى الكناية بعد التركيب واما كيت ذيت فمعناهما يذكر ويروى فى عرض الكناية
عن الجملة الخبرية المعلوم عند المتكلم والمخاطب مقام قيل زيد عمرا كان
من التركيب وكيت اى يخبر عن القصة المعلومة على وجه الابهام لغرض يتعلق

من الخطو

من الحذف او غيره والجملة بعد ذلك محذوفة وقوعها بعد فقرا ان قلت ما وجه
التذكير والقطعة قلت كونها كناية عن الجملة او الجملة لا بد فيها من تعدد الاجزاء
ومن وجود الارتباط بينها بالاسناد والتزم فيها التعدد والتأنيث اما بالنظر الى
معنى الواو فانها تجوز الحركات الثلث فى نائبها الكسر لانه الاصل فى تحريك الساكن
كما مر فى باب السكون ثم عدلت الى الكسر لالتقاء الساكنين والضم فى الخبر
لجر المجرور فى باقى الحركات لان الاصل كيت وذيت بتشديد الياء كميت
فخففا فوقف الشيخ الاصفهانى بان الاصل ان المشكل حمل آخرا على اخر معرفة الى ان
وباء مفتوح ما قبلها حال الوقف والخبر لمعنى الذى يدل الا ان حال الوقف والياء
حال النصب والجر على معنى الشيء الذى هو ضمنى الى اخره المتبادر فى اللفظ فى
الجملة الى المعنى فلا شيء المراد فان الاستعمال المتبادر فى اللفظ ولا اشتراك
باعتبار معنيين لاستعمال واحد فى المعنى فلا يقال ان يراد بها الظرف والمعنى
على الواضح اذ يراد ظهران او حيثان واما الزمان فعلى التغليب واما
الزيدان فلان نحو والشيء بالعلم يستلزم حينئذ ولا اشتراك بعد
لحوق التاء اذ لو اريد بلفظ زيد شخص باسمى الاشخاص المسماة بهذا الاسم
لكان متناولا لفظ زيد جميع اشخاص المسماة بهذا الاسم على سبيل البدل
بوضع واحد والمشترك لا بد فيه من تعدد الوضع فاذا قيل جاءنى الزيدان
فالمعنى جاءنى المسميان من المسميات بهذا الاسم فلا يضر لتحقق التثنية
واللفظ والتاء فى المعنى اما الحمل والنون فليكون عوضا عن الحركة و
التنوين انما يتبين من المفرد لا مدخل له فى العلامة على معنى التثنية والجمع

مثلا

الجمع والف التأنيث لانها همزة التأنيث كهمزة حمراء فانها لا تلحق الا اصالة
وهمزة التأنيث الاولى زيادة للتوسع فجاز همزها لالتقاء الساكنين وايجوز فيها
الا صلا ان تكون الا لتوعلامة التأنيث مقضى عنها بابا حتى تجلو الهمزة فانها تجيء
علامة لتوعيرها جرا لاستعادا لتوهما وانها منقلبة عن الف التأنيث اما حتى للتأنيث
بالاصالة فلدليل على ما هو التوسع عليه الى ان البناء لا يستدل الا حتى حمراء اى
فلبنية همزة التأنيث غير التي واوا وقلت حمراوان فوقع بينها وبين الهمزة
الاصلية والمنقلبة عن اصله ولم يجعلوا بين الهمزة بالزيادة قالوا لان اشتباههما
يسقط بهمزة الالف والهمزة احق بالسقوط للعلامة والهمزة احق بالسقوط لانها خلاف الاصل وفعلها اياه لوكا
للكلمة جملة قبلها واوا وان كانت الهمزة اقوى من حروف العلة وتقبل اجتماع اليائين
والتشديد نحو وتقولون كسداء بمعنى اسداء كان آخر الحدود همزة اصلية
كهمزة قراء معنى تجاه بعد نفور كرضاء ويجوز ان يكون جمع قارئ كشهد شاهد يراد
الجماعتين كقوله بمعنى ما كان ونهسر او منقلبة عن الاصلية كهمزة كساء اصلها
كسلو قلبت همزة لتطرفها بعد الف زائدة كطلحاء كهمزة حمراء فانها زائدة للالحاق
بجلباب وهو بالتي للصوت والنداء نحو يا زيد تزاد مع الشمس تشبيها للتنبيه
الاصل والداعي للحذف عن ما كسيدا ومريادو جيذا والقلب في الاخرين ايضا
تشبيها لهمزة التأنيث في الحرفية وفي عدم الاصالة وقالوا كساوان ومرياوان
وقراء على مريين وجيئا لان الالف اخر حرف ان بناء الواحد كان يحتمل الياء والواو فقلبوا
لكسر الجمع اما مذكراء مونث مبني على الفتح حمراء اي مرية وارا معنى اخا قلبوا
الهمزة ياء مكسورا ما قبلها حال التثنية والجمع للدلالة على معنى الجمع الذي هو حكم ورد في

فصاعدا

فصاعدا للفرد مع التأنيث في اللفظ والمعنى فلا يجيء الا لمعاد المفردة
للانثى في اللفظ والا شتراك باعتبار المعنى لا يقال ضاربون والمراد الذكر
والمثنى والمعنى لانتفاء العلامة لفظا ومعنى بل يجاء بزيادة جماعة الذكر او كلمة البعض
والجمع ايضا كون معنوية ليكون عوضا عن الحركة والتنوين في المفرد او المفعول
الاصلي من الحرف ذلك وان جاز ان يكون لاحدهما في الدلالة على معنى الجمع وليكون
المقصود الاصلي من الحرف ذلك اخر الحرف في البوت على قولهم ثم ان الجمع الجنسي
هي اسماء الاسماء وصفات ثلاثة اشرف للجمع باعتبار التذكير وسلامة بناء الواحد
ومن يعلم شرف من غيره بموجب سنة ان تحقق الاشرف باشرف فتعول الجمع هذا
للجمع اذا كان اسما يدل على ذوات مبهمة باعتبار معنى معين فشرط صحة هذا الجمع
منه اعني تلك العلمية والعاقلية والتذكير فلا يقال جلسون لانتفاء العلمية ولا
اعجبوني في جمع اعجوبة علم كراع معنى لانتفاء العاقلية ولا صديقون لانتفاء
التذكير ويسون ويسون وارضون ويسون وقلون وثمون خارجة عن القانون
فلا يطرد بها قاعدة الا شتراط وان كان صفة فالصفات مبهمة باعتبار
معنى معين فشرط صحة هذا الجمع منها ان العاقلية والتذكير اما العلمية فتقدار
الوصفية لتأويل معنى بها الا علمية صار يقتضي اختصاصا ما فاقا على المسمى
وكون صفة تقتضي صيغة اطلاق على كل من قام به الضرب والحد الخ فيبين لا يكون
شرط الحكم الا خر فلا يقال الواسعون لانتفاء العلمية ولا الضاربون لانتفاء
التذكير واما نون بقاء في رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين
فنون الكوكبة لاضافتها الى العشر الذي هو من صفات العقلاء ونزلت منزلتهم

Copyright © The University

Copyright © University

جامعة الملك سعود
King Saud University

الحمد ذكر لبيا ضدا للانثى وقوله الوحيد لا ثاني لها وقوله يوحد يطلق على ما فوق العشرة
بخمس تسعة ويقال جاءني يوحد العشرة وبناء الاحد عشر وكذا باقيها ذهني الكسر على الفعل كما
قالوا في الفعل كارا سي الفعل كارغف وفعل كفلس جمع قلة تطلق على العشرة الى الثلث بلا
قيد وعلى ما فوقها مع قرينة يقال عندي للعشرة فصاعدا الى عشرة بلا قرينة والفلس
بضم العشرة وبناء صاعدا فلان جمع كثرة لجمع الذي غاير الصحيح والتوابل الابقة من
الكسر قبيل اطلاق الفعل الدال على الاشتمال كما في قوله تعالى حولي بلين ذلك لو يشاء العارض
والكثير في قول الشاعر وكاد الذي وجه وغير لحمه الجزر والشرح جمع كثرة يطلق عليها في قد
العشرة بلا قرينة لمناسبة الكثرة الكثرة وعلى ما دونها مع قرينة يقال عندي رجال
ثلاثة فالثلاثة ما فوق العشرة وعندي رجال عشرة او ثلثة قال بعض المحققين الفرق بينها
جايز منشأه ان قال ثلثة على دراهم بلا قرينة يستلزم منه التشتت بالقرائن مع كون دراهم
جمع كثرة بلا قرينة وهو جمع بالالف والتاء في فعلة اذا قوبل كان عليه ان يذكر هذا قيل تتميم
لجمع القلة والكثرة لانه حكم شعلي بالتسليم الاول لانه مبني على جواز جمع المؤنث السالم
فعلة جمع على الكسر فلانه يتحرك كساكسة بصير كانه مكسر فاجرى عندهم على الجمع والمعنى والله
اعلم الذي يجمع بالالف والتاء فعلة فعل بفتح الفاء وسكون العين صحيح العين اعم غير معتل
العين والمضعف فعل اسم اي مما يدل على الذات مبهمة باعتبار معنى معين مميزة كان
نحو علي كمرة او كهم معنى كهرة فاعبارة عن كل مقابل للفعل والفرق بينهما قوله كهم
باعتبار المعنى فلا يلزم انعدامه اشتمل الفعل ثم انه يجمع بالالف والتاء محرك العين في
غير المضعف بالفتح وحي بالتحريك فللفرق بين الاسم والصفة لم يعكس لتشمل الصفة
وحدها الجمع لانها بالفتح فالصفة والمراد في تفسيرهم المعنى ذوات ما بسكون الراي جمع

ذرة

ذرة كهرة قبل تقييد بعدد انكسار الجمع قوله صحيح العين اشارة منه الى ان المعتل
العين كبوة تجمع بالالف والتاء والاسم في هذا الحكم بالفرق يقال وعدت
ووعيا بفتح الواو وفيه مقال شارح الله باطيبات الطارح قلن لما يجمع الياء هذا واو
يجمع بالالف والتاء من فعلة وفعلة بكسر الفاء وهما مع سكون العين وضمها كما سيذكر
غيب بالفتح نحو كسرات وغرفات في جمع كسرة وغرفة ويجوز كسرات بالكسر شذوذا
بالضم للاتباع وبعضهم يجوز الاسكان ايضا لثقل الضمة والكسرة والمعنى قد سبق في
بالذكر ما يتعين فلحقه وبذكر حكم هذين البابين لقد تعين الفرق بينهما قوله والصفة مبتدا
العين اي صفة كانت ذكرا او انثى مذكرة باعتبار ومعنى معين كضخمة بمعنى شيء الضخا
وعلى العمة تبقى عينها على السكون او تحرك بالفتح والتاء فيها اصلية والداعي للاول
عند سكون محركة العين ذكرا كان او انثى وسواء كانت مفتوحة الفاء كفخذ او مكسورها كفخذ
وهو من الكلام بمعنى سماع يحفظ ولا يقاس عليه اسماعي خلافا عن الجرمي ونسلا على ان
السكون في الكل لغة وانما معنى فعلى السكون اي سواء اريد بمعنى العين ما يسمى الضاعف ايضا
كشحة فان الخليل لم يسمع منها غير السكون او اريد به ما يكون عينه حرف علة ولم يذكر الضاعف
لانه ايضا مشترك علة البقاء معها مع قصد الاختصاص راها البقاء فان قيل بعضها
يجوز فيه الاسكان والتحريك نحو يقدم ويقدم لثقل مع انهم ام القاعدة قوله قبل باضافة وجاز بالغلب
والجواز على الاصل ولزوم زيادة التعبير فيجب ان يبقى كلامها على سكونه ويقال بيضات وجوزات
وشذت بالسكون هربا على المحذور وهم تحرك عين العين ايضا وجوزات بالتحريك
بناء على عروضها قال وانما اجرى بيضات مجرى جوزات شاذ قوله وفي اعل يجمع عليه فاعل اعل اي
فاعل اسم يجمع على فواعل بدون شرط شيء على كواهل في جمع كاهل وهو ما بين عاتقين

Copyright Reserved

الصفة

معرفة تحت قوله الكلم انكر في تحت الوضع لان اما موضع للكلام وحده اينكان
الفهم الآن يقال اذ موضع بلاحظة المفروم الكلي معينات تجزئ شخصية
بوضع احد وهي قدم الضمير نظرا الى ان اذا لاشتراكه فيه وجعلي الوجه وهو اعرف
الاقسام بالنظر الى بعض اقسامه واثر الجعل او يظهر في امر الوضع ثم قدم العلم
لانه اعرف من المبهمات لان الموصول وكم الاستفهام لا يتضمنان الا بانضمام الصلة
والصفة والمعرفة بلام تعريف تحت الحد وهو شأن اسماء الاشارة في
الموصولات قدم اسماء الاشارة لكونها اعرف من الموصولات لان الاشارة
الحسية لا تحتاج الى مشاهدة ولذا قد تستعمل في الغيب تنزيلا للموجود فلذا عرفته
في الابهام ابتدأ عن الفصل والتي والتي لحاقهم بعد اللتيا والتي من
اسماء الزمانية او محمول على حذف الصلة تنبيها على لحاقها اي بعد الخط التي
هي قطعة شائعة كيت وكيت يعني بالعلمية اللحاقية بلغا تعاورت العبارة
عنه الحذوف المذكور كالمذكور قوله المعرف باللام سواء كان اللام موصولية نحو جاءني
الذي ضربته او حرفية نحو زيد الرجل او تعريف الحقيقة من حيث هي هي كقولهم اهلك
الناس الدينار والدراهم اي ذلك الجنس الحاصل في ضمن الاجناس كلها
او تعريفها في ضمن فرد ما نحو ادخل السوق اي فرد ما من افراد الحقيقة المطلقة
او في ضمن جميع الافراد كقولك لعدم ان الانسان لفي خسر اي كل فرد من افراد الحقيقة
بالعموم قوله والمضاف الى المعرف هذا اذا اريد الحقيقة الجنسية فيدخل فيه
الاضافة الى احد المذكورات بالعطف كقولك في الدار بيت الملك والبيت
والدار ومن ضمائر المتكلم كقولك ضربت غلامي اي كل غلام مختص بي او فرد منه
على سبيل

على سبيل البدل فان الجامد جار ومجرور واحد بالنسبة الى جملة ثانية بمعنى
جميع الاحاد على سبيل البدل قوله المذكور ما ليس قدم مع ذي العدم في مدلوله
نظرا الى تجرده عن المادة مع ان بعضها من الالفاظ قد دخل العدم في المدلول فورد ما
ليس تاما لثابت اي لفظا ولا تقديرا فان التاء الاصالية منها في البيت يكون ملفوظا
وتقديرا قوله وحراء اعلم ان في مثل حمراء ثلثة مذاهب اشهرها رواية ورواية
هو ان علامة التانيث هي الهمزة المتطرفة عن الالف الموضوع البيان وقيل
كلا الالف والهمزة علامة حقيقي كتانيث المراة اذا اراد بالحقيقي ثابت ما ان يكون
وكون الحيوان سواء لفظت علامة او قدرت وبغير الحقيقي ما تعلق بجزء الوضع
والاصطلاح سواء لفظت علامة كالظلة والبشرى او لم يلفظ كاذن وعين
مال الخلق على كان ان شئت في القسمين مما علامة غير ملفوظة ايضا كهند وارمى
قوله والحقيقي قوي الاولى وذلك لانه بحسب الحقيقة ولاجل انه اقوى اسقط
عنه هند بترك التاء مع عدم المطابقة بل وجب حذفه هند بناء لتحصل المطابقة
لان اصالة التانيث وفي تقديرها ولاجل ان غير الحقيقي اضعف لانه ليس الا تجوزا
في وضع والاصطلاح جاز طرح التاء حال السعة بدون المطابقة وان كان في الكلام
ظلمة التانيث اشعارا بانها ثابتة في فان فصل اي اذا وقع الفصل بين الفعل
والمؤنث الحقيقي او الغير الحقيقي فالستر فصل غير معتد او هو فيحول الى معنى
اوقع كقول نقاوة لو يقطع بسكين على ان قطع اي لو وقع القطع والالم يستقم
الكلام اذ يقال ضرب مزيد اليوم وجاء اليوم هند بدون المطابقة لعروض الضعف
بالفاعل بامر الفصل لان اصل الفاعل ان يلي فعله فيغير بوقوع الفصل كانه ليس

سيدي عبد الله بن عبد الكتاب

بفاعل المذهب الطبقة مع قوة التأنيث وأن كان المختار جاءت اليوم هند لان
قوة التأنيث يقتضي المطابقة وان ضعف امر الفاعلية بالفصل اللائم الان يمنع
التبس كذلك فلا يجب المطابقة مع وجود الفصل كزيد اذا جعل علم امرأة لا يقال
جاء اليوم زيد بل يجب جاءت اليوم زيد ليدل على علم مذكر واما حسن طلع الشمس
جاز كذلك لان التأنيث الفصل لعروضها ضعف بالفاعل بامر الفصل مع ضعف التأنيث
بجعله غير راسخ في جلد موعظة وغير راسخ وان كان مذكرا حقيقيا بدون التاء فاذا
اذا ضعف الفعل بالفصل جاز ترك التاء في الفعل المسند الى المؤنث التي مؤنث كان
بشرا او غيره فيسند الفعل الى ظاهر المؤنث اما اذا اسند الى غير المؤنث او مؤنث كان يحق
عليه العلامة بالفعل اما في غير الحقيقي فظاهر اما في غير الحقيقي فلدفع التوهم وان ضعف
امر التأنيث لانه لو قيل طلع على كان التوهم ان ضمير هو الاستار الى الظاهر الآخر يقال
طلع الشمس قرنها الا ان غير الحقيقي طلعت بالتاء فان الغالب عليهم مادة
هذا التوهم ويدل على ان ضمير هو الاستار الى غير الشمس لا الى الظاهر الآخر انه لا يقال الشمس طلعت
قرنها وفي الارض ابعد ابعادها اهتاول بلا مكان والمكان مذكر فلو ان الهند بعد زاد
بمعنى الآنا بالعربية التي هي علامة التأنيث بعد في بعض كلامها للمؤنث فلو ان
لكثرة تقرفها الا انها في هذا الباب ازمى وتقلا بدليل ارينه وتعيلنه بمعنى تعلو
لم يكن معتدا في الكثير الظاهر بل في الصغير اعلم ان تاء التأنيث ما يبقى في علامة تعلق الظاهر
بتقدير كلمة يفيد وبتأنيث المسند الى ظاهر التأنيث وعلى حاريه والحاقا باسماء
وبتاء تأنيث المسند اليه فعل وفروعه سيل وبتأنيث الفعل نحو اهتز الارض
فوشاها وبتأنيث الاشارة نحو اسلكي هذه السبيل واما الدال على تعريف

الفاء

التاء بدون واسطة شيء فانما هو التعريف فقط نحو الفتى فانها تدل على
تأنيث مسماها والتأنيث يستلزم تقدير التذكير الذي ليس لا يدل من علامة وليست
علامة فهي معتدة بها ان التقدير تاء دون غيرها فالتاء الظاهرة بالتصغير ليست التاء الدالة
في الثلاثي نحو اريضة دون الرباعي لا بعلامة عربية لطول له فلا يظهر امر التاء فيه
بدلائل اخر على ان علامة التعريف لا غير وهذه التعريف قليلة الوجود
في تصغير وانما يوجد في تصغير قدام وازداد على الشذوذ في كرو ما يستوي فيه
الذكر والمؤنث اه وجاز انتفاء هذا التعريف كما يقولون اسود يستلزم تقدير
التاء تجري الصفة على الموصوف المؤنث وانما قالوا في فصيل بمعنى مفعول
لانه لما كان بمعنى فاعل لم يستو باحمد جاريتهم هو وامرأة رجيمة ولم يقولوا في فعول
بمعنى فاعل مع ان استواءها هو في الاشتهار للكثرة الاجتماعي فاعل والمبالغة
والتفضيل مع انه يوهم جريان الامرين فيهما فيه فان اولى بمعنى
بمعنى اذ الله تشكور بانه مشكور الشاكر فالجواب ان التذكير اذا اسند الى الله فهو
بمعنى القبول والمعنى ان الله قابل التوبة من تاب اليه فهو بمعنى الفاعل وبشر بمعنى
حلوب وقولهم ناقة حلوب ومقوى لا حالب وناقة نجاب انها بمعنى المحلوب والمنتجب
فان التذكير هنا فوق كان على ايا يقول اذا ذكر الموصوف فالتذكير استواء عند عدم
ذكر الموصوف يقال امرأة مرضع بتقدير فلان وقيل اللام الآن يقال ترك هذا التعبير
لظهوره ولكونه مشتركا بينهما وذكر ما هو خاص بالفصل بخصوصه نحو قولنا التأنيث
للجمع غير الجمعي او يراد بالجمع غير جمع المذكر السالم فانه مخصوص من العموم بانه
لا يستعمل الا في شرفي التذكير والعاقل وغلبت العاقل غير مرة منها ولا يقال جاءت الزيدان

يعقلون بعون تجارة لكن يستوى بعضها تانيث المعنى وتانيث جمع الجرح حقيقة
الا انه باعتبار لفظ الجماعة معنى لبس بما زائدة ذكر من الحيوان سوا يكن من جنس مذكر
حقيقيا كرجال او غير حقيقي كايام ومونثا حقيقيا كنساء او غير حقيقية كعيون لانها
تانيث كل منها باعتبار لفظ الجماعة ولا عبرة بالواحد ولا بما فيه من تانيث حقيقي
فيقول قام الرجال وجاءت الايام وجاء المسلمات بتذكير الفعل وتانيثه الا انه اشاره
الى تسوية الجمع فى ذلك الا جمع عاقل من عقلاء فان تانيث الجمع بلفظه فيه نظر
ضرب فعلا او من يعقل اذا اسند الفعل الى ضمير واحده ومذكر عاقل
ان يقال جاءوا وادا ابرتكون الرجال فعلوا لان الى واو الذكور العقلاء لا يقال فعلت
الا فى مسكن لان فعلت للمونث ولفظ الجماعة كذلك وللمعنى الجماعة المعهودة
فعلت وانما الواجب اذا اسند الى ضمير جمع ليس بواحد مذكر عاقل سواء مونثا عاقلا
كمسلمات او غيره كعيون او غرات لم يذكر الا فقصد الى العقلاء او مذكر غير
عاقل كايام هو الاحسن من ان يقال المسلمات والايام حضرن
جمع بالواو والنون والاحسن يذكور العقلاء والواو فلا يكون الا فيهم
مر فردان يقال حضرت اذا استكن نظرا الى لفظ الجماعة روى عن ابي عثمان المازني
ان العرب تقول الجذوع جمع كثرة انكسرت والاجذاع انكسرن كما تقول لخمس خلون
خمس خلت خلون عن العرب اذا اسندت الفعل الى ضمير جمع الكثرة
الى المستكن فيقولون الجذوع انكسرت واذا اسندت الى ضمير جمع القلة
الى النون اذا لم يكن من ذكور العقلاء فتقول الجذاع انكسرن وجمع الكثرة
القلة والعهود بالحرية لا يجب تبوع الذم جمع محرى وكل منهما الا

Copyright … University

الايثان ان يقول وقد سيكتبانه ذكر اعور رجلين يحلون وحلت ولا مانع
ونحوه النبذة من ذكر ابى اذا اطلقت ولا يريد بها الجنس داخل الدار كان
يقال عندى نخل وجنس نخل عدت اولاد من كثير ونحوه اطلقت واريد بها الى
من دخل الدار عندى نخلة اى فرد من افراد الجنس فالوا احد اكثر فى مصنوعات
التمتعات قليل ومعنى لا يتغير نحو سيفان وسيف ونحوه ذكاء وجنس
وجيل ونحوها من الواقع على خلاف القانون لانه مطلقا يراد به الجنس
ولا الغار ومن الناس يراد به الواحد ومقتضى القانون عكس ذلك وقد يذكر
ويونث من اعلام نانى فى ومما يراد به الجنس يذكر نظرا الى لفظه ومنه المعطوف
وباعتبار المعنى وباعتباره جماعة كقوله عز وجل من قائل كانهم اعجاز نخل خاوية
واعجاز نخل منقعر لما يدخل التاء ويراد به الواحد فيونث فيهما غير
طبيعة اعلم ان المونث هذا الباب لا يعرف عن مذكر بالتاء وقد يذكر ومنه مونث
نحو البلد بلا بلى المونث بالواحد والمذكر بالجنس على الحذف على الذكر
والمونث يختص بالوصف ويقال شاة ذكر وجاءت انثى ومن الصغراء الا صلى
العرب والنبى اختلف تصغيرها ما صوى من العرب فلهم اولاد ومن النبى ما سيكل
ما هم او لم يعرف من الذكر ولم يقتصر عليه لتمييز على فى باب فعل ففعل تانيث ايضا
ويقتصر عليها بل يحتمل يا تالتا ساكنة لتميز عن فى باب ... بضم الاول
ووقع التاء وخص البناء بالزيادة لكونها احق من الواو ولم يزد الواو
بين بالكسر الالف يقع علامة لكسرها ولم يعكس للتضاد الثقل الجمع وخفة المضمر
وقد يلحق الاخر بل يحتمل ثالثة لئلا يلتبس بالاضافة لم العوض من التصغير

وفيه نظر لان حرف ... بالتاء وقع اختصاص مذكورة الفعل
لما ذكر ... التصرف ... فاعل و

الايثان

ومكسر الى [illegible] بالقلب ومنه [illegible] نحو [illegible] كذا لانهم [illegible]
في [illegible] وما [illegible] لا على التصغير [illegible] بالقلب [illegible] نحو [illegible]
جمع التصغير واما تصغير [illegible] نحو [illegible] ودريهمات [illegible] وقليل [illegible]
[illegible] نحو [illegible] للذي [illegible] الى السواد [illegible] فيفصل [illegible] الثلاث
ويكلو التصغير [illegible] وقليل [illegible] لا [illegible] وكل [illegible]
[illegible] التصغير [illegible] الى التصغير والتقليل وان كانوا
[illegible] وربما [illegible] في [illegible]
[illegible] تصغير [illegible] التعظيم [illegible] الى التصغير [illegible]
[illegible] التصغير [illegible] باعتبار الاثار باعتبار
[illegible] الاجرام [illegible] التصغير [illegible] الذات [illegible]
ان احتر [illegible] الذي [illegible] الا تامل
والمراد واحد [illegible] على استصغار [illegible]
[illegible] فعيل في الثلاثي [illegible]
وبالياء [illegible] بعدها حرف اعراب [illegible] وفعيعيل
[illegible] كلها اصول او بعضها [illegible] التصغير [illegible]
[illegible] مفتوح [illegible] التصغير [illegible]
[illegible] درهم ودريهم [illegible]
[illegible] بعضها اصول [illegible] الاخر زائد [illegible]
[illegible] الى الطول [illegible]

حذف

حذف [illegible] اذا صغر على التصغير [illegible] او محمد [illegible]
كسفرجل وسفيرج [illegible] اذا كان طرفا او قريبا [illegible]
[illegible] مريد [illegible] على [illegible] حذف الاول
والميم [illegible] وهي من حروف الزوائد والميم [illegible] واحد وان كان
اصلا [illegible] بتصغير الخماسي سواء [illegible]
كسرة التصغير [illegible] حرف اعرابه قبل درهم [illegible] دريهم [illegible]
[illegible] على ان [illegible] الحركات والسكنات
[illegible] لا [illegible] فارجع [illegible]
كله كلها اصول او بعضها كما اشرنا والزوائد [illegible] الزيادة [illegible]
[illegible] تنبيها على هذا [illegible] حتى يظهر [illegible]
قوله [illegible] قيل [illegible] ودنانير [illegible] بالياء [illegible] بالنون
[illegible] التصغير [illegible] الاصل [illegible] بالتشديد [illegible] بالقلب
[illegible] اجتماع النونين [illegible] التصغير [illegible] الاصل
دبيس وقالوا [illegible] انهم [illegible]
بكسر [illegible] التصغير [illegible] وفي الرباعي [illegible] قالوا في باب
افعال [illegible] افعال بالفتح والالف وافعال المزيد افعيل كاعشار
اعيشير وفي باب فعلاء فعيلاء [illegible] حمراء وفي باب فعلى [illegible] حبلى
حبيلى وفي باب فعلان فعلى فعيلان كسكران [illegible] واما فعلان
فعلانة [illegible] فعيلين [illegible] ندمان [illegible]

عليها لان الالف لا يجيء فعلاء بمدود وهمزة التانيث سواء كان مفتوح
الفا ولم يكن وبعدها حرف مشدد على المقصور الذي الف التانيث مفتوح حقا واو
او غير مفتوح نحو الممدود الذي همزته ليست للتانيث والمقصور نحو الفتا
والممدود فيهما على العانوني يقال في حمراء وادعلى حمرى وازيط وملحفي الجوا
انهم عدلوا في هذه الابواب عن القانون محافظة لها على العلامها التي هي
علامة الجمع في باب افعال وعلامة التانيث في باب فعلاء وفعلى لئلا يتغير الالف
والتغيير الذي يدعى الاعتبار المتاكد لهذا والالف والنون في فعلان فعلى
والالف لكن علامة شيء الا انها يشبهان التي للتانيث في عدم قبول التاء
فالحقنا حكمها في البقاء وعدم التغير وتقول للماجز وعلى العانوني وعلاني
فعلانة بعدلوا عن فعلان فعلى فرقا بينهما . وتقول في ميزانه
يعني ان كل ما غير عن الاصل بعارض من القلب والحذف سواء كان القلب
فاذ كبر ان اصلي مور ان بسكون الواو ومن الثوب قلبت لسكونها وانكسار
ما قبلها واوعا كباب وباب اصلها بوب ونيب بفتح النون والعين قلبا
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او لانهما مصدرا عصى قلبت الفا وكذا
كان المحذوف فاء كعدة اصلها وعد بكسر الواو لوقوعها حشو الاصل ست
بدليل ستهن او لاما كحي يد اصل يدي يرجع الى الاصل عند التصغير اي
لزوال القلب للتصغير وانما كحي بناء التصغير فيقال في ميزان نار ورد زوان
علة اعلال وهي كسر الفاء وسكون الواو وفي باب محا الواوي وناب
من الياء نحو ثوب ونيب بالرد لذهاب القلب بعدم الاول وفي عصا عصيت

بالتاء اذ الاصل عصوة قلبت الواو ياء لوقوعها ثالثة في الياء واما التاء
فلكونها مقدرة في المكبر البتة بني والتاء المقدرة في التانيث يظهر في التصغير
انما رددنا واو المنقلب وهو فتح ما قبل الهاء والحاق ياء التصغير كما يقال
في عدة وعيدة وعيدة على الاصل وفي سيرهة وفي بديرة بالرد في الكل لعدم
امكان الياء بدون الرد لعدم الاعتداد بتاء التانيث لكونها في حكم كلمة
مع بقاء المقتضي وهي الحذف من العجز في مثل عدة وكثرة الاستعمال في البناء
فلان هيت في بيت امر مبنية بالتشديد فاستخفوا بحذف الياء للتركيب
فلا رد لبقاء المقتضي مع امكان البناء بدون الرد وظهور البناء في سيرهة
وبديرة لكونها مقدرة في المكبر واما ان بني المنقلب الى البناء بدون الرد
فلان رجوع الى الاصل كما اشرنا اليه كقولنا في قاض الاصل قاضو قلبت الواو
همزة انما لعلة التطرف لا بزوال المقتضي وهو اعلال فعلى وانزوى
اصله انزوى بالهمز وكسر الواو وبدون تراث واويد وسم رجل وان الاصل
وراث وورث بدون الرد لبقاء المقتضي وهو ان يقع الحرف على الواو وبالنقيض
في الحد وانت كما لا يخفى فاوجه الرد . واما التانيث المقدر في الكلام
الحاقي وهو الذي لم يلحق وقت التصغير مع قرينة التقدير لا ان التصغير
يعطي الوصف بكماله بعد الحقير بحيث يستوي بالتاء العربية في تصغير الرجل
والرجيل في تصغير الرجل او العرس جار جاد على القانون المبسوط على تسع كلام
والفيلق عربية وعربية والوجه ان العرس امرأة الرجل عادت في الاصل
والعرس بالضم ولغة الروس والاعراس الذي هو مصدر يلحظ فيها ان

Copyright © King Saud University

او ان الوزن مصنوع او الاصل معنى الخلق هو المقدر لا التقدير لنا فيه والعرس
والعرس والعرس بالكسر والضم كانها لا تقدير لنا فيها قال ابن بري وعرس
وعريس بدون الهاء قال ابن السيرافي لان العدة في ان تلحق لا تشكل بما
وارادوه ما حروفه ثلثة فقط بعربة انه قابل به الرباعي ومراده بالرباعي
ما حروفه اربعة سواء كان كلها اصولا كجعفر او بعضها كعماق و
لاشتماله على الرباعي اه اي فاجاوز حروفه ثلثة رباعيا كان نحو جعفر
او مزيدا نحو ادرهم يريد ما حروفه اربعة فقط لان الخلاف انما هو في
بعلبك فقيل الاول لان الهاء اذا لم تثبت في الرباعي لفظا فلان لا تثبت
للخماسي اولى وقيل الثاني لانا اذا لم نثبت في الرباعي لفظا فلان لا تثبت
في الخماسي اولى وقيل الثالث انما امتنع من نحو قدموس وبرثن لشبههما
في الرباعي اذ المعنى لا يتشبث كل واحد من الرباعي الذي هو بين الحروف
وكذا الزيادة لشبهها بما استثنى من قولهم التصغير ليرد المعنى بتشبث في فرد من
افراد تصغير الثلاثي الذي هو بين الحروف نحو رجل ان القديم كما يطلق
على الجزء المحض منهم مثلا ايضا قديم والذي بمعنى الجزء وقد يدعى
في اسم مثل فرقا بينهما والمحدث غير معقول اذ المولد يطلق على ولد الولد
كما يطلق على الجزء المحض فيقال في الذي يجز شعره وربته بالنار فاقيل
ان جمع الفاظ الجزءات مذكر غير حذين للفظين قلنا لعل انهما ما ذكر
انه مع مخالفة الى اجابات المؤنثة بثبوت التاء وجمع القلة يجمع على
بناء وذلك المثال يجمع التصغير والعلة لا تستلزم العلة الخماسي ويجوز
ان يعود الى الوزن اضافي نحو كليب تغلب وجمع الكثرة اربعة اوزان

لعدم التناسب بين الكثرة والتصغير يرجع الكثرة الى الواحد وجوبا ان لم
يجد جمع قلة وان وجد فلك الخيار ان شئت رددته الى الواحد وان شئت
رددته الى جمع القلة واذا رددته الى الواحد يجب عليك ان ترجع بعد التصغير على
ما يستوجبه الكثير بالواو والنون اي كان من ذكور العقلاء نحو سيورون في
شعر جمع شاعر بالواو والنون وان لم يكن منهم نحو مسجدات في مساجد جمع
مسجد وذلك لبقاء بعد الجمعية بعد التصغير على ما كان قبل الا ترى انهم
كيف يجوز عليون بدون العلمية فلما بعدوا التصغير جعلته وصفا
بالعلم وكما يجوز رجال احيمرون نحو عليون ولا يشكل قاعدة الزيجكسرة
لا واحد له ولا جمع قلة له كصاع وبدع في الجماعات المعرفة لان الواحد منهم من
الخفي والتقدير وشعر عباريد وان لم يكن له واحد تحقيقا لا واحد تقديرا
لان ما يجمع على هذا الوزن اما فعلان او فعيل او فعيل او احدها غير لازم
واما كان فهو يتصغر على فعيل ويجمع بالالف والتاء كعبيدات واما التصغير
على سكارى وحمر فرار لانهما جمع كثرة والجمع قد لهما واحدها لا يجمع بالواو
والنون والبالالف والتاء للعلم فاذا صغرا ان على لفظهما يجب
استثناؤهما على قاعدة الزيد ولا استثناء لتقديم الا ان يقال هما الخصوصان في
العامة وترك الاستثناء للشهرة ا ه وتحمير الترجيم اي التحمير بعد الترجيم
وبعد حذف الزيد في الاضافة نوع مسامحة ويجوز ان يكون الترجيم بمعنى
الرجم او تحمير الاسم المزيد حذف زائده فان اضافة اضافة المصدر الى مفعوله
ان اعتبر تحذوف وان لم تحذف فبتقدير معلوم واضافة المصدر الى الفاعل

مقام الفاعل ان تصغير بناء مجهول والراء بالفتح جمع ضاحك الرابد لاجل
التصغير كما اشار اليه المصنف في باب النداء ويقولون في [illegible]
فارغ عن مباحث تصغير المرخم وتصغير المبني لعدم وزن المبني لعدم حكم
وتصغير [illegible] تعالى [illegible] [illegible] بالاجزاء بانه لاجل
وبالاسد [illegible] الافعال [illegible] وتارة وتارة والذي والتي اللاتي
واللتيا او تريد [illegible] الاخر وحده [illegible] [illegible] الاول بانه التصغير
والثاني [illegible] والذي والتي والثالث ان التصغير [illegible]
يدعم التصغير فيها وكذا ندعم [illegible] التصغير بالذي والتي [illegible]
وصيغتا [illegible] الاخرين [illegible] [illegible] التصغير النعام
الساكنين [illegible] وتان والذيان واللتيان وكذا في الجمع اللذيون
بحذف [illegible] [illegible] الالف اواو الاصل اللذيان واللتيان
نحو اللذيون [illegible] حذف التصغير [illegible] [illegible]
[illegible] التصغير علامة [illegible] وقال بعض المتاخرين لا دعم
[illegible] التصغير [illegible] والجمع لحذف لالتقاء الساكنين لان النعام
علامة [illegible] فائدة مع انه وكان الاصل [illegible] بحذف النعام الساكن
[illegible] الفتحة دلالة على حذف الالف [illegible] لانه يقال اللذيون بالضم
ثم اعلم [illegible] [illegible] لا واو [illegible] التصغير [illegible] [illegible] الالف [illegible] [illegible]
[illegible] الالف او الياء [illegible] الياء في الياء [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] الياء [illegible] [illegible] الاول [illegible] الاكتفاء بالياء

القرشي

المرخم لا يلزم الالتباس [illegible] تصغير المبني [illegible] سماعي [illegible] تصغير
[illegible] لان التصغير [illegible] التصغير والقلة [illegible] وكذا تصغير [illegible]
[illegible] لا [illegible] [illegible] ايضا تصغير اسماء الافعال [illegible] الفعل
والافعال لا تصغر وكذا [illegible] المركب [illegible] الاول وتصغير [illegible]
[illegible] مكان [illegible] وتصغير [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] المنسوب هو الاسم الملحق [illegible] الاسم الملحق
[illegible] بياء مشددة [illegible] [illegible] المشددة [illegible] ما اخره بالمشددة
[illegible] [illegible] المنسوب [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] المنسوب [illegible] [illegible] الى الاسم المذكور
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] النسب والنسبة
[illegible] [illegible] الزيادة [illegible] [illegible] والجمع [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] بالكسر [illegible]
علامة [illegible] [illegible] بياء الاضافة في الملحق باخره [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] اخره [illegible] [illegible] مشددة [illegible]
[illegible] بياء الاضافة [illegible] [illegible] الفلك [illegible]
[illegible] على [illegible] بياء مشددة [illegible] [illegible] الى معنى اخر
الا ترى ان الاعراب [illegible] في الياء [illegible] [illegible] [illegible] وبعد الياء
[illegible] [illegible] كان [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

Copyright ... University

copyright Cambridge University Library

الباء هي الولاية الخصوص وبعدها هو الشخص المنسوب اليه تلك الولاية وقد يدل
على احد البابين النحو هذا رجل يماني ورأيت يمانيا والنسبة الى يمن اليمني
يمني وقالوا ان القافي زيدوني بدل من ايدة والاصل زندي مسوب ربيع كما
وردت احكم الصائغ الفصل الحذف والى الدنيا والآخرة ومنه ان يحذف
منه ما فيه اثباته لان ثبوت الياء يستلزم كتسكين العلامة وتأنيث صفة
المذكر وجمع المثنى في صفة المؤنث وثبوت نون التثنية والجمع لو ثبتت
علامة التأنيث يستلزم اجتماع الاعرابين بالحركة والحرف مع ان الحرف من البنية
وهي اثبات الياء بين النون والمنسوب اليه قائم بالمنسوب اليه لفظا المزول
فيقع لفظ التثنية والجمع ضليلها الا ان يكون على ان قد اعرابا بالحركة ثبت له
الاصرار لا يقتضي للعدول عنه وانما اعرابا بالحرف نظرا الى الاصل فلا اجتماع ح
لاثبات لا داعي الى اجتماع الاعرابين فلذا كل حذف خليلي وخليلاي في التثنية
الى خليلان اسم رجل وقسري وقسريين التثنية القسر اسم بلدة جمع قسري
في الاصل هو الشيخ الفاني سمي به بلدة لكثرة الشيخ الفاني فيها لكن اذا اعربا بالحركة
يلزم الالتباس في التثنية نحو جاء خليلان ورأيت خليلين فالجمع نحو هذا قسريون كما كانت عليه
سيبين بدون العلامة لخفة الالتباس في التثنية والجمع اذ الجمع هذا فاعلم
ان الضابط كلي ان تقول وعلامة التثنية والجمع لان المحذوف ليس مجرد النون بل
كل ما يستلزم ثبوتها لكن بعد ان قال نون التثنية والجمع شبهها على تبرا النون مع
الالف والواو ومن اجرى واحدا في عدم التجري فعلى ان سقوطها يستلزم سقوط
ما يختصها وهو خصوص المذكر مع ان التثنية يجمعه بذكر ما يختصها ايضا لكونها مشتركة

بين

بين النوعين ليحصل التنبيه الاختصار مع انه قال وعلامة الجمع لو ثبتت
سيذكر مسترابعون واذا ثبت الى فعل بفتح الفاء وكسر العين والى فعل بضم الفاء
وكسر العين يجب ان يفتح العين لئلا يجتمع الكسرتان مع الياء التي مع ما قبله حروف
الكلمة يحتمل على الاكثر الحروف هو ست لغير الاجتماع ونحو تغلبي
على الافصح وتقصيرهم بفتح بناء على ان سكون الثاني حصل بالثالث كما انه فعل
بكسر ثم كابر فيه بفتح الفاء الكسر ليجري اللسان على سنن واحد وفتح
العين لئلا يجتمع الكسرات مع الياء التي مع ما قبله حروف الكلمة ولم يتعرض لحال
كون الفاء مكسورة وقد طرأ عليها التي لنحو خيفة حيفي ح اراد بنحو خيفة
ما صحت عينه مما يماثل مثل العين واللام والصاغة ان معتل العين والصاغ
لا يحذف ياؤها بل يقال في طويل وشديدة طوي وشديدي لانه اذا حذف
الياء ولم يعقب بدغم يلزم خلاف القانون مع التغير واذا قلبت واغم يلزم اللبس
مع زيادة التغير والمعتل اللام يجيء حكمه عقيب هذا والعصبي ان نحو جنية يحذف
تاؤه كما هو القياس ثم ياؤه ليفرق من المعصور ولم يعكس لتغير المؤنث ثم يفتح العين لئلا
يجتمع الكسرتان مع الياء التي وسلبتي شاذ وجزئي شاذ لان في اللام بدل الشيء
على الصدر وانكلي على خلاف القانون وذي الشاعر بدعة بلا ضرورة وفي نحو غنية
وضرية وامية لو راعى المنسوب ان يقال في فعيلة وفعيلة بفتح الفاء وضمها من
فعيل اللام كغنية وضرية وامية غنوي وضروي وامووي وينقال امووي بالفتح
على خلاف القياس ايضا باستصحاب التاء والياء وتبدل الكسرة فتحة اذ ذكرت وتقلب
الياء التي هي لام الفعل واو لئلا يجتمع اليا واو بعضهم يقول امتي بادغام ياء ياء الان فتح التا

فتحرره

الاربعة اثنان والاثنتان عدد لكونه نصف مجموع الحاشيتين والواحد
غير عدد لانه ليس له حاشيتان بل الحاشية واحدة وقوله ثلثة الى عشرة في
المذكر هو اي بالحق التاء بعد والمذكر في الثلثة الى عشرة ونقول عندي ثلثة رجال
الى عشرة رجال وذلك لان بنكلا منهما مؤنث بالنسبة الى الجماعة والاثنان في قوله
من جاء بالحسنة فله عشر امثالها عبارة عن الحسنات اي جميع مؤنث او مكسته
للتانيث بمعنى الضاربة الهيئة واما قولهم ثلثة بنات آوى فلان لهم احتمالين ادنى لان
المذكر الغير العاقل قد يجمع بالالف والتاء على سراد فانوق جمع سرى وليكان الواحد
ادنى لم يشكل بالمرة اضافة بعض العادات بشترك المذكر والمؤنث في لفظ البنت
في غير العقلاء ويؤيده قولهم بيت محاض البتي فلولا الاشتراك فيها قارنت
تلك الصفة والا لحق التاء بعدد المؤنث والا نقول ثلثة نسوة وعشرة
نسوة فرقا بينها ولم يعكس لجاز المذكر على المؤنث في عدد افضله كما انها
علامة التانيث تراعي بمقتضى المذكر لجاز له وبلى بمقتضى المؤنث والواحد والاثنان
لفقده المقتضى لعدولها على القانون الشهور لعدم كونهما في الجماعة جاريان
على القانون يقال في المذكر واحد واثنان وفي المؤنث واحدة واثنتان او ثنتان
فلذلك قال ونقول في ثلثة وبداءة من ثلثة قوله وهو بمعنى المائة والالف اي الجمع
الجموع والمعدد بمعنى المائة والالف بمعنى مائة رجل والف دينار وكذا بمعنى تشبيهها بحو
مائة رجل والعشرة رجل وبمعنى جمع الالوف يقال جاءني الالف رجل واما جمع المائة فلا وجه له
في كلامهم ومنهم من قيد شاعر ثلثة مئين في الملوك وفي بهار داي وجلست على وجوه
الاهلة اي شاهرا غير صلوة على المواضع جمع هلة الكسل الوزن ومنهم انشاء شعر والجمع

عطف على قوله ثلثة اي بالهمزة في كلا على المراة غير مقرونة بالعلمة
والاثنتان للمراة لعدم الفرق في كونة المذكر للتانيث فلا يرد عليه ان قوله الا
فاجلب على هذه الوضع تامة حرفي وذكر باق ابزاد الثلاثين تمييز على معنى
الشيء الحقيقي والمقطع حكم الاعلام اذ ياتي حرفا حقيقيا وياتي تكريما
معنى وقد اعاد حرف الثلث الاشارة الى شرط العلامة والحذف اجلا انها قلب
بالزام اجتماع الياءات فعلة واحدة على لزوم الحذف وقوله والاثنتين الجمع
وقد الواحد منها اذ ليس جمع المكر وجمع المؤنث السالم الا ان حال جمع المذكر السالم
فعلم مما سبق وقد اعاد حرف الثلث الاشارة الى الفرق في التانيث بين السبع
والعشر وهذا مقوم بالنسبة الى لفظ المفرد فيصح لفظ الجمع صفة لفرد الى الواحد
حدوا على وصية الاتيان عليها بحسب لا يرد عليه وجوب بقال مسلمة
ومسلمات في التسعة مساجد ومسلمات عليين ويجري الانصاري والاعرابي يجري العلم
فما تقفين تحصين بقال انصاري واعرابي قولي كذا في وصحيح يزد وليس في محكم
الى قوله وصحيفة ثم يحذف التاء والجمع بفتح المكسور ليقال فوقي وهو للاعم الغالبي
وصحيح وهو للاعم الكاشف ويجري لفظ الفرد يجري العلم للعين الصحيح يقال بد
قوله ايضا اسماء العدد دالة على مجرد ذلك العدد من اي شيء عبارة واي
شيء هو اعرض عن ذكره لظهور بيانه كيف يسمى في المذكر والمؤنث عند سماع
العدد منها او مع ليتضح جواب المكرر قال احد وما في عدد الثلثة والعدد واشباهها
في جواب كم درهما وقد العدد الغرضي نصف مجموع الحاشيتين الشين وصلوم مهادان
اسم مكسر كالاثنين واحدة الحاشية الاخرى لثلثة والتقسيم الى احاد بعضي

بلوغه الثوب واستطرف الاضافة وقد ترك الاصل في بعض كقول [illegible] عاشى
الثنى مائتين عاما فقد [illegible] فلان الغرض بيان الجنس وهو يحصل بالمفرد ويمنع بلفظ
الجمع عليهما وتشبيه باشمل الكثرة فلو كان مميزهما جمعا للفظا على التقليل بسنين
في قوله تعالى ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين محمول على البدل او تمييز سنين
قال ابو اسحاق الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لزم ان يكونوا قد لبثوا في الكهف
تسعمائة وجه بعضهم بان تمييز المائة فرد من افرادها كما تدرهم فلو كان سنين
تمييز مائة لكانت فردا من افرادها وهو جمع واقل الجمع ثلثة فكل فرد من افراد المائة
ثلثة فالثلث مائة تسعمائة سنة فالحق بين سنين ان يكون تمييزه ثلثمائة
وفيه نظر لان المانع ان يمنع كون تمييز المائة فردا من افرادها لم لا يجوز ان يكون
مثل ثلثة رجال في بعض استعمال الاستعمال كما لا يكون تمييز ثلثة في ثلثة رجال
فرد من ثلثة فليكن ثلثمائة سنين كذلك ولما سال قوله وهو تمييز الثلثة الى العشرة
جعل المبدا الثلثة لان الواحد والاثنين لا تمييز لهما لان احدا واثنين لا يعلو بهما
تمييز لانه لا يقال احد رجل ولا اثنا رجلين او رجلين استغناء بلفظ التمييز عنهما
بان يقال رجل ورجلان فيحصل الدلالتان دلالة على العدد ودلالة على الجنس ولو
[illegible] شيئا حنظل ثلثة والعباس فيه حنظلتان واما او ان ولا
على العدد فلا دلالة لهما على الجنس فلا استغناء بهما عن تمييزهما فلا استعمالان لا
حيث يعلم الجنس كقوله تعالى من الضأن اثنين ومن المعز اثنين وثلثة رجال
[illegible] استغنا فيها اصالة لانه لا يقتصر على العدد لا يعلم الجنس ولو اقتصر على المعدود
لو علم المميز لا يعلم العدد وجعل غاية عشرة لان تمييز ما فوقها من [illegible]

اما التمييز

لما التمييز بعد ان اضافته وقد ترك نصب التمييز نحو ثلثة اثوابا واما الجمع
[illegible] العدد الذي هو في المرتبة الاولى لان الاصل هو المطابقة ولا
مانع عنها قوله وقد شذ نحو ثلثمائة الى قوله وذلك لان مقتضى نسبة جمع الثلثة
ولا يجمع اما لفظا [illegible] ولا شيء في جمع كذلك جعل ثلثة
[illegible] جمعا بحسب اللفظ [illegible] لعدم نصب العدد وبعض [illegible]
تمييز الثلثة الى تسعة والتسعين ثلثمائة في المذكر وثلثمائة في المؤنث قيل
في توجيهه بانه لما في معنى المائة كثرة شرطت تمييزه الجمع واعتمد [illegible] في ثلثة
[illegible] الكثرة [illegible] قوله [illegible]
تمييز احد عشر الى [illegible] واما احد عشر [illegible] تمييزه لانه يضاف الى تمييزه
نحو احد عشرك فلم يضف الى تمييزه وقياسهما ولم يعكس فيهما التوهم اضافة الاثنى الى
[illegible] اجتماع اضافة ما فيه نون الجمع ان [illegible] اضافة اجتماع
المتضايفين وهو شرط النون مع عدم سقوطها اذ شبهها بنون الجمع يقتضي سقوطها
كونها جزء من الكلمة يقتضي سقوطها فلذلك امتنع الاضافة باب عشر الى تمييزه ايضا
مع [illegible] البيان [illegible] احد عشر رمضان [illegible]
[illegible] قوله ولا يكون الا مفردا
اي تمييز [illegible] لان الغرض بيان الجنس وهو يحصل بلفظ المفرد
ولا حاجة الى لفظ الجمع [illegible] تمييز المركب كاحد عشر [illegible] مع الكثرة
[illegible] قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا
[illegible] ولا يكون اسباطا تمييز [illegible] قال ابو اسحاق في ثلثمائة سنين قوله

عشر فاذا وضعتها احداهما على ما يليق به وغايته بيان ان يكون مع تلك التاء
مع الذكر او الوقف السالم او مكسرا من الاوزان الاربعة التي هي افعال وافعال افعل
فعل لتظاهر في العلة لان العشرة وما دونها اقل مراتب العدد والاداة الجمع
او خفة ان يكون مع قلة في كل وقت وزمان الاوقات اعواز جمع العلة لي
ومن فتح جمع القلة بنى لفظ المفرد لم يجز الاتيان بجمع الكثرة للمفرد وقاسي
ثلثة شسوع لبعد الساع في اشسع واتساع واسمعة وشسعين
وشعاب وقد تكاثر بعضها بعضا من ثلثة فروع وفروع في مستعذر موضع
اقوال خفة وكثرة استعمال قوله وبقول في ثابت لا عد لو الركبت اذ قيل لم يبن
تذكر العداد قلنا لا نسلم عدم بيانها بل يلزم بيان ثانيها بل تذكرها
فان قيل فلم لم يبن تذكرها مع انها مؤنثة اجيب بانها اخف لفظا وذلك يحكي
مبني بيان المكان الشيء وكسرها لمر قوله تؤنث الاول لكن ثانيث الاول
في احد عشرة واثنتا عشرة على الكل لان الاصل في احد عشر واحدى عشرة
عشر ثانيته وفي ثلث عشرة الى تسعة عشر معدول عن الاصل جار على قياس
تانيث العدد فعلى الاسقاط قد يدل انثيث واما الجزء الثاني فدال على
الاصل فلان العدد على الاصل بحصول الفرقة وهو قد حصل بالجزء الاول
فلا يجب احدول الثاني عنه بلا ضرورة وتقول في تذكيرها احد عشر ثلث عشر الى
تسعة عشر تذكر الاول لكن في احد عشر على الكل المشهور وفي الباقي على قياس
مبناء العدد اذ الثناء دليل التذكير فيهما واما تذكير الثاني فعلى الكل المشهور
في الكل وقد يكسر الشيء على عشرة او تكسرها اس قبل الاسكان للجاز بين هذا

على توالي

على توالي اربع حركات فيما هو مركب عما آخره يتحرك والكسر في جميعها هو توالي اربع
فتحات فيما هو مركب عما آخره مفتوح والوجه هو الاول اذ توالي اربع حركات
محذور فلفتحات كانت اولم تكن فهو في ذروة مع هربهم عنها في الاسماء البتة
بالفعال اتصالها بالافعال تقضيها المعنى النسبي والحدث او كونه مقتضاه
فان الحدث جزء مدلول الفعل وجزء مدلول المشتقات ومقتضى دلول المصدر
المصدرية او دلوه من الاسماء الفعلي لصدوقه على سائر الاسماء لانه اصلي
وما فيه للزوم وامالانه اقوى امر الاتصال لان الاتصال بالافعال باعتبار
الحدث وهو او الحدث تقتضي دلول المصدر فهو كالاسم الذي يشتق من الفعل
او تؤخذ منه لفظ الفعل المراد الاخذ ينقل مادة المصدر في الهيئة المصدرية
الى هيئة اخرى هي هيئة المشتقة فالفعل ما جوز من المصدر يعني ان مادة
المصدر منتقلة عن الهيئة المصدرية الى الهيئة الفعلية هذا هو اشتقاق
الفعلي وقولهم الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا في الحروف والمعنى قيد
احدهما في الآخر اشتقاق الصغير لان الواجد ان هنا معنى الفعل اي اشتقاق الكل
الفعلي بين الضرب وضارب مثلا ان فعل التناسب بينهما في الحروف والهيئة فضرب
الى الضرب هو المردود واشتق هو المردود اليه اشتق مشتقا اي الفعل الكوفيين المصدر
ما خوذ من الفعل والاصل هو الفعل بمعنى ان مادة المصدر منتقلة عن الهيئة
الفعلية الى الهيئة المصدرية كما تقول منتقلة المصدر عن الهيئة الاصلية الى الهيئة
الفاعلية ودليل الفرعية بين مذكورة في المطولات ولم يعمل عمل فعله واجيب ان
المصدر لكونه فاعلا وكون الكلام ولكون اشتقاقه لما اشتد من اقتضاء الحدث لفاعل

وقد فسّره النبي الذي لا يتدرّس محل يقوم به وهو ما يقع هو عليه إن كان
متعديا أصلا في الفعل كالضرب وقام للكون فاعلا فقط فقولي يتم الكلام بدونه
فرع في الفعل وغيره أثر على علم الفعل الماضي وهذه إن كان الفعل الماضي
منه لازما فهو للأدوم وإن كان متعديا إلى واحد أو إلى شبهي أو إلى مثلثة فهو
في المصدر كذلك وروم الفاعل بمعنى المشتقات ليس لكونه ركنا في الكلام
بل لأمر آخر فلا يلزم كونها أصلا في العمل كالأفعال فلذا ذكرته على المصدر
بعد الفعل فعلا وبعد علم فعلي علما لأن العمل فعلي لا لازما فلا أدوم وإن متعديا
فمتعد ياو سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال لأنه مأول بأن يقوم
الفعل ما هيئة كان وغيره لأن أي منع الفعل أخذ من المصدر أحكامه كالفاعلية
وغيرها فإن المصدر أخذ منه حكم الفعل مطلقا حتى عجبت من مرور زيد عمرا أي
من أن مرر زيد عمرا ومن مرر عمرا زيد بتقدم المفعول أي من أن مرر بزيد عمرا
زيد حتى عجبي مرر زيد عمرا أي أن مرر زيد عمرا الآن أو غدا ولكونه عاملا
بأن منع الفعل فلا يعمل مرر فيا بالام كقولك كررت علما أنكل عن مرر مسمعا فإن
قيل قد يعمل عند قليل عند الإضافة لأن أي منع الفعل لا يضاف قلت سيجيء
وفي أدوم بغير الصورة والمعنى بمعنى حلت والإضافة تغير المعنى فقط فإن
قيل لم يمثل من المصدر للأدوم أيضا قلت لأنه مثل المصدر المتعدي مثالا
في الجملة لأن عمل المتعدي وجميع الرفع والمضاف يحمل على الأدنى وهو الرفع
مضافا إلى الفاعل أعني يقوم المصدر لكونه اسما للفاعل وسمي المفعول بمفعول
لأن ذكر عجبت من مرر زيد عمرا أنه وقع مرر فيه الحال وإن كان يجوز أن يلفظ لفظ

يجوز

يجوز الرفع والنصب على أن يجعل من مرر بالحال والحال وفي الرفع وفي معمولها أيضا أي
الفاعل والمفعول فإن ذكر نحو عجبت من مرر بزيد عمرا فهو مرفوع لفظ ومحل لفظ منصوب
محل لكونه مفعولا لم يحز نصبه أيضا حملا على المحل نحو عجبي مرر بزيد عمرا
أو مرر زيد وإنما قلنا إن ذكر الفاعل والمفعول لأن ذكرهما للمصدر غير لازم
بل جاء مرادا ذكرهما أيضا في القيام مقام الفاعل نحو عجبت من مرر
زيدا وعمرا ومن أن مرر بزيد وعمرا أحدهما في قوله أيضا في الفاعل لأن القيام مقام
الفاعل فاعل عند الصرفيين فلما أن غلبت الروم بعضهم من بعد غلبهم سيغلبون
يحتمل على كل من الإضافات الثلاث على إضافة المصدر إلى الفاعل أي غلبت
الفارس الروم على قراءة بناء العلوم في غلبت وهم أي الفارس من بعد غلبهم أي بعد
أن غلب الروم على حذف المفعول سيغلبون بالبناء للمفعول في سيغلبون
أي الروم وعلى إضافة المصدر إلى المفعول أي وهم أي الفارس من بعد غلبهم
أي من بعد أن غلب الروم وهم أي الفارس على حذف الفاعل سيغلبون أي
الروم وعلى إضافة المصدر إلى القيام مقام الفاعل والمعنى وهم أي الروم من
بعد غلبهم أي من بعد أن غلب الفارس سيغلبون الفارس على حذف المفعول
وعلى قراءة بناء العلوم في سيغلبون وقراءة بناء المجرد أي غلبهم فإن قيل
عليه شكوك أما عدم تقدم الفاعل فظاهر وأما عدي تقدم معمول أخبارهم تقدم
معمول فلا نسلم أول على منع الفعل كما اشترط به وهو أي منع الفعل إن مصدر
لا يتقدم عليه معمول فالمصدر لا يتقدم عليه معمول وجه على المتأخر يجوز تقديم الظرف
عليه نحو بك مأمور وهو ضعيف بكثير الخ من الفعل وبأنه مع أن الشيء كالجزء

فلا يحكم للكلمة بغير ما يقتضيه تقدم عليها او تاخر فيجوز في يضرب تقدم عليه او تاخر فيجوز كان يقال
زيدا اليوم مضروب والجمهور يجعلون مثل هذا دليلا على ان الاصل في العامل
وكون المذكور مفسرا اي اعني ضرب اليوم زيدا ضربه قوله اسم الفاعل هو الذي يشتق من يفعل
الذي قام به الفعل مع الدلالة على الحركات والسكنات المعينة للحروف ويطلق على
ما قصد التلبس لان المراد بالفعل ما اخذ الاشتقاق كالضرب لضارب
والفضل مشتق من يفضل الذي قام به الافضلية لا الذي قام به الفضل الذي
هو ما اخذ الاشتقاق عامل ولا يكاد استفادة هذا المعنى من لفظ اسم الفاعل
لم يعرفه المصنف اكتفاء باشارة اللفظ الى تعريفه لسلامة بطون الكتاب والله اعلم
بالصواب قوله يعمل عمل يفعل الى فعلى اذا كان بمعنى الحال او السين فقط عمل
عمل المبني هو للفاعل من المضارع لاشتقاقه منه وفي فعل اذا لا يعمل عمل
المبني للفاعل اذا كان بل يعمل عمل الذي هو اسم الفاعل مشتق منه فضارب
يعمل عمل يضرب في رفع الفاعل ونصب المفعول وذاهب يعمل عمل يذهب في رفع الفاعل
فقط قوله اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال يعني ان عمله عمل يفعل مشروط بان يكون
محلول عمله بمعنى الحال او الاستقبال بارادة المتكلم التي بالقرينة الحالية او بالاستعمال
وذلك للان صيغة المضارع لفظا فلو كان بمعنى الحال او الاستقبال لكان معنى مشتركا
الجواز وهو ممنوع على الاصل فيعمل بخلاف ما اذا كان بمعنى الماضي نحو زيد ضارب عمرا امس
او زيد بعد ان ضرب عمرا مثلا بخلاف ما لو كان الضرب قد انقرض لا يجوز اعماله بينه وبين
المضارع معنى ولا يعمل لضعف الجواز اذ لا يجوز للمضارع حينئذ الا من جهة
اللفظ ولا يجوز للماضي الا من جهة بل يجب الاضافة حينئذ معنى خلافا للكسائي

فائدة

فانه يجوز عملا مطلقا سواء كان بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكن كما يقول
القائل وظهرهم باسطا ذراعيه بالوصيد فان باسطا هذا ذراعيه مع وقوعه
في الزمان الماضي قبل نزول الآية وبقولهم جاءني الضارب زيدا امس وبقولهم
زيد معطي عمرو درهما امس والجواب على الاول ان باسط لو يدبه حكاية حال ماضية
فهو بمعنى الحال الحالة وعلى سبيل الحكاية وعلى الثاني ان اسم الفاعل اذا دخله اللام
صار فعلا في صورة الاسم لان اللام فيه موصول الموصول لابد له من صلة
والفعل لا يكون الا جملة وهو هذا اسم فاعل وهو اسم جملة للاسم اي اسم الفاعل
في قوة المضمر فيعمل لكونه فعلا في الحقيقة سواء كان بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكن
لكن بجره الى صورة الاسم اصلاحا للفظ لئلا يدخل على صورة الحرف واللام لكي للتعريف
ان درهما مفعول معطي مقدرا واعطى درهما الاسم الفاعل قوله الا اذا اريد
بحكاية حال ماضية مثبتة مفرغ بيد لا يجوز عمل ما هو بمعنى الماضي كما وقفت ورائه
الا اذا اريد به في الوقت ارادة حكاية حال ماضية منه فانه يعمل لكونه بمعنى الحال
في الجملة وعلى سبيل الحكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان الباسط
وان كان واقعا قبل نزول الآية الا انه لو وقع في مورد الحكاية تنزل منزلة
الحال وعمل في المفعول كالواقع بمعنى الحال تحقيقا اعلم ان الفرق بينه اذا كان بمعنى
الماضي ولم يرد به حكاية حال ماضية هو ان غرض المتكلم فيما لو وقع ان يخبر السامع
عن الواقع والماضي فقط وفي الثاني ان يخبر عن الواقع فيسع ارادة ان يكون السامع كانه
يراه بوسطة الصيغة يعني ان المقصود افادة السامع الواقع كما يراه المخاطب
بدون ان يلاحظ معه وانضمامه فيكون السامع كانه يراه بوسطة الصيغة

لان صيغة اسم الفاعل حقيقة في الحال انفاقا وفي الماضي مجاز عند
المصنف وفي الاستقبال كذلك انفاقا وقد علم ان عمله مشروط بما يفسد لحاة البصرة
مثل يعطي على سبيل الحكاية نحو زيد ضارب عمرا امس على موضوع على حكاية زيد الضرب
عمرا امس على ما في الحاية نحو كان زيد راكبا امس على حرف استفهام نحو اقائم
الزيدان على حرف نفي نحو ما قائم الزيدان على الحالة الكوفية والاحسن في
البصرية ان لا يشترط الا اعتماده وبانا لا يكون موصوفا ولا تصغيرا ولا يصغر
نحو هذا ضارب عالم زيدا او لا يدل على موصوف بزمان الا ان المعمول لا يوصف ولا يصغر
ويلي على الاستمرار نحو ولا يزال الذين كفروا تلي وكم المعمول وهو يشتق لذات من يقع عليه الفعل
ولا يمكن استفادة هذا المعنى من لفظ اسم المفعول لم يعرفه بقوله فعل يحل بما يفعل
او كل او يعمل عمل المضارع المبني للمفعول لانه ملحوظ فيه معنى فعل اي لا يعمل عمل
مطلق المضارع المبني للمفعول بل يعمل عمل المضارع المبني للمفعول الذي هو اسم
المفعول مشتق من مصدر يعمل عمل يفعر به وهو رفع المفعول الذي ما يقام مقام الفاعل
نحو زيد مضروب غلامه كضرب غلام ومعلوم يعمل عمل يعلم وهو رفع المفعول الاول
الذي يقام مقام الفاعل ونصب الثاني نحو علم قائما وزيد معلوم غلامه قائما ولو جاز ان
يعمل عمل مطلق المضارع المبني للمفعول لجاز ان يقال مضروب عمل يعمل ليكن كذلك اذا
وجب ما تلوته عليك فاعلم اعلم عمل يفعل من فعل مشروط بما يكون بمعنى حال
او استقبال فيما يتعلق به على صاحبه او هو حرف النفي او هل حرف الاستفهام
وبان لا يوصف ولا يصغر او اذا دخله اللام ينادى او الاستثناء في عمل الكون
خبرا في صورة ما لم يكن بمعنى الحال او الاستقبال بشرط عمله ايضا

عند

هذا الكسائي وان الكوفيون لا يشترطون الاعتماد بعد ابدا والمبرد بشرط
بعض الشروط في اسم الفاعل يستغني عن التقدير لذلك البعض باسم المفعول
لكونه في حكم الفاعل لانه اسم لذات وصف بالفعل الواقع منها او قام به
فصار لازما يدل على قيام المأخذ بالذات دواما وانقطاعا او قصدا بغير
جار عمل يفعل من حظر وصيغ مخالفة نحو السماع كرم ومسعر وغيرهما وكلها
مترادفة تدل على الدوام كصيغ الماضي لدلالة على الزمان الماضي وصيغ المضارع
في الدلالة على الزمانين ومثل الواجب والدائم والمستمر تدل الصيغ على دوام قيام
المأخذ بل الدوام تفهم المأخذ ومادته تامل ولوضع صيغ هذه الصيغة للدوام
او اقتضاء حدوث المأخذ قيل كاس للاقتضاء تغير الدال
وانما سميت مشبهة لانها تشبه باسم الفاعل في الدلالة على قيام المأخذ
بالذات وفي التثنية والجمع وغيرهما او عملها كعمل فعلها وهو رفع الفاعل لفعلها
او لا توجد الا في اللازم ودلالتها على الدوام لا يشترط عملها بالاتفاق
كان بما تقترن بالزمان يكون الزمان معبارا له والدوام للزمان لان وجود
شيء مشروط بفناء آخر فلا يدوم ما يقترن به لعدم دوام معباره وهي الذات
على الدوام فلا يشترط عملها ناصبة الزمان بل لكن يشترط ما الاعتماد وبان
لا يوصف ولا يصغر اعلم ان هذه الصفة اما معرفة باللام او مجردة عنها
وعلى كلا التقديرين معمولها اما مضاف او معرف باللام او مجرد عنها فالجميع
ستة وكل من الستة اما مرفوع او منصوب او مجرور فصار الستة الثلاثة
عشر حالات وست منصوبات وست مجرورات فالجميع ثمانية عشر قسما

Copyright Library Universal

كلمة من اصل التفضيل او لا يستعمل مع من لا لفظا ولا تقديرا لعدم التنوين باللام
او الاضافة لا يقال زيد افضل او زيد افضل الرجال لحصول بيان التفضيل على
الوجه الاتي الطريق بعد استفاد الطريق اثنانية وكلا الطريقين من حيث
التنوين والتجريد قولنا اعلم بعلم اشرح وحبتي وقولهم الله اكبر وقول الشاعر ان الذي
سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول الف من مقدره والمعنى وبيتا اخفى من الشر
معلم اكبر من كل شيء ودعائما اعز واطول من دعائم كل بيت وان ارفى سمكم على كل بيت
فاعلم انك اذا سئلت من جعفر فتبغي اباه بعرفه باللام او الاضافة تقول الامير تجوز
ان يضاف الى النكرة تجوز يد افضل رجل فيشيء على كلا وجهين جميعا من اضافة
الشيء الى نفسه ان نقال اراد بالتعريف معنى يشمل التعريف والتخصيص كما مر شأن
المجاز وبنى الامر على الاعم الاخلى كما هو دأبه في هذه الرسالة مبنا اي اختصار قوله
وما دام منكرا اي يشوبه الذكورة والانوثة في الاسماء جميعا وقت اسمية
مع من فذكر لازم وهي النكرة اراد الملزوم وهي الاسماء جميعا من جواز ارادة اللازم
على سبيل التورية الكناية ويقال زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والزيدون
افضل من عمرو وهذا اجل من دعوة الهندات اجل من دعوة الهندات اجل من دعوة
بلفظ الافراد في الكل وهو الدال على احدهما اذ يشبه صيغة النعي في الوزن والمعنى
فكما لا يثنى ويجمع النعي لا يثنى هذا الاخير اذ نكلة من كرم مثلا وهما لا يعد
مفارقة الا بهما والاضافة فيحمل العلامة بينهما كالحمل الفاصل بين المضاف
والمضاف اليه على كل كلمة من افراد علامة الشيء من الشيء فيلزم لفظ الجزء

الذكر

اقول كما يرد ورد على البيضة وغيرها على الوصوف بالاحمر اذا اعرف باللام انت وشأنك
وجمع نحو الزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهذا المعنى والبيان
المفضلان والهندات المفضلات او المفضل والمفضلة اسمية بدخول اللام صفة
شابهة فعل النعي ومفارقة كلمة من الدالة على التعريف على سوار على البيضة وغيرها
قال الله تعالى الاجرين اعمالا الاخسرين اذا اعمالا اذا اصيغ باع في الاعراب اي اذا اصيغ وقصد
زيادة موصوفة على الفاعل اليه باع في الاعراب للطابقة وعدم المطابقة اما
المطابقة فلما كان المعرف باللام واما عدم المطابقة فلما مر من ان الذي من شأنه ان
المفضل عليه مجردا او اذا اصيغ ولم يقصد زيادة موصوفة على الفاعل اليه بل قصد
زيادة مطلق واصيغ نحو الثوب ضيق لابيان المفضل عليه وجب المطابقة على الناقص
والاشبع احد الاشيء مروان اي الناقص والاشبع الاشد في بني مروان اعدل
على الفاعل من سواء كان في بني مروان عادل غيرها او لم يكن بل انما اصيغ
لبيان ان يجوز الاشتراك بتعدد الاوضاع على هذين الاسمين وكفى لبيانه محل افضل
قريش او محمد انا شيء من قريش فضل الملائكة والتقليل فاضافة للتوضيح الاشتراك
في اسم العرب بتعدد الاوضاع وانما وجبت المطابقة مع قوة الاسمية بسبب الاضافة
لعدم شبهه بالفعل بمعنى في ذكر المفضل عليه مجردا قوله باب المعرف هو ما مع
اقول يجعل كلمة من لوكلة جاز دخول حد وحرف الاستقبال السين وسوف الجوازم
عليها والفصل به الضمير المرفوع اي امكن ان يتصل به الضمير المرفوع البارز لان المتكلم
يشمل الافعال الصفات والحروف واسم الافعال كلها فكانه اراد بالاتصال
التصور وان غير بحسب اللغة لا يطلق الا على البارز الذي يكتب باتصال شيء بغير

Copyright © Aligarh Muslim University

بغير حركة [illegible] وهذا معنى قولنا [illegible] وخص [illegible] نحو وهذا المعنى
في نحو [illegible] من الخروج من الكسرة الى الضمة او انقلاب الواو ياء قوله المضارع
وهو ما تعقبت [illegible] ومعنى الاعتقاب [illegible] الاربع ان الهمزة
في اول المضارع [illegible] على جميعها وهي الهمزة [illegible] الاربع الهمزة
للمتكلم وحده والتاء للمخاطب والغيبة المؤنث والياء للغيبة والنون للمتكلم
مع غيره [illegible] على الماضي [illegible] الماضي باعتبار
[illegible] حروف [illegible] لزيادة لان بعضها من حروف اللين
وبعضها [illegible] الهمزة والتاء [illegible]
[illegible] النون [illegible] الحروف اللين
[illegible] بنفسها او باعتبار [illegible]
[illegible] الهمزة بالمتكلم
وحده لان المتكلم [illegible] الهمزة [illegible]
اولا [illegible] الهمزة [illegible] بالاقوى [illegible]
[illegible] لئلا يجتمع الواوان [illegible] المضارع [illegible]
[illegible] كثيرا [illegible]
من [illegible] والمخاطب [illegible] المتكلم [illegible]
[illegible] بين المتكلم والمخاطب [illegible]
الغائب [illegible] الغائب [illegible]
[illegible]

اي سماه

اي سماه [illegible] بمعنى [illegible] على كل [illegible]
بمعنى [illegible] المتكلم [illegible] الغائب [illegible]
المتكلم [illegible] الغائب [illegible] المتكلم [illegible]
من [illegible] الغائب [illegible]
[illegible]
[illegible] على الابرى مطلقا [illegible]
[illegible] بين المتكلم والمخاطب [illegible]
[illegible]
بالمتكلم مع غيره [illegible] بالمتكلم [illegible]
[illegible] في الماضي [illegible] المضارع [illegible]
[illegible] من حروف اللين [illegible]
[illegible] المتكلم [illegible]
[illegible] على الكثير من [illegible]
[illegible] قوله يشترك [illegible] قوله يشترك [illegible] الحاضر والمستقبل المضارع
[illegible]
[illegible] في الحاضر [illegible]
[illegible] المستقبل [illegible]
شان [illegible] المتكلم [illegible]
[illegible] المشترك [illegible] المتكلم [illegible]

Copyr[illegible] Univ[illegible]ersity

التأكيد وما ستوفى فى فن الاستقبال فقط وان لم تفده فقد تجرد عن معناها فقط
والصحيح قد يستعمل ايضا لمجرد التأكيد كقولهم لقاستكنسنها ما قالوا وكقول بعض
الحاجب بعد الدار عنكم لتقربها فان كتابته فى فهم وطلب بعد الدار على الحاطبين
فى الحال ويعرب بالرفع والنصب والجزم يعنى يجوز فى الجزء الجزم لا يدخل الجزم الشعاد
فى العامل فقط او تقدير اسقط الرتبة عن رتبته لانهم اذا هم يستطعوا فى الاعراب
عليه بمثليته اياه تعنى هذا مع ان الاسقاط يحصل بأى كان لانهم يتكلم
فى علم يتكلم فى اعرابه ايضا بخلاف الرفع والنصب فانهما مشتركان فى فيتطلبان
اعرابه ثم لجزم المزايا سوى الحاطبة استقاط الحركة وجزم ما فى آخره النون
استقاط النون سوى جمع المؤنث كما سيأتى بيانه ولم ارتفاعه بمعنى ام ك
تعيين انواع اعراب المضارع حافظ ببيان عوامله فقال ارتفاعه بمعنى
او بامر فهى لاحظ للسان فيه هو او نحو بدون ناصب وجازم موقع اسم اى
موقع جزء اسم مسند الى نحو زيد بقرينة شموقع ضارب لان نحو الجزء الافراد او
مسندا اليه نحو يقرب زيد فى موقع زيد فى زيد يقرب لان اول الكلام موضع الابتدا
فى الجملة فلو مثل من الثانى ايضا كان احسن لتحمل التنبيه على هذا المعنى واما عمل
هذا المعنى الكونه موجبا شبه المضارع باسم الذى شابه الاعراب واما على الرفع
لانه موجب لكمال الشبه الذى يستلزم اقوى الاعراب الرفع والكسائى ذهب
الى ان ارتفاعه بما صدر به من الحروف الزوائد بناء على ان سبب اعرابه المشابهة
وهى تحصل من حروف المضارعة وهو ضعيف لا يؤيده نظير فى كلامهم اذ ليس فى ما يكون
جزء عامله الخ ولما انتصابه باربعة احرف اكى بعد الفراغ من بيان عامل الرفع

بقى ان يشير الى من على الحاطب فلم يرده على القطع بل الزم عليه فهم محصل اللفظ سواء
كان مرادا او لم يكن ولهذا قالوا وضع المشترك قصد الابهام وفى اطلاق بارادة
المعنيين جميعا لكان فى الابهام قطعا وقيل سواء اذ هو اولى من الوضع الاول
وقيل بعد الوضع ثم اعلم ان بعضهم على ان حقيقة فى الحال مجاز فى مستقبل وبعضهم
على عكس ذلك يؤيد الاول تبادر الفهم منه عند الاطلاق حتى عن قرينة الى الحال
فاطلق امة مشترك بينهما وضع لاحدهما مرة واخرى لاستعمال لفظه يطلق عليهما اطلاقا
كالمشترك على ما عليه يعنى انه لو كان مجازا فى الاستقبال لوجب القرينة عند ارادته
بالاتفاق ولو سمع فهم الاستقبال مجردا عن قرينة كما يفهم الحال وليس كذلك وكذا لو كان مجازا
فى الحال لما سمع فهما عند مجردا عن قرينة مع ان الفهم يتبادر منه اليه عند الاطلاق
مجردا عن قرينة تدل على ان حقيقة فيهما او التبادر للحال اكثر فاطلاقه بارادتها اولى
او حمل اللام على الكراهة او يشترك فى هذا ان كل وقت ورد فى الاوقات دخول اللام او سوف
فانه وقت وفى اللام تعيين الحال على ما بينا الكوفيين ووقت دخول سوف او السين
تعيين الاستقبال كما هو مذهب البصريين المشترك عند نصب القرينة على احد المعانى غير ثابت
عينا لجواز ان يقال انما كانت اللام للحال فكيف جاءت حرف الاستقبال فى نحو
فى ليعطيك فالجواب ان اللام يفيد الحال اذا دخلت على المشترك واما اذا
دخلت على المستقبل فتفيد مجرد التأكيد من قبيل استوفى المنطق وجزء مدلوله
فان قيل فلم تفيد اللام معنى وتتضمنه من سوف معنى آخر غير الاستقبال الذى تختص
سوف بتعيين المعنى اللام يدل على تقدم دخولها على الفعل فلا وجه لابطال حكمها
بما يخص جميع ما مع ان الحال والتأكيد يجعلان اشتراكا فاذا لم تفد الحال تعين

التأكيد

حاضر في بيان عامل النصب اعلم انه قد تقدم ان الامثلة الصرفية انما تنسب الى الاسماء المتمكنة
وهي تشبه الفعل واما البواقي فقد ذهب انما تنصب تشبيها بها اذ ذهب بعضهم الى ان الناصب
هو انه وهذا عاد النصب بعد البواقي باضمار ان ثم ان نصب ما يلي آخره نون التوكيد
المخففة فتحة ونصب ما في النون باسقاط النون تشبيها الناصب الجازم سوى جمع المؤنث
فانه بني نونه نصب الفاعل لا يعرف في جازم ولا ناصب هذا وان ان قد لا يعمل تشبيها
لها بما المصدرية كما شبهوا المصدرية بها من قراءة من قرأ لمن اراد ان يتم الرضاعة قال
الشاعر الله ان اسمعوا بامم ولا بسكون الواو والياء ان تقرا بدون النون
ووجه ان لها عملان لفظي وهو النصب والمعنوي وهو جعل الجملة في تاويل المصدر
فجاز ان ينتصر فيها في بعض استعمالاتها على عمل المعنوي كما ان المذهب في ما
المصدرية هو الاقتصار على العمل المعنوي وينتصب باضمار انه ثم ان الفرق بين ان
حتى اللام لانها حرفا جر وحرف الجر اذا دخل الفعل فوجب تقدير ان بعدها لتجعل
الفعل في قوة الاسم نحو سرت حتى ادخل البلد بمعنى كي ادخل البلد او الى ان ادخل
البلد بمعنى الدخول او الى دخولي هذا ان كان مدخولي حتى مستقبلا بالنظر الى ما
قبلها سواء كان مستقبلا في الواقع نحو اسير حتى ادخل البلد او لم يكن نحو سرت
امس حتى ادخل البلد فان الدخول وان كان منقضيا الا انه وقت وجود السير كان
مترقبا وعرضة لان تخبر عن الترقب مع قطع النظر عن تحققه فان اريد بالحال تحققه
نحو مرض حتى لا ارجوه او لا يرجون في الحال شفاؤه من مرض او حكاية نحو كنت
سرت امس حتى ادخل البلد فان الدخول وان كان منقضيا الآن عند كان في الحكي حال
الاخبار او تخبر السامع عنها بصيغة الحال مع قطع النظر عن تعجب لبكية السامع

بهبط الصيف كالمعاين به كانت حرق ابتداء ولا يكون ما بعدها الا منقطعا عما قبلها لان
ان لانها لا تجامع الحال فيما بعدها على الاستئناف ويجب ما قبلها ما بعدها
ليتحقق الارتباط المعنوي بعدما بطل الارتباط اللفظي كالمرض والسمن في قولك ان
تذكرني اذكرك والمرض سبب للضعف اقرارا او بمعنى الى في كلامهم
بمعنى الى ان وهذا الاخف من القول الاستئناف ام تكرار ان والحق هو الاول وجب
الاضمار بعدها كونها بمعنى الى ويجوز ان يكون المعنى والله اعلم كل الاوقات الا وقت
اعطائك حتى اولا تسالني حتى فيجب تقدير ان ايضا لكون كل منهما من ولام كي من
وادخل اللام قال سيبويه في قول امرئ القيس فقلت له لا تبكر خيلك يا امرؤ القيس
او نمت فعد الى الوراء كان عربيا جائزا على ان تشرك يا بين الاول والآخر كانك
قلت انما هذا لك او انما نمت على ان يكون مبتدا مقطوعا على سرور بعني او نحن نمت
قد بكارها جميعا فان الاضمار بعدها مشروط بان يفعل في جواب الشيء بالشيء
فيه بكلها جميعا فان الاضمار بعدها مشروط بان يفعل في جواب الشيء بالشيء
فيه بكلها جميعا فان الاضمار بعدها مشروط بان يفعل في جواب الشيء بالشيء

وسيأتي ما يتعلق بهذا المقام إن شاء الله تعالى في باب الخمر ويستعمل لما فيه الحرام كقولك
لحم زيد دم وإلى وما ينقض الندم وكذلك لم في الشعر كقوله يوم الهيجاء إن
صلت وإلى إذا وإن لم يتصل فقد يضاف إلى الجمل وفي الشعر كقوله كان لم يسمو
إلى الوحشي موضعا ولم يوضعا أولا ويستعمل اسما بمعنى مضيفة بمعنى أداة
هي أو كلا سماء الشرط بعضها غير ظروف وغير الظروف بعضها لدى العلم وهو بمعنى وبعضها
لدن العلم هي ما وهما وبعضها يشترك فيه إذا الذكورة إذ التأنيث والظروف منها
للزمان وهو ثلاثة أقسام قسم يستعمل إلا في المستقبل وهو إذا وقسم يستعمل فيهما بدومنها متى
تأتني أكرمك وسأتأتني أكرمك بمعنى للمكان وهي أقسام ثلاثة قسم يستعمل إلا في
الجزاء وهو حيثما تكن أكن وذلك لتكفه بما عن الإضافة لما منعه على الاختصاص وقسم
يستعمل فيهما بكثرة وهو حيث وقسم يستعمل فيهما بقلة وهو إذ ومنها أين تكن
أكن وبينما تكن أكن ثم اعلم أن الغرض من التعميم هو المراد بمعنى أن هو حصول التعليق
بكل فرد من أفراد العموم على وجه الاختصار بيانه أنك إذا أردت تعليق أكرم كل رجل بأكرام زيد
فإما أن تقول إن كان زيد رجلا فأكرمه وإن كان عمرو رجلا فأكرمه وإن كان بكر رجلا فأكرمه
وهكذا إلى آحاد الرجال وهذا طريق الاستقصاء وذلك أكرم كل رجل أو من رجل أكرمه
أي رجل كان في عموم وإن تضف بمعنى إن وتستعمل بدلها للغرض الذي هو
التعليق على وجه العموم والاقتصار وذلك أكرم كل رجل أو من رجل أكرمه على معنى
أي رجل يكرمني أكرمه فما هو للزمان للتعليق باعتبار عموم الزمان وما هو للمكان
للتعليق باعتبار المكان وما هو للعالم للتعليق باعتبار عموم ذوي العلم وما هو
لغير ذوي العلم للتعليق أيضا عموم غير ذوي العلم وما هو مشترك للتعليق باعتبار عموم
ذوي العلم وغيره فإن قيل يلزم من عموم ما يعاقبها أكرمت الكل الذي يسمى ذلك الواحد

وشرب الليمي لو مع شرب الليمي فلو أريد منعه عن كل منهما على حدة قيل له كل
منهما شرب الليمي بالجر فيهما جميعا بعني ولا تشرب الليمي وأما الذي يحول على
الواو أما إذا شرب الخامس فلان قصدهم أن يجعلوا المعطوف مغايرا على المعطوف عليه
في الحكم فإذا واو في كلامهم نحو شربت السمك ولبن فقد جمعوا بين السمك واللبن
في الشرب ثم نصب العلامة بدون الفعل إذا انتفى بعدم عطف أو ترتيب ما بعدها
على ما قبلها أو على الوقت كقولك قاموا وقعدوا وأبرجي فيدهمون أي فهم يدهمون فإذا
فهم يدهمون على كل حال أو في تدهمن فلو يدهمون وكقولك لم يزرني فأكرمه
فإنما منع من يزورك لأن ترتب الإكرام على الزيارة يستلزم سببيتها لما
فإنما يكفيك تحدثنا اليوم بكي منكرا بيانا لحديث وإلا حرما فإنما البلاغة
الحديث أي يوجد منكرا بيان بلاحديث وذلك لأن هذا الكلام مسوق لنفي
الحرج أما عقلا بكل حرج فهذا هو الأول أو وقعا فانتفاء الحرج الثاني وهو الحديث
وهذا الحكم فيما يعقل الإسناد ويجوز السبع انتفاء الأول فقط وإلى عند كل فاضل
ولا تشرب لبنا فتصير الأول مثل التمي والثاني مثال العرض تصوير الأول
ليستلزم حصول الثاني عند كل الجمهور أي العوام أو تقدير الثاني لأن يكون منكرا بتأول
بسبب فاصابة جر بسبب أن فيهما الفرق بينهما وكل منهما ظهر وواو التي فلما
نعم لكن التمي محال أو ممكن لا طمع فيه وفي عكسه كالعرض من فاته لا يعد ويكون
ممكنا يتوقع وفي عدد الأمر التمي على تقدير وفي عكسه يعود نحو فصلي الفجر واركع
على تقدير وفي عكسه يعود نحو الساعة كائنة فجر في السؤال الذكور وإن جاز
أن يعود إلى المعاملة مع ملك يقتضي الظهار أو واو ذلك الجرام نحو أحرام

لانه الى بمعنى مع فكان معنى الى مكان ثم قليل ... ان في هنا بمعنى مع ...
وصولها او فاتو ... [illegible] ... ان يكون الا قد اخذ ... وعمي ...
... [illegible] ... وعلى تقدير تسليم ان يكون ... المكان ...
... [illegible] ... وعلى ... ويكون الجزم ...
... السببية ... [illegible] ...
... [illegible] ... ثم اعلم ان اذا جزم المضارع اذا كنت
... [illegible] ... وعند الكوفيين جزم ... [illegible] ...
... [illegible] ... كيف يكون ... [illegible] ...
... التعليق باعتبار ... [illegible] ... المضارع ويتعلق
في التعليق باعتبار عموم ... [illegible] ... التعليق باعتبار ...
... [illegible] ... على المذكور ...
... [illegible] ... الجزم ... [illegible] ...
... [illegible] ... الجزاء ... الشرط ... [illegible] ...
... [illegible] ... المذكور ... [illegible] ...
... الجزاء ... [illegible] ... المقدر ...
والمذكور ... [illegible] ... والله اعلم
... التعليق ... الشرط ... [illegible] ...
... [illegible] ... الجزم ...
... [illegible] ... مجزوم ... [illegible] ...

... [illegible] ... المضارع ... [illegible] ...
... [illegible] ... الجزم ... [illegible] ...
... [illegible] ... معنى الطلب ... الشرط ...
... [illegible] ... الشرط ...
... الشرط ... [illegible] ...
... [illegible] ... الشكوك ... [illegible] ...
... [illegible] ... المعنى ... [illegible] ...
... [illegible] ...
... الصلوة ... الشرط ... والمعنى ...
مع ... اقامة الصلوة ... اقامة الصلوة
... [illegible] ... اقامة ...
... [illegible] ... بعد ... [illegible] ...
... [illegible] ... الضماير التي بعد ... [illegible] ...
... [illegible] ... والضماير ... [illegible] ...
... [illegible] ... حرف من حروف ... [illegible] ...
... [illegible] ... الحروف ... في الرفع ... [illegible] ...
المضارع ... [illegible] ...
... الجزم ... الحركة ... النصب ... [illegible] ...
... الحركة ... [illegible] ...

Copyright ... University

فلنعرضوا

ابناء

حتى المتعدي قد اكتسى لفظ اللازم على سبيل العارية فهو غير خارج عن اللازم
متعديا بانه قد بني للمفعول او هو ما لم يتجاوز فاعله او فعل المفعول الذي
لم يذكر فاعله ويعرض بهذا الاعتراض للاحتصار مع شهرة الفاعل نحو خلق الانسان
ضعيفا خلقت الناقة هذا غلام لطلق والحمار لا يحمل الا ذا وهذا على الرجل
فهو محمول ونسل فهو منسول وحي فهو محبوب وقد فهو مفقود وقد
الرجل قد ليس اذا جعل حسي ينقطع للعلم بان فاعله هو الله تعالى وكلامهم راسا ان فعال عندهم هو معلول والا
سلة فهو مسلول وهكذا اولان القصد الى وقوع الفعل على المفعول به لا الى
صدوره عن الفاعل نحو قتل الخارجي فان المهم قتل لينوسي عن شره لا فاعله
او لتعين الفاعل على اسلوب الحكيم نحو ضرب الامير اذا كان الضارب غلام السلطان
وفي القدرا والجهل نحو سرق المال او لانه
الفاعل السامع لا نحو مشى زيد او لجهل المخبر بالفاعل نحو سرق المال او لانه
احترامه عن ذكره او صغره واسند فعل المفعول الى المفعول لمناسبته للفاعل
ولم يرج الاسناد فيسند اليه نحو ضرب الامير فاعله فان هذه الامثلة
تقتضي اسناد الى المفعول كما لا يخفى على من له ذوق وملاحظة فيكون اسناد
الى المفعول لتحقيقه ماهية المبني للمفعول من انه لو لم يلاحظ دخوله في الوقوع
مرفوعا لم يبن واكرمت زيدا واعلمت عمرا قائما وحق فاعل الاول هو الراء
الذي لا يصير مفعولا لم يبن فاعله ويسند الى المفعول به نحو

ولا يجوز

ولا يجوز اسناد الى غير عند وجوده خلافا سيبويه فانه التكلم على ان مجرورا
ان شاء اسند الى المفعول به وترك ما سواه على نصبه وان شاء اسند الى غير
وحق المفعول لان كل ما هو اخص في غاية التكلم فهو احق قوله لو ولدت فاطمة
جرو كلب لسميت بذلك الجرو الكلابا شاذ حذف قصد تسابب العدد في الروايات
في الابيات نحو الا اداكان الثاني باب علمت والثالث في باب علمت اي يسند
الا المفعول به كراهة وزيان الا وقت ان يكون الثاني في باب علمت اي فاعال
المفعول الثالث في باب علمت فيجب تاخره لان الاول يقدم مقام الفاعل بالاتفاق
وقال في باب علمت لان الثاني في باب اعطيت يقع موقع الفاعل لعدم المانع واما
الثاني في باب علمت والثالث في باب علمت فلا يقعان موقع الفاعل لامتناع
علم قائم زيد ولا علم فاضل زيدا عمرا لانهما خبر المبتدا وحق الخبر ان لا يجوز
واجاز ابي علي ان يسند عند ذلك اذا كان نكرة وان التكبير يشعر الى امتناع ثاني وثالث والاعلم
الا ليس الا ان يقام مقام الفاعل واحد ونحو الا تضرب الا زيدا في الدار فما يصار شرط
الضرورة الى تركها نحو ان يقال علم زيدا خارجا لان الخارج يشعر الى امتناع ثالث
وقد الى المصدر اذا ورد الى المصدر نحو سير سيرا شديدا او خبر مصدر المفعل
والمانع عن كلا اسناد الى به وصف المصدر ايها على ان المصدر التاكيد كالخبر
سيبويه مناع المفعل لعدم الفائدة فيها الا ان خبر المصدر لو لم يفعل المفعول لفعل
ذكر اولم يذكر وما يسند اليه المفعل يجب ان يكون شيئا الا ولا يسند المفعل عليه فلا يقال سير
الا ان يقصد وصفه في التكرار والدوام والشيء يقال ما سير الا ان سير ذلك المصدر
فاقام مقام الفاعل هو الذي على نحو سير سيرا شديدا وضرب ضرب الامير وضربة

لبيان

فيه لجواز احد الشيئين على الآخر فتقديم الجر للحصر هو الى الالغاء بابطال علامة
المفعولية لفظا ومحلا لا مع بقاء محل الامر هو توسط هذه الافعال بين مفعوليها
نحو زيدا ظننت منطلقا او تاخر عن مفعوليها نحو زيد منطلق ظننت الا ترى انها لما جاز
تقدمها على مفعوليها لعدم امر تعينهما من اول وهلة بالتصدر بتقدم احد المفعولين
او كليهما الا ترى انه يقال ظننت منطلقا زيدا وظننت زيدا منطلقا فلما جاز التقديم نظرا الى
صلاحية المفعولين لان يكونا مبتدا وخبرا والفرق في قولهم عبد الله ظننت
منطلق بتصدر المفعول الاول والمعنى عبد الله ظننت منطلق متعلق
ثم اعلم ان وجوب الالغاء حين التوسط والتاخر عرض لصعف عملها لتاخرها
او عن احدهما مع كمال استقلال المفعولين كما مع افادة معنى على الجزء سببية
وبيانه ما هو عبارة عنه بنى على او علم فان قيل زيد ظننت مقيم او زيد مقيم
ظننت كان المعنى زيد مقيم في ظني لكن حين التوسط يضعف الالغاء تقدمها
على احد المفعولين وحين التاخر يقوى الالغاء لادبارها وضعفها بتاخرهما
جميعا واما الافعال فلانها افعال وان افعال تعمل معدومة وفي حرف النفي
بالواو معطوف على جواز بالرفع عطف على جواز اي ومن شانها التعليق حاصلة
لان التعليق في باب علمت يرد في احد المتبائنين على الاخر الا يجوز حرف
عطف على الالغاء لان التعليق واجب الجواز وهو التعليق ابطال علاقة المفعولية
لفظا لا بر لفظي وهو الذي ابطل صدارة اي بسبب التعليق التي هي اللام مثلا
الاستفهام مع حرف النفي لا محالة لوقوع معناهما على مدلول الجملة مثلا اذا قيل علمت
زيدا منطلق فالجملة منصوبة المحل على المفعولية لوقوع العلم على مضمون زيد

فان قيل

فان قيل فليكن زيد مقيم ظننت كذلك لوقوع الظن على قولنا مقيم زيد وانتم قلتم الغاء
ابطال المفعولية لفظا ومحلا فلما قلتم زيد مقيم منصوب المحل على المفعولية
ظننت فصل الكلام السامع عن النصب اللفظي لما تقول بعد انه لو كان مفعولا
لانتصب لفظا لعدم المانع عنه فهو ليس بمفعول لا لفظا ولا محلا بل لفظ كلامه
ليس الا كما اشرنا اليه بخلاف علمت زيدا منطلق فانه منصوب المحل لوجود المانع
عن النصب اللفظي هو الاتم تامل ثم اعلم ان تعليق هذه الافعال فيما احد هذه
الافعال سبعة شرط ان يتقدم على المفعول الاول كما مثلنا لك واما اذا
تاخر عن الاول كقولنا لنبوكم ايكم كذا بمعنى لنعلمكم لاتم لما تاخر عن البلوغ
والاختبار فلا تعليق الا بالنسبة الى الكتبة لانه لا مانع عن العمل في الاول لفظا
فرع علمت ازيد عندكم ام عمرو وانتهم في الدار اذا وقع هذا في جواب
عندكم ام عمرو وانتهم في الدار فالمعنى على جواب ذلك السؤال فالمعاني
كذا وهو الصحيح واليه اشار المصنف بقوله او الم يقع في جواب السؤال فالمعنى علمت
بحصول عندكم ما يقتضيه استفهامكم بالهمزة وام وبلى كالذي استعملتموها
في مقتضاه وهو التعيين ولو اردت علمت احدهما لا بعينه عندكم بعد
وليس لفظ علمت قرينة عما يستلزمه الهمزة وام وهو علم احد الامرين
عند المخاطب على التعيين قوله الافعال الناقصة وهي افعال وضعت لتدل
الفاعل على صفة غير مصدرها وسميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها بل
تفتقر الى المنصوب ذكر ان تمام الكلام بالجزء والكلام سماها واخبارها
وهي تنقسم باعتبار اخبارها فانه اذا قيل كان زيد قائما فهو مساو لقولنا زيد قائم

Copyright © University

فعلمي وبعضها في الزمان الماضي وزيد منصوبا بمعنى بعد الفعل وما قال بعضهم
كان زيد قليلا زيد متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول في الزمان الماضي
ليس بشيء لانه خلاف التبادر ولانه لا يكون بمعنى الحصول مصدر كان التامة لانها
بهذا المعنى يقتضي ان يكون كلاما جزءا من الكلام وقائما حالا لا جزءا من قولنا وهي كان زيد
اي الافعال الناقصة التابع اطلاقها التباعي كل شيء كان اوفي الجموع ثلاث عشر
لفظا ومنها جاء وعدا وعاد وراح وامسى في قول بعضهم حتى قعدت كانها عربية
بمعنى صار فترفع الاسم وتنصب الخبر اي مختصا على البداءة والجزء وتتأخر عنهما غالبا
وتتوسط الخبر كما في زيد منطلق كان والاصل زيد هذا هو المتبادر فيها فقط على المشترك
فيشمل نحو عسى وكاد مما يقرن بحرف معنوي كالنقل الى الماضي كان وان الانتقال
من شيء الى شيء صار وهكذا تدل وكان يكون ناقصة اما بين الفرق اللفظي
المشترك بين كل شرع ان يتبين القرائن المخصصة كما قرر البيان عليها لكونها
ام الباب فقال وكان تكون ناقصة تدل على نسبة خبرها لاسمها في الزمان
الماضي نحو كان الله عليما او مظلما نحو كان زيد قائما وقد انمحى الاول زيادة معنى
تستفاد على عالمة من عدم مقارنة الزمان وفي نظر لان المقارنة به لتعلق العلم
بالمعلوم لا لنفس العلم ويكون تامة بمعنى وقع ووجد لا تفتقر الى الخبر بل يتم بالمرفوع
نحو كان الامر منه وقد تكون تكلم من كان في المهد صبيا اي من وجد في المهد
حال كونه صبيا وطفلا ويجوز ان يكون زائدة والمعنى كيف نكلم من في المهد صبيا
اي من هو في المهد حال كونه صبيا ولا يجوز ان يكون ناقصة لعدم معنى كيف نكلم من كان
في الزمان الماضي في المهد صبيا اي كيف نكلم الذي من شأنه الصبي او الطفلية او الوجود

في المهد في الزمان الماضي اذ لا يتجه استكاد التكلم واستبعاده مع ما لا يليق
ان يكلم من كذلك الا ان قصد من ثبت الصبي او الطفلية او الوجود في المهد في الزمان
الماضي وتكون زائدة لفظا ومعنى نحو ما كان احسن زيدا في نوع ما احسن زيدا بجر والتأكيد
وربما يستفاد تكون غير زائدة معنى فيكون المقصود منه التجرد عن الزمان الماضي
والعمل في قول العرب سيلتقي الجمعان فاطمة بنت الخرشب الكاهنة في بني عبقر من جدك
مثلهم زائدة لفظا ومعنى لاحتمال العدم زيادتها محتملة كما في قوله ويحيى ويميت
وربك على كان السومة العرب اي على السومة العرب او لفظا لا معنى نحو زيد كان
قام او قائم في الزمان الماضي فهي زائدة لفظا للعدم عملها لا معنى لافادتها الزمان
الماضي واما زيادتها معنى لفظا فقد قال ابو البقاء في قوله تعالى وكان الله عليما
فانهم قالوا هي غير زائدة لفظا لكونها عاملة وزائدة معنى لتعالي عز الله تعالى عن
مقارنة الزمان والجواب عن قولهم انها فارغة بعيده ويكون معمرا فيها ضمير الشان
ليكون اسمها ضمير مذكر مفرد نوع الشان والقصة واضافة الى الشان اضافة
العام الى الخاص والجملة بعدها الخبر اربع علامات عدم تقدم المرجع وكون المرجع جملة وعدم
رجوع الضمير منها اليه ويكون مفهوم الشان قالوا انه استلزمه الاجمال والتفسير
لا يستعمل الا في موضع التفخيم خلافا لمن قال كان زيد حاذقا لعدم الفخامة في الحكاية ان قيل
هذا تعليل كون قسم الشيء قسيما منه لان ما اسم ضمير الشان قسيم الناقصة قلنا يعني
كلام يكون ناقصة بان لا يكون اسمها ضمير الشان وناقصة بان يكون اسمها ضمير الشان
فان التقسيم الى العام والخاص على سبيل منع الخلو جاز ان كان مستفيدا ان
قيل كان عليك ان تعتبر في كونها بمعنى صار كونها بمعناها فقط او الجزء كما انها فقط الجزء

ذكرت فراحا بيومها او قد صارت بيومها فراحا ولا يستقيم ان يكون زيادة
كونها عاملة ولا استقبالها حال الفراح على اليوم اذ يكون دليلا على ان الماضي المعنى
بوم سبق الفراح على اليوم كما لا يخفى على من له ذوق ولا يستقيم ايضا ان يكون
اسما غير لسان مانع لمعنى هو نصب الحال وهو لا يجوز الا بالحال وهو مفقود هاهنا حال
الفراح على اليوم من فتعين ان يكون بمعنى صار او الحق بالنظائر اي المركبة البرشة
تعلم ان قد صارت بيومها فراحا اي استحقت بيومها من صفة البهجة الى
الفراحة وهذا الامكان من الاستقامة والصحة فلنا يمكن ان ارجع الى التقدير
المعنى يمكن ان يكون ناقصة لان ما مضى وبان يكون للاستقبال مع امكان او لا بعدها
لم لفظة ما غير موصولة ليكون اسما غير لسان لا اختصاصه بنحو نعم كما هو وابه
في هذا على مسالة سيبويه اي لا اختصار ثم نقول ان المصدر اذا كان غير لسان على ام
اضافة ناسخ عليها ان تفصل الباب بعيد الوسع على وجه الاختصار فاعلم ان
صار يستعمل تارة لانتقال من ذات الى ذات نحو صار الماء هواء ومن وصف الى
وصف نحو صار زيد غنيا او انتقال من القهقرى الى الحي والحروف تارة لانتقال من جهة
الى جهة نحو صار زيد الى عمرو اي ذهب انتقل من هذه الجهة الى جهة عمرو او الى جميع
معنى واضحى مرة تفرد مضمون الجملة بالاوقات الخاصة اصبح تفرد بالصباح واضحى
بالضحى والمراد تارة استمرار الانتقال من شيء الى شيء نحو اصبح زيد غنيا او امسى زيد فقيرا ال
عدوهم اصحى كاثرهم وزحفا فاذ رتبة ايضا والدهور اراهم هنا لا مشبهين بالوقت
للاتي الياسي او اشغلوا من التجارة وانتظروا الى الحي الوقائع وما بعد او انتظروا
بلد ابيض جبهان الوزق الخاق وانقلبا بنعمة الى الحي وبئس المراد انهم في الضحى على حد

الضحى لا تبرحها الا تحضى رمضان دون وبالنفي يكون تارة تفيد الدخول في
الاوقات نحو اصبح زيد واسمى بمعنى دخل في الصباح والمساء قال عبيد الواسع
او قبلة الشريباء اسمى جلدها اي دخل جلدها على الضحى والمراد بات لها معنى
اقترن مضمون الجملة بالوقت الماضي لكونها بمعنى صار نحو قوله تعالى واذا بشر
احدهم بالانثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم انتقل وجهه بالبشر من هذه الحالة الى السواد
والاستمرار هيهنا ولادة الانثى حتى ملاق او احد في حوق العار من وجوهها تحت
تعرف الغير الانتقال الى السواد لكراهية ولادة البنت مما لا يخفى بعض الاوقات
يستفيد ارادة الصباح او الوجه بالسواد وخصوص النهار وهو قد للاستقبال كما
وعد او عاد وعدا وراح وجاء هي مرة تكون بمعنى صار واخرى تكون تامة بمعنى عاد
زيد بمعنى سره او رجع عنه قال الشاعر عدت من علية البيتا وانقلبت من علية وطارت
وبئس راح زيد الى عمرو بعد الزوال قال الاحوص بئسما راح مسادا بأذاهم بعد الزوال
مسادا يسراح الرباح الزوال البئس وامثاله فهو بمعنى صار فقط وتعرى جاء بمعنى
صار على القول العرب ما جاءت حاجتك ليس عوق لانهم يقولون كلما البرجا البر
فعرق ولا يعنون انها كبر فعرس بل يعنون كلما البر فصار بالاكتيال على هذه
الضحى على كونه فعرس واما قعد بمعنى صار عن موضع التبيه فلم لانه
يقال لمعدز بكاء سلطان بمعنى صار كانه سلطان ولا يقال قعد زيد كاتبا بمعنى
صار به كاتبا وما في اذا يلهما الشاعر وهو ما زال وما انفك وما برح وما فتي
يستفاد رجحانها على ما قبلها اذ قيل اذ دخل النفي على النفي اثبات وفي الزوال استمرار
وقيد النفي في برادكون المراد نفي استمرار سلم من ان نزال حيال عبرات اعدة نهاك

ويكون امر العيش فقلت والله ابرح قاعداً الا لا ابرح وفي التنزيل تالله تفتؤ تذكر يوسف

[illegible]

Copyright ... University

انفراده بها وهي ما قصد في الحقيقة لم تستعمل للاستفهام قط الا اذا اقتضاه
بمعنى ما ولهذه الفرينة اقتضى ذلك لحق في على تفاصيل الفرينة وبين ما
هي تجارة ومضارع يعود اليه ما جرى منها عاد اليها حاصل الجر في المرا
بعد الا ان جر على التضمين للضارع الاستثناء منقطع والا بمعنى لكن اذ لو جاء على
الاصل كان اوهم ان كلا مما يعلم جزاء لكان يعلم جزاء الهمزة الذي دخل الواو هم يعلم
الا ان جزاء على ما يعلم جزاء لكان لزم ان يكون مضارعا لجزاء هذا الباب فتجزم
وتكون الا مضارعا كاول لان الاداة موضع الارادة الفرق بين الحال اذا جاء بعد حتى الا و
منقطع الا الفرق ان يكون جزم صيغة الحال ليكون اداة على منقطعان وهو لزم على الفوز
ايضا شاذ وارد على الاصل الفرق في المضارعة اذا جزم على الا لانها لا تعمل الفرق
فرق ان لكن ينهال جاء ايضا اداة على منقطعا صلة وملاءمة لما هو الوضع منها على سبيل
زيد ان يخرج او قارب زيد الخروج على معنى ذا الخروج على معنى والا لا يستقيم الجزاء بالباب
على ما ذكرنا ابتداء والابتداء فلا بد من تقدير الضمان ومن جعل المصدر في اسم الفاعل
فرق مع ان مع المضارع فاعلا لها او تعمل عليه الواو لم يكن تامة على الظاهر
الا ان لكن ها الحقيقتا فصلت يجري السوء لبه والسوء في صلة ان ويجزم اما في
صلتها اي تقيم على الدوام الفعل الا ان لا وجه للانتصار لان وضعها على افادة قرار
ثبوت المسند للمسند اليه اذا علم انه يجوز ان يعتبر الوقوع في هذا الاستقبال استمرا و
ان مع الفعل جزما فعلى الاول يقال على ان يخرج الزيدان والزيدون وعلى الثاني
ان يخرجا اخوك ان يخرجوا اخوتك جزم الفعل المضارع بقران اما وجه كونه مضارعا
فتمكنه بسبب المشابهة والمناسبة معنى لتشابه معنى ما لان جاء والقرب في ان يخرج ا

فيها نوع

فيها نوع مشاقة يقال كتبت بالقلم وما كتبت بالقلم او لما الجر و
استعمال الامر المروي و يجوز تعدي وبكاد اي تجرد جزما عن ان بخلاف
كاد كقوله على الكرب الذي انت فيه يكون وراءه فرج قريب وقد تجرد ايضا بخلاف
عسى قال ابن كادس بطول البلى ان عصيما و كربت مثل كاد اي تجرد جزما عن ان بخلاف
الجزم فيها ليس بجزم من حيث كان كما لا يحتاج الى العامل فصلت لكثرة استعمالها كاد
و اوشك تنزلها منزلة الاستعمال كاد و عسى و تجرد جزما عنها مع مقاربتها
لهما نحو اوشك زيد ان يخرج و اوشك ان يخرج زيد كعسى ان يخرج زيد في الاحتمالين
و عسى ان يخرج كاد زيد يخرج قال ابو شكر اني قرمي نسبتي بعض غراتها و قعها
و نعما المدح والذم وهما ملوضع لانشاء مدح او ذم فلا يرد عليه نحو مدحت
و ذممت لان وضعها للاخبار و كونها لانشاء مدح او ذم عارض يجرد
كذا الامر ينحو امدح و اذمم والمدح لان الزمان لوضع لانشاء مدح او ذم
و لا يكون مأخذ الاشتقاق لفظ المدح والذم و لاعتباره الوضع اختار لفظ
الفعل و اعتراضها هو الاصل و اب يصغر على حده و عجز عاجز عاجل و لفظ الجار
مجرور الباء يسر اي على الامر و العرع و هما هم و بئس بكسر الفاء و سكون العين
و هما بئس و بئس بفتح الفاء و كسر العين و قيل النقل الى الانشاء يجوز فيها
ما يجوز في احدى اللغات الاربع التي احدها اصل و ثلثها فروع و بعد النقل
الى الانشاء بنعيي كسر الفاء و سكون العين لان الانشاء لا يفعل الفرق و الاول
اي بئس الانشاء ذم و كل منها بد فلان على البئس مرفوع على الاقتضاء كل منها
فاعل و مضمر اله ليسلك بها مسلك التفضيل بعد الاجمال لان كلا من المدح و الذم

موضع مبالغة وعقام افراد اول لانه مبني بسبب الفاعل لكونه فاعلا وعدي
رسم الفاعل غلب الثاني بالمخصوص بالمدح في نعم والذم في بئس نعم الرجل زيد
وجئني المرأة وعدت بالتاء على ابهما وان كانا بسبب النقل الى الاستاجاد في
كونهما اسمين مفردين التاء بعد كون الفاعل مؤنثا بحيث تاتي بها عند كونه
مؤنثا نحو نعمت المرأة هند وبئست المرأة دعد وزيد ايضا على التاء الكونية
حتى ذهبوا الى انهما فعلان ثنائيا نعم ولي وجهان يقال بئست المرأة
وعدت بالتاء الساكنة وهي لا تلحق الا الفعل فيهما فعلان والمشهور في قوله تعالى
بئسما اشتروا به انفسهم ان ما نكرة تامة بمعنى شيء والمخصوص محذوف
اي بئس شيء شراؤهم به انفسهم ثم اتبع ذكر المثالين وجوها احدها
ان يكون المخصوص فيها مبتدأ والجملة جزاء ما بعد من موصول والثاني ان يكون
المخصوص خبر مبتدأ محذوف كما تقدم والثالث ان يكون المخصوص
بدلا من ضمير زيد وعد في هو زيد هي وعد والرابع ان يكون عطف بيان
وتعرف للفاعل ايضا كشغله ومعنى الكلام لاي الفاعل الا ترى ان قولك
الثوب يلبس الخز يلام الخز ويستفاد ان لابس الثوب الخز لا يستفاد
ان ثمة من هو قائم به مناسب للخز من شأنه ومقام المدح والذم مقام الجزاء
ومن ثم جاء قد يكون اللام للجنس راجعا الى ان اللام للعهد الذهني في المعنى
نعم فرد معاوية بن الحكم السلمي ابلغ من نعم الرجل الا ترى انه هو بحيث
عبارة عن كونه نسيج وحده وان نعم رجلا زيد وحبذا رجلا زيد بمعنى نعم الرجل
زيد بالجمع والاستواق في الشهرة والجواب الاول انه من قبيل ما لم يكن

كما اشتروا الخ

كما اشتروا به انفسهم انه تام لا يحتاج الى خبر والمراد من الناس في
المثال الثاني الجنس لا يكون الشهرة الاستغراق لم يجز ان يقصد بكل
منهما الى الشهرة او بقرينة العام ثم لو نكر وميز بنكرة منصوبة او قدم فعل هذا
الباب غير متصرف بنكرة منصوبة امتنع اضمار الغير للشغل بعد الاضمار واما التنكير
فلوجوب تكاثر التمييز والمميز التفت وكل امتناع اضافة المفرد قد يجيء بين الفاعل الظاهر
والتمييز تاكيد او بدل كقولهم نفس عصفورا بما بكفي فيها ونعم الزاد زادا ابيكر زادتم
البعير ونحو على ان المفرد في الباب لا يعبر عن صورة المفرد المذكور لا يطابق التمييز بفعل
نعم رجلا ونعم امرأة ونعم رجال ونعم نساء لانه عبارة عن شيء ذهني غير ملحوظ
بصفة فلا يثنى ولا يجمع لتأنيث وجمع والكوفيون يجعلونه مطابقا للتمييز
ويقولون نعمت امرأة وهذا وهكذا الا انه عبارة عن شيء ذهني غير ملحوظ
على الكمال لانه اذا اريد الاشتهار فيكون نكرة ما او قد يحذف المخصوص اذا علم قيام القرينة
عليه كما في الكلام فلا يحذف الا مع القرينة كقولهم نعم الماهدون والمراد نعم الماهدون
نحن والدرية قولنا والارض فرشناها الا ان معنى تمهيدها فارسي هو اماهد ومعنى
ردنا في قصة ايوب عليه السلام نعم العبد اي نعم العبد ايوب والقرينة ساق الآية
قوله وجعلوا الجر بحرف نحو اوفى فادة المدح على سبيل الاستمرار من غير تخصيص حصلة
وقد يقال في الباب اجعل جار بالجر نحو الا لانه غير معين عن صورة الاجبار بخلاف نعم
والان فاعل لا يكون الا اداة اي ان يستعمل في الجر كثيرا بخلاف الاستدراك وجب على العالم
على الاصل فلا يصح ان يقال البارحة جاءني زيد بل يجب ان يقال جاءني زيد البارحة حين
تقتضي العلم ان ما ذكر في المخصوص انما هي الوجوه جاز في المخصوص اجتماع وجوه

[illegible] وهذا لا يلزم الا على مذهب من
[illegible] على [illegible] عند التركيب [illegible] فاعرفه [illegible]
[illegible]
[illegible] جاءني زيد رجلا [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

Copyright [illegible] University

فذكر من الباب ما للتعريف فظهر ان العطف لغيره وانا لا يحتمل في باب ما يحتمل الف اللام التي للاستغراق
بحرف حتى لا يبهم لان التقسيم في ذلك معنى في حد بمعنى الى الابد على كلامه اعتراض
فيما في حتى لعطف الى للعطف لا يجب ولكن اللعطف الى لكلام الى زيد وا احدان قبل كرم حتى
حل النصر وقد يبين حتى ما اعتمد فلما تقدم احلال فهم فسخان حيثهم بحيث على نزل
الكرم وتعاعى على ما ذكر كما عند ابن حبيب على حيث الزم فيها مدا ندى لعطف الاخلاق
لا يجيء عطف على ما اصلها فانهم في الا اشبه بتعرض البيتين بحثاه في
باب المجرور بعد النصب بالعطف و ان غالب المعنى هو الجر وهذا القسم طرف انما
في حين وجه جر الكلام وهو ما لمعنى جر او كلمات دلت على معنى جرها او يخرجه
لا بنفسه فيكون قد مر بعد ذلك على تحقيق الماضي في معنى اقرب وكالاسم والاحل
فانه دل على التربيتة ما دل على الحال دخل معناه ما دل على معنى ملحوظ بار
بما يكون من سبب على البصرة فانه دل على بما سيأتي مخصوص ملحوظ بين الشيء البصرة
على انه للاستعلاء فقط على شيء لاجتماعها في خرائته فقيل انه يكون احدها ببعضها
بالاضمار ايضا او هنا على الا يات قوله وهو من الاضافة وهي الحال ان
كما قد مرت النسبة الا نماكر في التفصيل فقال وهو من الاضافة
وهو اي الفعل الاول من الاضافة عروف الاضافة بذلك للتاء
معاني الافعال اي تنسبها الى الاسماء كمررت بزيد فان الباء تنسب معنى
مرور الى زيد ولما شابه بالمجاورة قالها الهنا المعنى فان الباء في مررت بزيد كذا
معنى المرور بزيد خصيصة البقا ما لانها تعلق جرى معنى ضعيفا لها
ابدا الابتداء لخصوص المغايرة الى المضرة مثلا و معناها الابتداء مطلقا

والازم ان يكون اسما كالعطف الا بعد او على حد البيتي او في هذا التعريف معنى البيان
للظلمات من قبل الساعات حان كانت او حرفيا وقد يكون للابتداء بعد زمان
الغاية نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ومواضع التبعيض والتبيين والزيادة ولعمه
والمعنى الابتداء كما يظهر عند التامل ثم ان سيبويه يجعل زيادتها على نحو الاحفش
يقول مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم والمعنى ان تكون زائدة بل للتبعيض لان
بعض ذنوبكم بعض بعض بالاولا والا معارضة في قوله ان الله تعالى يغفر الذنوب جميعا الان المخاطب
بالاول امة نوح عليه السلام والثاني نزل في امة محمد عليه السلام وهو على تقدير تسليم
لعموم الذنوب وقيل لم يصح ان يكون الاستغراق في قوله تعالى الله يغفر الذنوب جميعا حقيقيا
من لم لا يجوز ان يكون عرفيا ويكون المراد به عموم التعاطف على تقدير تسليم ان يكون
مستغرقا حقيقيا نقول التعارض الا ان نقول بالمفهوم المخالف في شرعيتكم بعض
ذنوبكم وعن المعنوية في شرح وقد يجاب بانها بيانية والمعنى مقدر والتقدير يغفر لكم شيئا
من ذنوبكم وسيأتي في وحتى للانتهاء الاولى ان حتى يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها
نحو اكلت السمكة حتى راسها ونمت البارحة حتى الصباح فان الراس داخل في الصباح
ضمن الثاني وماذا تقتضيه في حكم عدم الدخول الا كان او قبل حكم الدخول الا تجاوز
وقيل مشتركة بين كلتين حقيقة فيما اطلق اشتراك بين اول الحد الغاية فحكم المعول
كذا في حكمه فان السمكة تتناول الراس التي هي غاية بعض يحصى على الاجزاء وكونه تعالى
وحكمه ينبغي ان الى فان الى منتهى الى الامر في الى في حرمتها في الحد ستاول الغاية
وذكر الغاية ما قد يحاول اطلاق اسم حكم وجوب القسم فيضعه لمرجع واجب منطوق المعنى
ويلحق من اجتماع حتى تعدد الظرف بمقابل حكم الاستغراق في عقب ما الغاية

www.al-mostafa.com

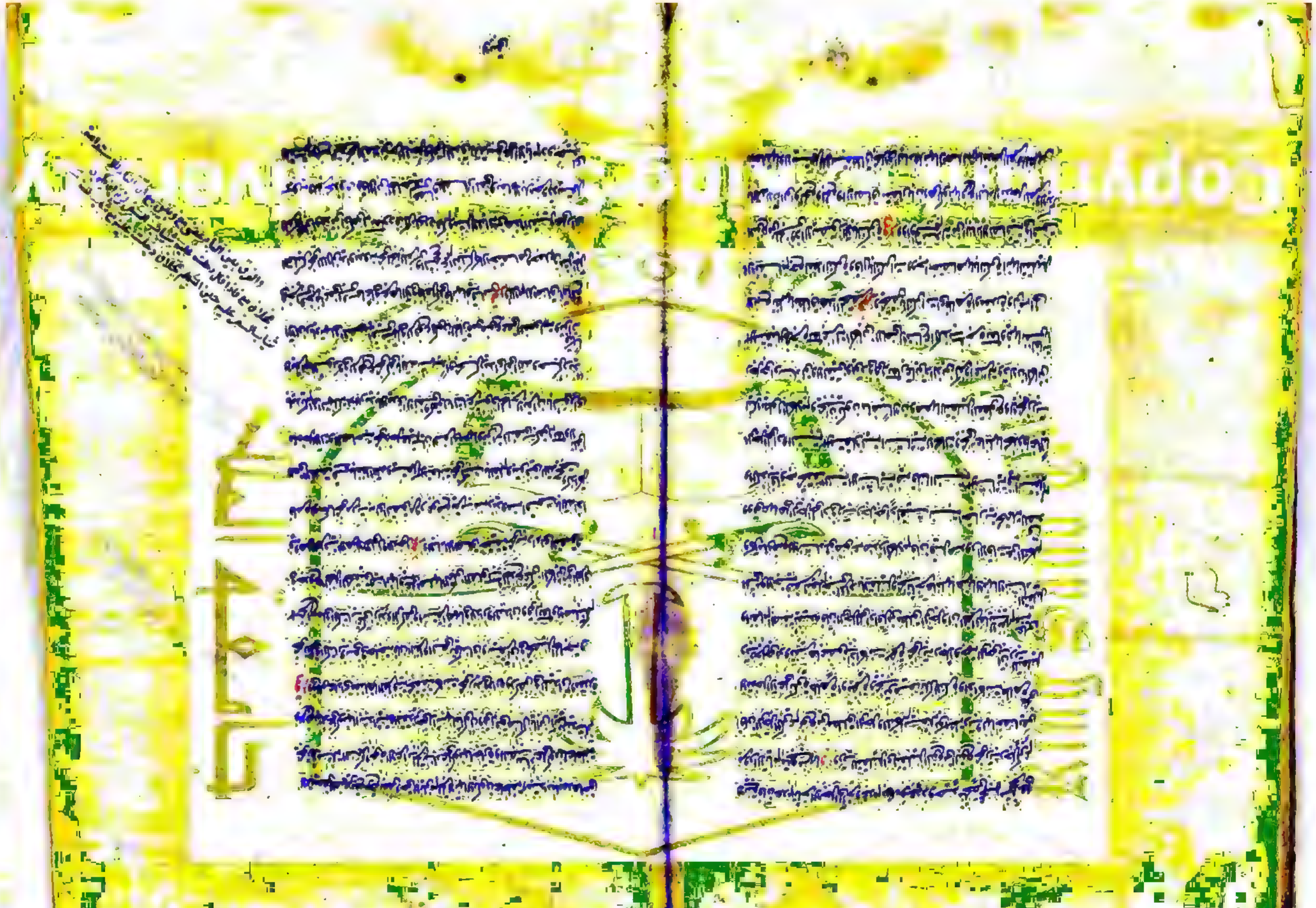

Copyright King Saud University

Copyright © Princeton University

وصيغة الامر فيه وفي العاشر وما بعده بالنظر الى تغير المكتوب نحو في بعض النسخ
لعل الجزاء بالسوال ويعطى الوعد والله تعالى اعلم قوله تعالى اتاه امره بوجه ما توجه الحساب
والمعنى بالقيامة المعاد كونه على بوزن فرح بفتحتين وجعلها في حرز تعالى معنى لا يعقل في حقه
تعالى ولذكر او يحتمل العدم تحقيقا على ما هو الملزوم الذكر حذر الله تعالى وان قيل قال
في حديث تفسير سورة عبس وقد جاء الحرف واراد به الحال من حرى في العرف
الحرى بالفعل للمعنى ما يكون جاريا على حالة كما في قوله تعالى ان ذلك لحق تحاورهم
بمعنى كونه استقام قوله تعالى لكم ان يستقيم في نحو الساعة قريب حرى ان يكون
اي يحتمل الجد ويعرف في الكسر والسر حي في الكل الى العباد قوله فان المكسور مع ما بعدها
اشارة الى الفرق بينها بعد تسركهما في افادة التأكيد لان الجملة بعد ذكر ان المكسورة
جملة فعلية او ان يكون اخبارا او انشاء ولذا تعلم بعاملة الام فيقع فاعلة او
معمولة ومبتدأ مضافا اليها ولا يستقيم بدون الاحتمال قوله فاكسر معطوف الجزاء
في مظان تقولات لزم الفرق المذكور ايذانا كذلك بالكسر او فاستعمل ان المكسورة
في مظان الجملة اي في مواضع يتطرق وقوع الجمل فيها وافتتاح الكلام لانه موضع الجملة
ان شئ سئل من الفعل الى المطلق نحو ما يمنع السكوت جيدا لنا وبعد القول
ان معمول لا يكون الا جملة وبعد الموصول لوجوب جملة الصلة وبعد الامر الذي والدعاء
نحو وقل رب ادخلني وقد ذكرت العرب الحكيم لا يندفع من الاستدلال بما كلوا دعي رحمك الله انك واحدا
ومنها بعد هو لا ثالث يكون علة ابتدائية والعلة الابتدائية والجملة
وفي كلام الجرجاني بعد الكلام نحو خلق الله زيدا المطلق رعايته لعدالة الكلام وان كان
جوابا ان تقع لو وقعا معمولة وافتح اي واستعمل ان المفتوحة في مظان المفردات

مواضع

في مواضع الفاعل المفعول بعد ما حذف الفاعل وذكر فهو مبتدأ لان هو الواقع
ملتزم فيها الافراد والتعقيب بعد لان الكلام بها بعدها وبعد لو لان الكلام بها فاعلة لفعل
لو اذكر يطلق اما لو يقع اعلم ان كل اذا وقعت بعد السرم بعدم الجزء حتى ان
زيدا سيطلق لعلم ليس بالكسر لاتحادها في بعض الكنايات وبالفتح حتى وهي تعلل
نحو بايست السوق الكسر تسركما او تعلل وليلا يلزم تعارضهما في مثل ان عندي الكر
قايم اذ الجزء الجزء اذا وجد من صح تقدير العدم والجزء يقع فيها يشتبه حوال
ما هو الواجد الدعاء جعلها جزاء الحكما الى اجد الفتح لان حتى الجزء هو الاداة العدم
الغير فجعلها الى الابتداء وان جعلها جزاء وحكمها وقعت الى الكسر وقلت
اني احمد الله اذ الحكاية تبع على ما قبلها والمعنى على الاول اصول اني احمد الله وعلى الثاني
اول معمول احمد الله اي هذا الكلام وجعل الجزء مقدرا على الكسر ثم او لها اصول
اني احمد الله ثابت لان الروح عندي لطيع ناقد لانه يورد الوجه اني الى احمد ثابت
لان الفعل اخبار عن معمولة واورد باعتبار الجزء جزء وباعتبار الكلمات اي فاول اجنا
بالثبوت على الجزء او على ان فكلاهما عاطف الجملة قوله واذا عطفت على اسم المكسورة بعد ذكر
الجزاء اعلم ان قال بعد ذكر ان العطف بالرفع على محل اسم المكسورة فقد ذكر الجرجاني بعد
بجر اعطفا يفضي الى تواردا عاملين على معمول واحد لان فتحتها ان جر لان
والابتداء وهو باطل قطعا والكوفيون على تجويز نيابة ان لا عدا لان والجر لا يلزم
خلاف المجوز عند علي رايهم ولا يعتد هم قوله تعالى الذين امنوا والذين هادوا
النصارى من امن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم والاخبر يحزنون لانه
محمول على التقديم والتاخير على معنى ان يكون الجزء جزاء فقط ويقدر الجزء المعطوف كانه

في الظاهر

زيد وعمرو فتوسط بينهما شيء واحد نحو زيد كاتب وشاعر او في استغنائهما عن [illegible] زيد كاتب

وشاعر وبين الجملتين في الوقوع نحو قام زيد وقعد عمرو او في الاستغناء نحو ما قام زيد

وما قعد عمرو او فيهما جميعا نحو ما قام زيد وقعد عمرو اذا عطف على النفي دون المنفي

بلا ترتيب اي لا اشعار فيه على الترتيب [illegible] نحو جاء زيد وعمرو وعكس الترتيب والمعية كما

[illegible] بعد [illegible] بكر وخالد [illegible] فعود [illegible] زيد وعمرو اخوك حيث

[illegible] الترتيب [illegible] على واحد [illegible] الاخبار [illegible] على احد

[illegible] عمرو [illegible] حكاية عن المنكرين للبعث الحياة بعد الموت وما هي الا

حياتنا الدنيا نموت ونحيا اذ لو كانت للترتيب لزم [illegible] عارفون بالحياة

[illegible] والثاني [illegible] الترتيب [illegible] الوضوء [illegible]

اعضاء [illegible] الشافعي [illegible] لانه لم ياخذ الترتيب من الواو

بل اخذه من السنة وفعل الرسول وكذا [illegible] ومالك [illegible] فان

[illegible] يا رسول الله [illegible] الترتيب [illegible]

تقديم [illegible] على [illegible] ولعله [illegible]

بدون [illegible] في الواو [illegible] ولو كانت للترتيب [illegible]

ولكونهما [illegible] العالم [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الذكر

[illegible] وقد

حقه ان [illegible] الا [illegible]

الترتيب [illegible] قال الله تعالى [illegible]

ثم [illegible] الترتيب [illegible] الايمان [illegible]

والعمل الصالح [illegible]

الا [illegible] العطوف [illegible]

[illegible] الترتيب [illegible]

[illegible] والعمل الصالح [illegible] الترتيب [illegible]

[illegible] بالايمان [illegible] العمل الصالح [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الاحكام [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] هذه [illegible]

[illegible]

[illegible] الله تعالى [illegible]

[illegible]

Copyright © Princeton University

المعطوف

المعطوف عليه ويدخل العاطف عليه الذي ابتدئ الواقف عنده المعطوف عليه لا
عاطفة والعاطف الداخل على اما وتعطف اما على اما بعطف ما بعدها على ما قبلها
واجتماعهما ليس بشرط حتى يستلزم الاجتماع والفرق بينهما ان اما يلزم
تقدم اما اخرى او ام نحوها اي في تعليق الحكم باحد الامرين غير انها لا تقع الا
في الاستفهام منقطعة بخلاف ام فانها تقتضي اختصاصها بالوقوع في احد الامرين
تقدم وهي المتصلة هي التي تقع بعد همزة لاستفهام يليها احد المستويين والآخر نحو
عندي زيد عندك ام عمرو بعضهم لا يشترطون التوافق فيما يليها وتقع في الخبر منقطعة نحو انها
عندكم ام عندكم عمرو وبل اعندكم عمرو وانها لابل ام شاة اي بل اهي شاة وانما سميت منقطعة
لانها بمعنى بل والهمزة كما اشرنا اليه بل لاضراب عن الاول والاخبار عن عدمها بعدها منقطع
عما قبلها كما هو مقتضى الاضراب وبيانه انها بمعنى بل والهمزة فانك استفهمت ولا بد من حصول
زيد عند المخاطب فيظهر ان لا ذلا حصول عند المخاطب حتى تكون الحاصل عنده عمرا فقلت
ام عندك عمرو على معنى بل اعندك عمرو فكأنك اضربت عن بعيد واعتقدت انها بل انقلت
على حسب اعتقادك انها بل ام بينتي لكأنها البيت بالبين وقلت كونها شاة وجوزت عدم كونها شاة
تجويزا مرجوحا فقلت ام شاة على معنى بل اهي شاة بخلاف المنقطعة فان ما بعدها كما قبلها وما قبلها
كما بعدها في الشك كيف والاحتمال ان قلت ازيد عندكم عمرو كان المعنى انبئني عن احد هذين
ستيقنا احدهما او شاكين في الاتصال المنقطع بل فيها حاصل الكلام اذا قلت انبئني عن احدهما
بخلاف المنقطعة فان التعبير بذلك لوجه فيها غير ممكن كما لا يخفى ثم ان السؤال بالمتصلة عن التعيين
فلما كان الجواب بالتعيين دون نعم او لا لان الاول غير مفيد والثاني خلاف الواقع ان حصول
احدهما عند المخاطب معلوم سابقا منقطع عنه الآن يقصد تخطئة المستفهم او نحو ذلك

اعلم ان الاداة ان تكون قصد السامع الى تحقيق المستفهم
منه او دوم كان دفع ان يكون ما جوابا فتفرع الصلة
ام تبنت ما رسول المتكلم مسلم

الكسائي حتى الا ترى انك لو عطفت بها على ما قبلها لم تفد معنى
الغاية اعلم ان حتى للترتيب كالفاء وثم الا ان الترتيب بالفاء هو سواء وجد الخارج ترتيب او لم يوجد
بخلاف العاطف بثم فانه قد يراد به الخارجي والترتيب الذهني هو ان يعتبر الذهن معقولي الحكم بالمعطوف
عليه اولا ثم بالمعطوف ثانيا سواء كان كذلك في الخارج كذلك او لم يكن في عامة الناس كحتى الانبياء
ومات كل انبياء حتى آدم بعتبر الذهن تعلق الموت بآحاد من غير الانبياء وبانبياء غير آدم ثم
ثم بالانبياء وبآدم ثانيا مع ان الامر الواقع لم يكن كذلك وان فيها معنى التدريج كما يظهر
عند العاطف في قولك الى الرأس ندوى وكنت حتى من جند ابليس فادعى في الحال حتى هذا المعنى
من جندوانك من كان في جند ابليس لا يكون الا في جملة الانسان بالتدريج والترقي في الكبر
والغواية والا فجوانيوما فيوما ما او واما لاحد الشيئين او الاشياء او تعليق الحكم
باحد الشيئين او الاشياء فان كان المعطوف واحدا او باحد شيء اذا كان فوق الواحد وتفقان
في الخبر والاستفهام نحو قام زيد او عمرو او ما زيد واما عمرو وما عمرو واما ضربت زيدا واما عمرا
وانما ظهر وا رأيت عبد الله واما اخاه واما عبد الله واما اخاه ووقع في الخبر
لما شك المتكلم او تشكيك السامع وفي الامر للتخيير نحو خذ اما درهما واما دينارا او
الاباحة نحو تعلم الفقه او النحو والفرق بينهما ان الامر لواحد الدرهم والدينار جميعا
لما حصل الامتثال بخلاف الاباحة فانك لو اردت ان تعلم الفقه والنحو جميعا كان غرضك
او تعلم احدهما فقط كان قبيحا او الاحد الامور فالاباحة فلما معنى منهما بها ايضا احد
الامر وعدم الجزم على الآخر بما عند من جاز الفصل بينهما بالواو قد يستعمل لمعنى الواو كقوله
ولا تطع منهم آثما او كفورا اي آثما وكفورا كقول الشاعر نحن بما عندنا وانت بما
عندك راض والرأي مختلف اي نحن بما عندنا راضون وانت بما عندك راض والرأي مختلف
او نحو جالس الحسن او ابن سيرين اي جالسهما معا او على التعاقب بانهما تقع قبل

المعطوف

الاول والثاني على الثاني كما في جاءني زيد لا عمرو فان الاول نفي المجيء الثابت لزيد عن عمرو ودل على ان عمرا

لم يجيء ولو بدل لاضرب عن الاول سواء كان اثباتا او نفيا كما ذكرنا او موجبا اي الاول مثبتا سواء كان منفيا

او بحاله بان كان مقررا عند المخاطب على ما هو الظاهر فجعل الاول في حكم المسكوت عنه حتى

اذا قيل جاءني زيد بل عمرو كان معناه بل جاءني عمرو وترك حكم المسكوت عنه لانه يعلم

الكلام بجيء الكل اذا قيل ما جاءني بكر بل خالد كان معناه بل ما جاءني خالد وبكر في حكم

المسكوت عنه لانه يعلم بعد الكلام بمجيء احدهما ومجيء احدهما على اي الامرين حرف حكم الاول

عند الثاني واثبت عنده حكم الاول للاول حتى اذا قيل جاءني زيد بل عمرو

وكان معناه على ما ذكرنا بل جاءني عمرو وما جاءني زيد واذا قيل ما جاءني بكر بل خالد كان

معناه بل ما جاءني خالد وجاءني بكر واذا اريد بل جاءني خالد فلا بد من اضراب الاخبار باللفظ وهو

ما يستعمل في مقام الترقي نحو زيد يعطي درهما بل دينارا البتة في الاخبار باللفظ فقط

لكن الاستدراك وهو رفع توهم نشأ من كلام سابق على الكلي فلهذا يجب توسطها

بين المتغايرين نفيا او اثباتا معنى سواء وجد هناك تغاير بحسب اللفظ او لم يوجد لان

رفع توهم يجامع سبب التوهم وهي الجامع بينهما وهي في عطف الجمل نظرا

بل الذي نحن فيها هذا النفي والاثبات جميعا نحو ما جاءني زيد لكن عمرو وجاءني زيد لكن عمرو

فقد جاء وجاءني زيد لكن عمرو عاتب وجاءني زيد لكن عمرو حاضر لرفع التوهم الناشئ عن كلام

سابق فان بل فيها معنى الاستدراك مع زيادة الاضراب بخلاف لكن فانها لمجرد الاستدراك

واو عطف المفردات تفيد الجمع لانها انما عطف بها المفرد على مفرد كانت الاستدراك

بعد النفي خاصة والاستدراك بعد النفي يجامع ما جاءني زيد لكن عمرو فنوجب لكن ذلك

ما نفي عن الاول وانفي نفسه لانها تنفي عن الثاني ما اوجبته للاول وحرف النفي ما النفي الحال

اي نفي الفعل في زمان الحال في الاصل فتنفي به ما تثبته الفعل في الزمان الماضي القريب

الى الحال نحو قوله تعالى وما كنت تتلوا من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك صيغة الفعل المنفي بالماضي

قال سيبويه ما فعل نفي قد فعل وقد يتوسع فيه حتى يقع موقعه فيما قد انقضى وان نظر بها الى

اي نظر ما في النفي والنفي لا تعمل ولا تختص باعمالها على الجنس الشائع واختار المبرد ترك

التكرير والاضافة لان ما لا تعمل الا نكرة على ما ذكر في الجنس المستغرق

لان النفي لا اختصاص لاحد النافيين هو العموم والاعمال اختصاص فلا تعمل

اولنفي ستفعل او يفعل عند اولنفي الماضي شرط التكرير وشرط ان يتكرر الثاني في النفي

كما تقول لا رجل ولا امرأة ولا يصح ان تكرر الثاني وتظهر او ما تكرر الثاني وتظهر او ما تكرر النفي بغير ظاهر الا بهم ان يراد

بالتكرير بعد الثاني في النفي مع ان يجوز ان لم يرد بالتكرير بعد الثاني فقط ولو خذ فقد

على طريق الالتزام وقد لا يكون كذلك واي امرئ لا فعله النفي الامر بسبب النهي عن الفعل

والنفي للدعاء عن الله تعالى علم انه للدعاء اذا كان من قبيل النفي دعاء كان نفيه دعاء عليه

كالمثل المذكور اذا كان دعاء عليه كان نفيه دعاء له نحو لا اشتد بركم اولنفي العام النفي الحكم عن

الجنس على سبيل العموم وكذلك الاستغراق نحو لا رجل في الدار ولا امرأة اي الجنس الرجال والنساء

من اوله الى آخرها في الدار والنفي غير العام نفي الحكم عن فرد من الافراد بعد ثبوته او عن افراد

نحو لا رجل فيها بل رجلان او ليس فيها رجل بل رجلان نحو ما في الدار رجل بل رجلان او ليس

فرد ان فصاعدا وليس فيها رجل بل رجلان نحو ما في الدار رجل بل رجلان او ليس

في الدار رجل بل رجلان قال ابن الحاجب ليس احد هذه الامثلة نفيا للعموم بل كل منها نفي عام

فقولنا لا استغراقي مثل لا رجل في الدار والظاهر ان النصيص ونفي بها نفيا عاما في الوجود

لا رجل في الدار ولا امرأة وعبر عام ولو كان لا زيد في الدار ولا عمرو فعلم مختلطا وفيه نظر لانه تقييم

Copyright © King Saud University

والاستغراق والعموم [illegible] نفي الافراد [illegible]
[illegible] ولا استغراق [illegible] على معنى الجنس [illegible]
[illegible] لنفي الجنس ويكون لنفي العام [illegible] نفي العموم [illegible]
[illegible] على [illegible] وكذلك النفي المضارع وقلب
[illegible] الماضي [illegible] توقع وانتظار [illegible]
[illegible] توقع وانتظار [illegible] النحاة [illegible]
[illegible] كان عدم [illegible] متوقعا [illegible]
[illegible] ان لا استمرار النفي [illegible] هذا هو [illegible]
[illegible] على [illegible] ندم زيد ولما
[illegible] زيد [illegible] وكان [illegible] لم [illegible]
[illegible] النفي [illegible] الانتظار [illegible]
[illegible] يوم لا [illegible] وان لم [illegible] لن
[illegible] نفي المستقبل [illegible] نفي المستقبل [illegible] التاكيد
[illegible] التاكيد [illegible] التوهم الناشئ [illegible]
[illegible] المستقبل [illegible] نفي المستقبل
التاكيد قلت لا ابرح غدا واذا اردت [illegible] التاكيد والتشديد قلت لن ابرح
اليوم [illegible] نفي المستقبل على التاكيد وعدم [illegible] بالرؤية يوم [illegible]
[illegible] فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي [illegible]
[illegible] عدم جواز [illegible] زيدا لن اضرب [illegible] الاصل [illegible]

[illegible] مرورا [illegible] مفعول [illegible]
[illegible] عدم [illegible] زيدا لن اضرب [illegible]
وزيدا لا اضرب [illegible] في كلامهم [illegible] سيبويه وهو حرف [illegible]
[illegible] على [illegible] ها حرف التنبيه [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
[illegible] اسماء الاشارة والضمائر [illegible]
[illegible] لكثرة [illegible]
على [illegible] قال النابغة ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت فان صاحبها
[illegible] واما والا [illegible] في كلامهم [illegible]
[illegible] ورعي [illegible]
[illegible] ابدال الهاء [illegible]
[illegible] الحلق [illegible] والله [illegible]
[illegible] والله [illegible] حرف النداء [illegible]
طلب [illegible] على [illegible] الاصل [illegible]
[illegible] لنداء البعيد [illegible]
[illegible] البعيد [illegible]
زيادة صوت [illegible] البعيد [illegible] القريب
[illegible] القريب [illegible] كالبعيد [illegible]
[illegible]

Copyright © Aligarh Muslim University

[illegible] والتذكر [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] التأكيد واستقامة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] اول العذاب [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] يوم القيامة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ان الله يغفر الذنوب جميعا و

[illegible]

وكان الله يغفر الذنوب جميعا [illegible]

[illegible] الذنوب جميعا [illegible]

جميع الصغائر [illegible] جميع الصغائر وعدم غفران بعض الكبائر [illegible]

[illegible] جميع الذنوب من الصغائر والكبائر [illegible]

[illegible] وكفى بالله شهيدا

[illegible] وكفى بالله شهيدا [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

(١٦)

Copyright [illegible] University

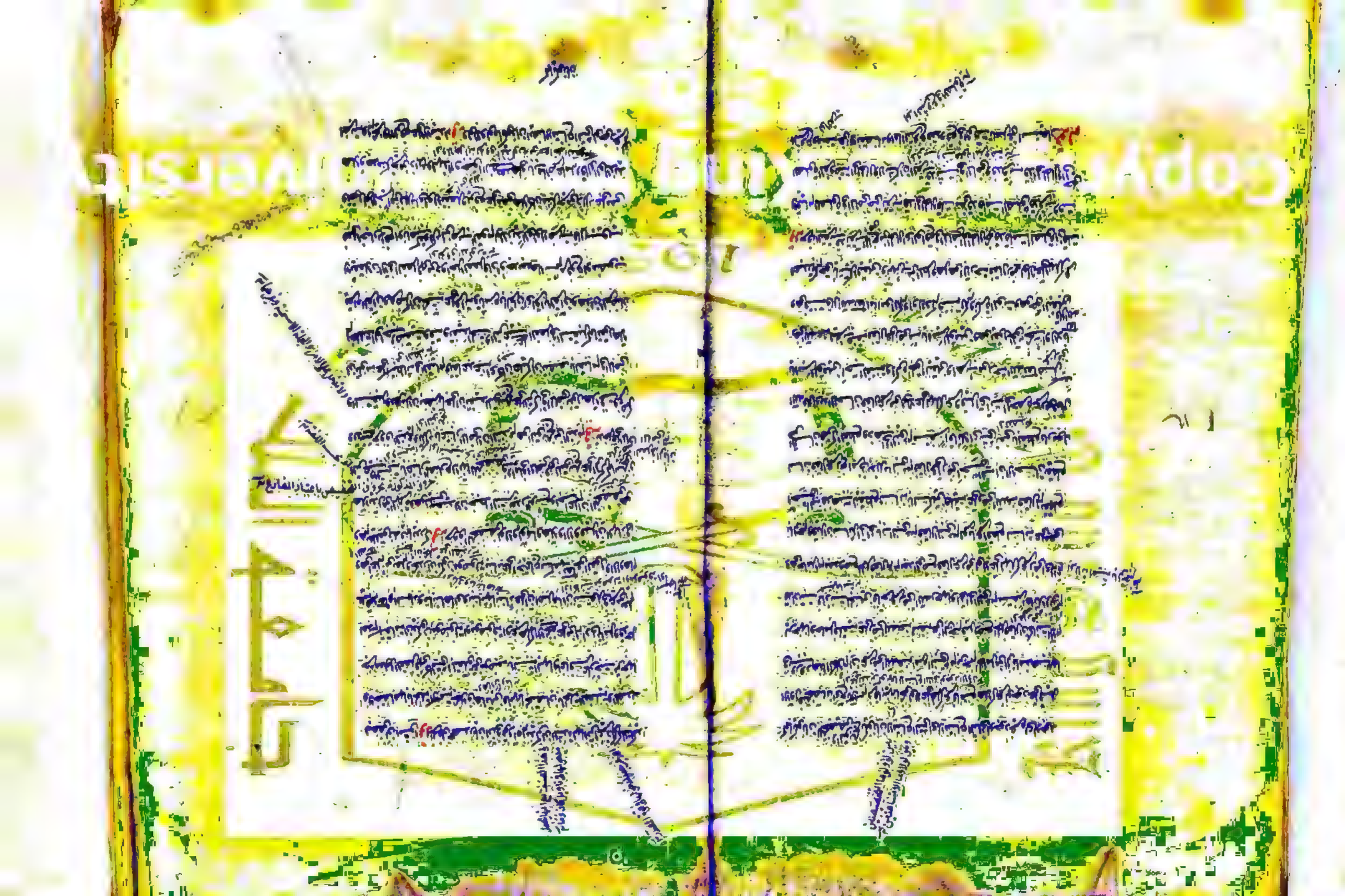

[illegible]

[illegible]

Copyright ... University

قوله وان دخل على الماضي إذ مع ان يتوهم انها كإن مستقبلا ان لم تدخل على الماضي كونها تبقى بدلالة

ولو كان خبر كان والنفي ليدل كان مستقبلا مستمرا يدخل عليها على الصحيح والماضي لو كان مستقبلا

تخصيصها بالصالح المستقبل بقي كان مستقبلا لكن ان تقرنه امرت انه وقع منكم

ضربي كان مستقبلا يقع مني وفعل الماضي من معنى النفي لو كان مستقبلا لكن ان ضربت

ضربت والمعنى انه يقع مثل يقع مني قوله والمنفي انه دخل على المستقبل قوله انه دخل

بعض النحاة من يتوهم انها اذا لم تدخل على المستقبل لكونه موقوفا على المضارع لما

والفعل الماضي ظاهر الظهور هو تخصيص الحاضر في الظاهر والجامد ان ان تعليق حصول الجزاء

بحصول الشرط في المستقبل او تعليق حصول الجزاء بحصول الشرط في الماضي على سبيل القطع

مع القطع باستقبال الشرط نحو لو ضربت ضربت لو وقوع ضرب ضربت الماضي لو وقوع مني لكن

عدم وقوع منكم لم يقع مني معلل بالانتفاء منكم فكان هذا هو المراد لكون تلبسها بالمعنى قليلا بلوم

تخصيص الماضي زعم الفراء انها مستقبلا لا يستقبل كان وقيل في قوله تعالى لو كان فيها

آلهة الا الله مسوقة لأجل يستدل بالانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط بدليل ان

الزمان الماضي لو تعدد لا لتعدد لزم فسادها ولا فساد فدل انتفاء قوله على نفي الشرط

فلو لم تفد علم قوله ان الشرط لا يكون الا قبل الجزاء لم يكن لها معنى وقد لا يكون هو بعينه

كونه فعلا لا يخلو اما ان تكون مضارعا او ماضيا او غيرها فانها بالخبار الماضي

والمضارع اربعة اقسام لانها اما ماضيان او مضارعان او الاول ماضي والثاني

مضارع او على عكسه اللام فان كان مضارعين وآلة الشرط ان يجب جزمها لفظا او

تقرب امرت الى المضارع فاثر الجزم والجازم وهو ان موجود وان كان ماضيين

يمتنع جزمها لفظا لان الماضي مبني لا يعمل في العامل لفظا وان كان الشرط مضارعا

والجزم فاعلم على تقرير مر يجب الجزم بالشرط لفظا وجزم الجزاء محلا وان كانا

على حكم من دخل عليه مر يجب امرت يمتنع جزم الشرط لفظا ويجوز في الجزاء الامران

اما الجزم فظاهر واما عدمه فلان الجزاء تابع الشرط فكل ما يجوز في الشرط يجوز في

الجزاء فيكون الجزاء على سنن الشرط على ما مر بيانه امر بكل واحد من الجزم والرفع

قوله ويدخل الفاء على الجزاء اعلم اولا ان الشرط اعني ان يخلو اما ان تفيد معنى

ان يستقيم الجزاء بدونها فلا يدخل الفاء والا يدخل الا ان يتعذر المعنى الا به

الارتباط المعنوي هو ان لا يستقل الثاني بالافادة بل يحتاج في افادته الى الاول

ارتباط العلة بالمعلول والشرط بالمشروط والاول هو الذي يسمى الارتباط المعنوي

خرج الارتباط اللفظي لان الارتباط اللفظي ان كان بين الشرط والجزاء فلا يدل

بواو يدخل الفاء في الجزاء اذا لم يكن مستقبلا او ماضيا في معناه او يدخل في الجزاء الواو

بمعاملة الشرط معنى مستعمل فيما استعمل فيه وانما قال في المفهوم المخالفة لانه يفهم من قوله

اذا لم يكن مستقبلا او ماضيا في معناه اما كان احدهما كان ضربت اضرب وان ضربت

مر يضرب يدخل الفاء لانها معنى الاستقبال فيه وحصول الارتباط المعنوي فاذا

كان الجزاء امرا او نهيا او دعاء او ماضيا صريحا او مقرونا بقد لفظا او تقديرا او

مضارعا منفيا بلن او جملة اسمية فلا بد من الفاء لعدم تاثير حرف الشرط فيها الا

في الامر والنهي والدعاء والمضارع المنفي بلن فان التاثير فيها لخصوص الخاصة ان

هؤلاء المذكورات مقترنة بمعنى الاستقبال فيقرن جزاء واما على الصريح فلان

قد يترتب الماضي على الحال او يوضع موضع الاستقبال لذا هو حالة الشرط واما على المعنى

كونه فلان ومعها الفاء واما التقييد بالزمان المحدود اعني الصغير كان قلت

Copyright © Umm Al-Qura University

لو اريد به الذي شرطيتها فكيف يكون جزاء [illegible]

بعد [illegible] قلت [illegible] الشرط [illegible] بالشرط

[illegible] ان اتاك زيد فاكرمه [illegible] عليك اكرامه [illegible]

[illegible] عدم اهانته [illegible]

[illegible]

Copyright [illegible] University

جامعة الملك سعود
King Saud University
Copyright

للتعميم لأن ما قصد بهذا الكلام أعني الشرط جواب القسم بل جواب الشرط [illegible]

الشرط والقسم مقصود بوجود الشرط والمعنى إن ذكرتني والله لأذكرنك [illegible]

[illegible] جواب [illegible] ولكن تعالى [illegible] تعالى

ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان وفائدتها ربط أحد الجملتين

[illegible] بمعنى انتفاء [illegible] بانتفاء الشيء [illegible]

[illegible] بوجود [illegible] تعالى لو نشاء جعلناه أجاجا

[illegible] لو أن لي بكم قوة [illegible]

[illegible] ولي [illegible] لكون المعنى [illegible]

[illegible] على الكلم [illegible] بلام التأكيد

[illegible] والعطف [illegible]

بعد الفاء [illegible] بعد الواو وذلك لأن الإسكان [illegible]

[illegible] على [illegible]

[illegible] في [illegible] الفاء [illegible]

[illegible] بالألف [illegible] الواو [illegible]

بعده [illegible] بعد [illegible] الإسكان [illegible]

[illegible] الكتابة [illegible] الإسكان بعدها [illegible]

[illegible] بعدها [illegible]

[illegible] قائم [illegible] والفعل المضارع كما أشار إليه

[illegible] هذا اللام أن [illegible] الكلام [illegible] قائم وإن [illegible]

نحو أنا [illegible] ولأنه [illegible] وإن لم تريد [illegible] تقارن أداة

التأكيد [illegible] على هذه [illegible] إلى هذا الأمر [illegible]

بالتأكيد [illegible] الأمر [illegible] لتريد القائم [illegible] الأمر الابتداء

والخفيفة [illegible] الساكنة [illegible] الساكنة لأنها تكون

[illegible] الشرط [illegible] الساكنة [illegible] على حدة لم

[illegible] صنفا واحدا [illegible] بعد الحركة [illegible]

على حدة قلنا لأن أصل [illegible] أن تكون [illegible] الفعل [illegible] الفاعل

[illegible] الفاعل [illegible] والفاعل [illegible]

بعض [illegible] على سبيل [illegible] الفعل ساكنة لأن السكون

أصل [illegible] بعد [illegible] الساكنة [illegible]

الألف [illegible] بعضهم [illegible] والحركة

[illegible] للفرق [illegible] الفعل [illegible] ولأن أصل [illegible] أن تكون في

الفعل والأصل فيها [illegible] السكون [illegible] الساكن [illegible]

[illegible] الساكن [illegible] المؤكدة وهي [illegible] ثقيلة مفتوحة

وخفيفة ساكنة [illegible] الخفيفة [illegible] الأمر [illegible] السكون إلى

الحركة في الثقيلة [illegible] الساكنين [illegible] الخفة والثقيلة أصل عن الخفيفة

عند الكوفيين [illegible] زيادة تأكيدها [illegible] عند البصريين لأن [illegible]

[illegible] الفرع لا بد أن يوجد فيه الأصل مع زيادة والخفيفة توجد في

الثقيلة مع زيادة [illegible] الفعل [illegible] في معنى الطلب

Copyright [illegible] University

للفعل الماضي فانت والفاعل لايذكره الحال لكونه مشروعا فيه فوقع الفاعل
ولان الغرض من التاكيد الياء قال الشاعر لاتهين الفقير علك ان تركع يوما
والدهر قد رفعه فتتبع اطلاع السامع على قوة الفعل والواقع في الحال على غرار
السامع ومنظره يطلع على قوته وضعفه بروية ونظر فلا حاجة الى التاكيد الا
ولان المستقبل الغرض لاطلب فيه ووضع هذه النون لتاكيد الطلب لان الطالب لا
الطلب العارة الامام لذلك وطلب المراد يقتضي تاكيده لان عرضة تخيل و
التاكيد في مبادي الحصول فهو الى المدخل الاعلى مستقبل وفي معنى الطلب المستقبل
فيه في معنى الطلب هو الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم والترجي
التمني بالنهي فيعار زيد لا يغفى ولربما بالنفي لان رب للتقليل والندرة تناسب
النفي والعدم فيعار ربما يقعد عني زيد وبئس جواب القسم المؤكد اذا دخلها
كقوله تعالى ما فتئ من ان تراجدا ومنه حيثما تكونن اكن ثم ان الحرج هذه
النون تتابع الالف في جواب القسم فان قولك والله ليقومن زيد فيه ثلاث الفات
اولاها ساكنة هربت من التقاء ساكنين بفتح الباء فان الشاعر لا تهين الفقير
الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه بفتح النون واعادها العين والاتي جيء
لاتهين الفقير بكسر النون وعدم اعادها العين لان الحركة الحاصلة بالكلمة
الاعتداد بها انها تقلب الالف في الوقف نحو يا زيد اضربا والخفيفة تقع
حيث تقع الثقيلة الا في الفعل الاثنين وجماعة المؤنث لئلا يلزم التقاء
الساكنين على غير حده وما ذهب اليه يونس الكوفيين من جواز دخولها فيها الحركة
بالكسر اتباعا على سكون نهاه الضعف واسنادها بقوله تعالى ما ستبيا الا تتعان

بسكون النون وقرئ بكسرها فوقع نحو اراد يكون الواو حاجزا والنون للاخر
فلا يلزم عطف الاخبار على الانشاء الذي يتولى الاسناد الى عليه فوقه تزاد
في كل متحرك حركت غير اعراب الوقف في فعل متحرك لذاتها لاشتراك وساكن
الاخر لا يقال ربه وقال حركت غير اعرابية لان المتحرك المعرب لا تلحق هذه النون
تحذف حركته لاجل الوقف نحو يا بشر يهذا علامة بالسكون لان حركة الاعراب
لاستعارتها في العامل لا يقع اليس بشر والها للوقف بخلاف الحركة البنائية
فانها والها مشتركان للبس مثلا اذا قيل كيف لم يعلم ان الف ليكلة لاجل الوقف نحو
ام هيره ولان الاتيان بالهاء في المعرب يودي الى لبس بها الضمير كان يعامل هذا
علامة لان الاضافة في تاتهم والهاء الساكتة الحرف الذي يتاتى وقوعه عاقبا
لا يقال في لا رجل ويا زيد لا رجل ويا زيده وكذا الالف التي في نحو يضربن وكذا
فوقه الكون الا ساكنة لانها الفرق من الوقف والوقف وعند لا يكون الا ساكنة
وغيرها تحن اخطاء وباطل من القول خروج عن كلام العرب وتبديل اللفظ العربي
بالحن الذي هو صوت الطير كقوله يا مرحبا بحمار عفرا يا مرحبا بحمار ناجيه
اجرء الوصل مجرى الوقف مع شبهها الساكنة بها الضمير يعود على القانون و
الضمير الساكن الاخر محركة هذا وان المصنف ترك التمرين لكون منفصلا في بحث
الضمير في كتب النحو والتعريض والتصريح للمنفصل ومن اضاف الحرف سبق الوقف
وبه وها اللتان للحمقان بكاف الوقف هذا الوقف هو تالها عن الاسباب
بكاد الذكر لنا وقف عليها بالسكان كاد يقال الكرسكل والقاف الشين ويسمى
الكشكشة بني تميم الحاق السين المهملة بها الكسكسة لبكر وعن معاوية

King Saud University
جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة

Copyright © King Saud University

مكتبة المصطفى الالكترونية
www.al-mostafa.com

www.مكتبة-المصطفى.com

Source / المصدر :

KING SAUD UNIVERSITY

http://makhtota.ksu.edu.sa